توظيف الألعاب الأولمبية في سياسات الحرب الباردة:

موقف بريطانيا من دورة الألعاب الأولمبية الصيفية في موسكو ١٩٨٠ أنموذجًا.

إسحق عزيز فريج*

Sonofsmile2024@gmail.com

ملخص

تعد بريطانيا واحدة من ثلاث دول فقط شاركت في جميع دورات الألعاب الأولمبية الصيفية منذ إحياء الألعاب الحديثة في عام ١٨٩٦، لكن هذا التقليد الذي يعد مصدر فخر بالانتماء إلى الألعاب الأولمبية كاد أن يتوقف تمامًا في دورة ألعاب موسكو في عام ١٩٨٠ بعد تزايد الدعوات داخل بريطانيا لمقاطعة هذه الدورة. وتتناول هذه الدراسة الدعوة إلى مقاطعة أولمبياد ١٩٨٠ في موسكو في بريطانيا الذي بدأ منذ صدور قرار اللجنة الأولمبية في عام ١٩٧٤ بإسناد حق تنظيم دورة الألعاب حتى عام ١٩٨٠ إلى مدينة موسكو، وتأثير هذا القرار على قضايا الحرب الباردة التي شكلت محور العلاقات بين الشرق والغرب في السبعينيات؛ مثل: الانفراج وحقوق الإنسان في الاتحاد السوفيتي حتى كادت أن تختفي نداءات المقاطعة في أواخر عام ١٩٧٩، ليأتي الغزو السوفيتي لأفغانستان فيعيد إحياء الدعوات إلى مقاطعة أولمبياد موسكو مرة أخرى في بريطانيا بعد أن قادت الولايات المتحدة الجهود الدولية الداعية إلى مقاطعة تلك الدورة في أعقاب الغزو السوفيتي لأفغانستان. وبالرغم من أن رئيسة الوزراء المحافظة "مارجريت تاتشر" كانت من أشد المؤيدين للمقاطعة؛ فإنها لم تتمكن من إقناع اللجنة الأولمبية البريطانية أو غالبية المنافسين الأولمبيين بأن يحذوا حذوها؛ وتخرج المرأة الحديدية مهزومة من أول أزمة تنفرد بالتصدى لمعالجتها.

الكلمات المفتاحية: ولمبياد؛ مقاطعة؛ تاتشر؛ افغانستان؛ الانفراج

* مدرس التاريخ الحديث والمعاصر- كلية الآداب – جامعة عين شمس

تحاول هذه الدراسة الإجابة عن بعض التساؤلات؟

هل كانت مقاطعة الألعاب الأولمبية أمرًا مألوفًا في العلاقات الدولية؟ هل كانت اللجنة الأولمبية الدولية واللجان الأولمبية الوطنية تتمتعان بالاستقلالية التامة في اتخاذ قراراتها بشأن المشاركة في المناسبات الرياضية الدولية أم كانت تخضع لقرارات حكوماتها الوطنية بهذا الشأن؟ هل جاء قرار حكومة "تاتشر" بمقاطعة دورة الألعاب في موسكو ردًا على الغزو السوفيتي لأفغانستان أم لحرمان الاتحاد السوفيتي من تحقيق مكاسب سياسية ودعائية للنظام الشيوعي أم إلى السير في ركاب الولايات المتحدة ودعم موقف الرئيس كارتر من الاتحاد السوفيتي؟ هل كانت هناك ضغوط أمريكية على بريطانيا لدعم قرارها بعدم المشاركة في دورة ألعاب موسكو؟ لماذا قررت الحكومة البريطانية أن تجعل من مقاطعة الدورة الرد الأنسب على غزو أفغانستان دون غيره من المسارات السياسية والعسكرية الأخرى الأشد تأثيرًا؟ إلى أي مدى كانت دعوة الحكومة البريطانية إلى مقاطعة أولمبياد موسكو ردًا مناسبًا على غزو أفغانستان؟ لماذا ربطت بريطانيا بين قضايا الانفراج وحقوق الإنسان في الاتحاد السوفيتي وقضية المشاركة في دورة الألعاب الأولمبية؟ ما موقف الرأي العام الداخلي من دعوة الحكومة البريطانية إلى مقاطعة الألعاب الأولمبية؟ ولماذا حرصت بريطانيا على اصطفاف الدول الإفريقية في الكومنولث معها في مقاطعة الأولمبياد؟ ولماذا فشلت حكومة تاتشر في تنفيذ سياستها بمقاطعة الدورة؟

الألعاب الأولمبية بين الممارسة الرياضية وخدمة أهداف الدول السياسية:

كان حلم "بيير دي كوبرتان Pierre de Coubertin"[١] –باعث الألعاب الأولمبية ومؤسسها في العصر الحديث– بإحياء الألعاب الأولمبية هو إنشاء حركة اجتماعية ذات قاعدة عريضة تحتفل من خلال الرياضة، بالثقافة الجسدية والفن، وتعزز التفاهم الدولي، وتلهم الناس للوصول إلى الأعلى والأبعد؛ بينما تزداد القوة في الجسم والعقل. وكان مقتنعًا بأن النموذج الأولمبي سيساعد في تعزيز القيم العالمية؛ مثل: التفاهم المتبادل، والصداقة، والتسامح، والتي بدورها ستساهم في بناء عالم أفضل وأكثر سلامًا. وتحقق حلم "كوبرتان" بإقامة أول دورة ألعاب في أثينا في عام ١٨٩٦[٢]،

ولم يكن عبثًا تَبَنِّى العالم فكرة الألعاب الأولمبية؛ فبالإضافة إلى أنها تخلق نشاطًا عامًا في كل بلد لتشجيع الرياضة والسمو بغرائز الصراع والمقاتلة؛ كانت تخلق نوعًا من التعارف والتقارب بين الشعوب بصرف النظر عن تناقضات المصالح بين الفئات الحاكمة(٣).

وتعود الطبيعة السياسية الدبلوماسية للرياضة الدولية إلى الدور التكويني للجنة الأولمبية الدولية International Olympic Committee، والحركة الأولمبية التي تقودها، ومهمتها الاجتماعية –الأولمبية– في السياسة العالمية. فعلى الرغم من أن المشاركات الرياضية الدولية والعابرة للحدود كانت شائعة قبل تأسيس اللجنة الأولمبية الدولية في عام ١٨٩٤؛ فإن "كوبرتان" قد شَبَّع هذه المنظمة غير الحكومية بهدف دبلوماسي صريح يتمثل في الترويج لنوع بارز من "الأممية" الثقافية(٤).

ولا شك أن الألعاب الأولمبية الحديثة كانت تكتنفها أيديولوجية جديدة مهيمنة ظهرت في أواخر القرن التاسع عشر، واستمرت طوال القرن العشرين، ألا وهى القومية التي دعت إلى التعبئة العاطفية للجماهير، وكرست الأولمبياد –بفرقها الوطنية وأناشيدها ومكانتها المرموقة– مبادئ النظام السياسي المحيط وفلسفة القومية، وأكدت اللجان الأولمبية الوطنية –"حراس العنصر السياسي للحركة الأولمبية" أن أولئك الذين يرتدون ألوان الدولة فقط مَنْ يمكنهم المشاركة في الألعاب، وأن مواطني البلد فقط هم الذين يمكنهم المشاركة من أجل ذلك البلد(٥).

ولأن الرياضة أصبحت عالمية، فقد غدت أكثر انخراطًا في السياسة، وشكلت عرضًا مهمًا للسلطة السياسية، وبدا ذلك واضحًا بعد الحرب العالمية الأولى؛ إذ حظيت الرياضة باهتمام كبير من طرف الحكومات بمختلف عقائدها وتوجهاتها، وضُمِّنت في السياسات المحلية والخارجية، وبدأ السياسيون في تقدير إمكاناتها بوصفها وسيلة للقيم والسياسات الوطنية وخاصة لإظهار فاعلية الأيديولوجية السياسية والترويج لها، واستخدم السياسيون الرياضة لتحقيق أهداف الدولة؛ ومنها: الجانب الدعائي للدولة، والتعريف بها في المحافل الدولية، ونشر الثقافة والمفاهيم الرياضية المحلية على المستوى الدولي(٦)، وترسيخ مبدأ أن الفوز في لعبة ما لا يعد انتصارًا شخصيًا

للاعب الفائز بقدر ما هو انتصار لدولته ورئيسها ونظام الحكم فيها[٧]؛ إذ يتكون رابط في اللاوعي الجماعي بين الرياضيين الفائزين وقوة البلد، وبدا ذلك واضحًا عندما رفض الفرنسيون والإنجليز السماح للرياضيين الألمان بدخول ألعاب ١٩٢٠ خوفًا من التغلب عليهم، وأن يظهر الألمان منتصرين، بعد انتهاء أربع سنوات من الحرب[٨].

وارتبطت الرياضة خلال عشرينيات وثلاثينيات القرن العشرين ارتباطًا وثيقًا بالعلاقات الدولية، وخاصة في البلدان التي كان للدولة فيها سيطرة مباشرة على الرياضة؛ مثل: الاتحاد السوفيتي، وألمانيا، وإيطاليا، وأسبانيا؛ حيث نمت الرياضة لتصبح عنصرًا مساعدًا في السياسة الخارجية؛ ومن ثم كانت المنافسة الرياضية مقيدة باعتبارات سياسية غالبًا ما حولت المسابقات الرياضية البحتة إلى منافسات سياسية وأيديولوجية أخرى؛ الشيوعية ضد الرأسمالية، والفاشية ضد الديمقراطية الليبرالية، والشيوعية ضد الديمقراطية الاجتماعية[٩].

ولعل المبعث وراء صعوبة الفصل بين الرياضة والسياسة، أنه ما دامت الألعاب الرياضية الدولية تتم بمشاركة فرق تحمل الأعلام السياسية للدول، وتمثل البلد والمنطقة التي تنتمي إليها؛ فإنه من الصعب الابتعاد عن استغلال الألعاب الرياضية بوصفها أداة من أدوات السياسة الداخلية والخارجية للدول؛ فالعلاقة بين الألعاب الرياضية والسياسة، سواء السياسة الداخلية أو الخارجية والعلاقات الدبلوماسية للدولة علاقة وثيقة؛ لأن النتائج الدولية للمنتخبات الوطنية هي دليل في الكثير من الأحيان على الهيبة الوطنية، وقوة النظام السياسي للدولة وتماسكه، ومتانة اقتصادها وقوتها العسكرية في بعض الأحيان[١٠].

وكانت أوضح الأمثلة استغلال "موسوليني" للرياضة لتأكيد تفوق نظامه الأيديولوجي حين أرسل برقية إلى لاعبي منتخب إيطاليا في كأس العالم عام ١٩٣٤م قبل أن يدخل اللاعبون إلى المباراة النهائية، كان مفادها "الفوز أو الموت"؛ لأنه كان يرى أن الهزيمة في كرة القدم تعني هزيمة الفاشية نفسها[١١]. كما كانت استضافة ألمانيا لدورة الألعاب الأولمبية في برلين عام ١٩٣٦ م مثالًا واضحًا على تسييس الرياضة بوصفها وسيلة دعائية للنظام؛ إذ أدرك "هتلر" أن الألعاب الأولمبية توفر

فرصة مناسبة حتى يُظهر للعالم صورة مثالية للنظام النازي في ألمانيا، خاصة أن النظام النازي كان في بدايته معزولًا عن السياسة الدولية، وكان في حاجة إلى تغطية إرهاب ذلك النظام المتمثل في شباب الحزب(١٢).

وكانت هناك دعوات إلى مقاطعة "Baycott" (١٣) لتلك الدورة في كل من الولايات المتحدة، وبريطانيا، وفرنسا، والسويد، وتشيكوسلوفاكيا، وهولندا، احتجاجًا على معاملة الحكومة النازية لليهود، ومنعًا لقادتها من استخدام الدورة في الدعاية(١٤)، وكانت الحجة التي ساقتها الحكومة البريطانية تجاه مسألة المقاطعة أن القضية الأبرز التي أثرت على موقف "هتلر" بشأن احتلال أراضي الراين كانت التلميح بأن مقاطعة الدورة ستؤدي إلى فشل ذريع ما لم يتم الوصول إلى أساس للتفاهم مع الحكومة البريطانية، على الأقل حتى تنتهي الألعاب الأولمبية، وكان ذلك السبب وراء الأشهر الأربعة التي حددتها ألمانيا لإجراء مفاوضات مؤقتة بشأن احتلال الراين؛ لأنها كانت فترة كافية لاستكمال دورة الألعاب في برلين؛ فلا شيء من شأنه أن يضعف موقف النازيين ويكسر هيبتهم مثل فشل الأولمبياد(١٥).

ومن ثم نجد هذه الدول – ومنها بريطانيا– اتجهت إلى استخدام المقاطعة الأولمبية للتعبير عن احتجاجها على السياسة التي كانت تتبعها الحكومة النازية التي تجرى المباريات على أرضها؛ وبهذا تكون تلك الدول قد بّينت موقفها تجاه قضية سياسية معينة باستخدام الألعاب الرياضية، وهذا قد لا يُحدث انهيارًا في العلاقات السياسية مع هذه الدولة كما لو كانت المقاطعة دبلوماسية ورسمية، وهى طريقة ناجحة لرفض سياسة هذه الدولة، وبهذه الطريقة يأخذ هذا الموقف السياسي أصداءً أكبر في العالم؛ وذلك بسبب الاهتمام الكبير جدًا من الشعوب بالألعاب الرياضية، وقد تكون تلك الأصداء أبعد وأكبر أثرًا من تلك التي تحدثها المقاطعة السياسية الرسمية(١٦).

وكان الرد على هذا في اجتماع اللجنة الأولمبية الدولية في فيينا في يونية عام ١٩٣٣ م بعد الموافقة على منح ألمانيا حق تنظيم الدورة ، عندما خوّل "هتلر" البعثة الألمانية التي حضرت الاجتماع إمكان اشتراك اللاعبين الأجانب اليهود، وأن اليهود الألمان لن يُمنعوا من تمثيل ألمانيا إذا سمحت مستوياتهم الرياضية بذلك(١٧)، وبذلت

اللجنة الأولمبية البريطانية –قبل الموافقة على المشاركة في الدورة– عدة جهود لمنع المملكة المتحدة وحلفائها من تطبيق المقاطعة؛ إذ أكدت أن غياب بريطانيا عن الأولمبياد يشكل كارثة، ومن مصلحة الرياضة منع مثل تلك المواقف السياسية من التأثير سلبًا على الحركة الأولمبية(١٨).

والتحف البعض وراء المبدأ الذي يؤكد استقلالية الرياضة، وحرية اللجان الأولمبية الوطنية في اتخاذ قرار المشاركة بعيدًا عن الحكومة لتبرير اشتراك بريطانيا في دورة ألعاب برلين؛ لكن من الواضح أن وجود انقسام داخل بريطانيا حول مسألة المقاطعة جعل الحكومة البريطانية أكثر حذرًا بشأن تشجيع أي إجراء قد يتعارض مع تنظيم الألعاب في برلين، ويتعارض مع سياسة التهدئة التي كانت محور السياسة الخارجية البريطانية آنذلك. كما أن الخوف الناتج عن بروز الاتحاد السوفيتي كان أحد الاعتبارات الرئيسة عند صياغة السياسة البريطانية تجاه ألمانيا وحلفائها(١٩). كما تمكنت الدعاية النازية –رغم كل صيحات المطالبين بمقاطعة الدورة– من أن تخفت تلك الصيحات، ونادى كل الرياضيين بتأييد إقامة الدورة، وكان البارون "دى كوبرتان" أكبر الشخصيات التي أنقدت دورة برلين عندما أيدها في آخر رسالة عامة له عام ١٩٣٥ م قبل وفاته، وأحسنت أجهزة الدعاية الألمانية استغلالها، وقامت في أسرع وقت بتوزيعها على أنحاء العالم(٢٠).

وأقيمت الدورة في أول أغسطس عام ١٩٣٦م، ولم يتخلف عن الدورة إلا الاتحاد السوفيتي وأسبانيا(٢١)، وكان الترحيب والاستحسان اللذين قوبلتا به الألعاب الأولمبية التي نظمتها ألمانيا قد أسهما في تضليل الدول الأوروبية الأخرى، وجعلها تغفل التهديد النازي لها؛ لأن المناسبة الرياضية أسهمت في تغيير الانطباع العام عن النظام الشمولي الألماني، لما لمسه المشاركون من حسن التنظيم والاستعداد، بعكس ما كان متوقعًا؛ مما ساعد مؤقتًا على تخفيف العداء لهتلر. إلا أن المشاركة في دورة ألعاب عام ١٩٣٦م وضعت سلسلة من التحديات أمام السلطات البريطانية، ولعل عدم وجود موقف موحد وواضح بشأن العلاقة بين الدولة والرياضة الدولية، قد أتاح هامشًا من المناورة لحكومةٍ كانت تحاول تحديد أنسب استجابة للتهديد المتزايد على المسرح

الأوروبي. وفي الوقت الذي توسعت فيه الألعاب الأولمبية وازدادت درجة التدخل الحكومي؛ ظل الاختلاف قائمًا بين ما إذا كان من الأفضل العمل بوصفه محفزًا لتغيير السياسة عن طريق تشجيع المشاركة من خلال الرياضة، أو عن طريق قطع العلاقات الرياضية، أو التمهيد إلى قطيعة دبلوماسية واضحة.

بريطانيا والرياضة الأولمبية في ظل الحرب الباردة

أدى اندلاع الحرب العالمية الثانية إلى إلغاء أولمبياد طوكيو في عام ١٩٤٠م ولندن عام ١٩٤٤م، وعادت الألعاب الأولمبية بعد توقف دام اثنى عشر عامًا عن المنافسة السياسية والرياضية خلال دورة ألعاب لندن ١٩٤٨م، وحدثت عملية العودة في ظل اضطرابات سياسية بين أيديولوجيتين متعارضتين تجلت في معسكرين شرقي وغربي، وشكلت تلك المنافسة المفاهيمية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي تهديدًا مستمرًا للحركة الأولمبية؛ حيث استخدم كلا البلدين الألعاب الأولمبية كميدان جديد للحرب الباردة للتحقق من صحة الأنظمة السياسية والاقتصادية الخاصة بكل منهما(٢٢).

وكان الاحتكاك الدولي بعد الحرب العالمية الثانية هو الذي جعل الرياضة ميدانًا جليًا للمنافسة الدولية بين المعسكرين المتعادين، ووصلت الرياضة إلى درجة أصبحت معها سلاحًا مهمًا في المنافسة بين نظامين عالميين متضادين. فقد اعتُقِدَ في الاتحاد السوفيتي أن الرياضة المحلية كانت على درجة كافية من القوة بعد الحرب العالمية الثانية، بحيث يمكنها تحقيق الانتصارات على الدول البرجوازية؛ مما يصور حيوية النظام الشيوعي السوفيتي(٢٣).

ومن ثم كان العالم أمام شكل جديد لحرب باردة ذات أبعاد اقتصادية وثقافية تختلف عن الصراع السياسي والأيديولوجي المعتاد؛ حيث تشكلت المنافسة من خلال الفن، والباليه، والسينما، والأدب، والموسيقى، بالإضافة إلى الرياضة(٢٤). وقد صقل "ديفيد كوت David Caute" مصطلحًا جديدًا للتعبير عن هذا المفهوم أطلق عليه "الألعاب الأولمبية الثقافية"؛ إذ يصور الجهود المستمرة التي يبذلها المعسكران المتنافسان للتفوق على بعضهما بعضًا من خلال الهجمات الثقافية المصممة لإثبات

تفوقهما أمام الجماهير المحلية والعالمية في جميع المجالات[٢٥]. وفي عالمٍ يرى النجاح في الرياضة مؤشرًا للحيوية الوطنية والهيبة الوطنية، فإن الإمكانات الدعائية المتصورة للرياضة كأداة للقوة "الناعمة" –في مقابل القوة العسكرية والاقتصادية "الخشنة"– تعني أن ملعب كرة القدم، مثل الساحة الأولمبية، يمكن أن تلعب فيها المنافسة دورًا مهمًا بين الشرق والغرب ، وإذا كانت الحرب الباردة لم تتصاعد أبدًا إلى صراع عسكري كبير، إلا أنها أصبحت "حربًا ساخنة" في سياق الرياضة الأولمبية[٢٦].

وأصبحت الرياضة ساحة معركة رفيعة المستوى يتنافس عليها ممثلون من كلا جانبي الستار الحديدي –أمام وهج وسائل الإعلام الحديثة وأمام جمهور عالمي– من أجل الصدارة؛ ومن ثم كانت "الألعاب الأولمبية تتمتع بمكانة هائلة، وتوفر مسرحًا فريدًا لاستعراض البراعة الوطنية[٢٧]. فقد يرى المتنافسون أنفسهم منخرطين في نشاط رياضي بحت، لكن في الممارسة العملية غالبًا ما كانت تنظر إليهم الحكومات ووسائل الإعلام والرأي العام على أنهم إسقاطات للقيم الوطنية ونقاط القوة والضعف في سياق الحرب الباردة؛ ومن ثم فقد أضفت الاعتبارات السياسية والأيديولوجية ميزة إضافية للعنصر المعتاد في المنافسة الرياضية؛ ومن ثم تبنت النماذج الرياضية البديلة قيمًا سياسية واجتماعية واقتصادية متنافسة، وأصبحت الرياضة بشكل عام والألعاب الأولمبية بخاصة تلعب دورًا في ترسيخ الانقسام في العلاقات الدولية، حتى لو تبنى السياسيون البريطانيون رؤية مؤسس الألعاب الحديثة في تفسير الرياضة الدولية والألعاب الأولمبية بوصفهما ناشرين ثقافيين يعززان التعايش السلمي[٢٨].

وكانت الرغبة في عرض صورة إيجابية عن بريطانيا بعد الحرب العالمية الثانية، بما في ذلك قيمها الديمقراطية الليبرالية، قد وضعت أهمية كبيرة على الدعاية[٢٩]، وقد برزت أهمية استغلال الرياضة في تلك الدعاية؛ نظرًا لما تمتعت به من ازدهار وأهمية كبيرة في فترة ما بعد الحرب، فقد اعتقدت بريطانيا أن منح لندن حق تنظيم دورة الألعاب الأولمبية عام ١٩٤٨م يمثل فرصة ذهبية لاختبار قدرة بريطانيا على تنظيم تلك الدورة[٣٠].

لكن في حقيقة الأمر أن المسألة كانت تتعلق بتأكيد هيبة بريطانيا ودورها القيادي في الشئون العالمية بعد الحرب العالمية الثانية، وإبعاد الانطباع بأنها قد أصبحت قوة من الدرجة الثانية؛ ومن ثم كانت الألعاب الأولمبية بمثابة دعاية ثقافية من حيث توفير المكانة والرؤية لبريطانيا في ظل الصعوبات المتزايدة التي تواجهها في مواكبة القوتين العظميين، وإعادة تأكيد الدور القيادي التقليدي لبريطانيا في الرياضة، وإثبات قدرة الدولة المضيفة على تعزيز صفات النماذج الرياضية البديلة التي تتحدى أولوية ما أثبت أنها إحدى أكثر الصادرات البريطانية نجاحًا، ألا وهي الرياضة، التي احتلت مكانة بارزة في تراث بريطانيا الوطني ومكانتها العالمية لكنها كانت تواجه تحديًا متزايدًا من جانب الولايات المتحدة (٣١).

ومن ثم كانت دورة ألعاب لندن تحظى بأهمية خاصة لدى بريطانيا على أساس أن نجاح بريطانيا في تنظيمها سيكسبها الهيبة والأموال التي تحتاج إليها، والرد على انتقادات الصحافة المستمرة بشأن إقامة الألعاب في ظل أزمة بريطانيا الطاحنة وشتاء ١٩٤٧-١٩٤٨م القاسي(٣٢). وقد رحب رئيس الوزراء "كليمنت أتلي Clement Attlee" بالمتنافسين في أول أولمبياد يقام في لندن بعد الحرب، وشدّد على قيمة الرياضة بوصفها رياضة دولية، وأن الحب المشترك للرياضة يخلق رباط الصداقة بين الرجال والنساء الذين تفصلهم المسافات واللغات، لكن رسالته تغاضت عن استبعاد اللجنة الأولمبية الدولية للدول المهزومة؛ مثل: ألمانيا واليابان، وغياب الاتحاد السوفيتي بعد فشله في الانضمام إلى الحركة الأولمبية، والأسوأ من ذلك تزامن أزمة حصار برلين المتصاعدة مع انعقاد أولمبياد لندن؛ مما أكد ارتباط الرياضة بالأحداث السياسية. ومع ذلك عدَّت الحكومة ووسائل الإعلام البريطانية أولمبياد لندن بمثابة نجاح دعائي كبير، من خلال تجسيد الكرامة والتنظيم الخالي من العيوب المتوقع من المناسبات الرسمية في بريطانيا، رغم أنه لم يعد لها الريادة في هذا المجال؛ إذ ظلت الولايات المتحدة متربعة على عرش الألعاب الأولمبية(٣٣).

وبعد أولمبياد لندن ظهر النموذج السوفيتي القائم على تدخل الدولة في الرياضة، بوصفه منافسًا آخر لبريطانيا؛ فقد أصبحت الرياضة التي كانت تشكل جزءًا

لا يتجزأ من السعي السوفيتي لفرض الهيمنة العالمية، جبهة أخرى في الحرب الباردة، وقد أبدى الجانب السوفيتي اهتمامًا متزايدًا بالحركة الأولمبية بعد الحرب العالمية الثانية، وقام الاتحاد السوفيتي بتعديل استراتيجيات سياسته الخارجية وفقًا للوضع السياسي العالمي الناشئ آنذاك؛ فقد أصبح التنافس في الرياضات الدولية أداة جديرة وفعالة ضد الخصم الأيديولوجي في إطار الحرب الباردة، وكان على الرياضيين السوفيت أن يُظهروا إنجازاتهم الاشتراكية أمام جمهور عالمي وأن يمثلوا "الصورة النمطية المثالية للرياضي السوفيتي المتطور والمقتنع أيديولوجيًا"(٣٤) .

وفي ديسمبر ١٩٤٨م أعادت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي تحديد أهداف السياسة العامة للدولة بالسعي لتحقيق التفوق العالمي في الرياضات الكبرى خلال السنوات القليلة المقبلة، وفي عام ١٩٤٩م اتخذ الحزب الشيوعي السوفيتي قرارًا بشأن الرياضة، أوجب فيه على الرياضيين السوفيت رجالًا ونساءً أن يثبتوا تفوقهم في الألعاب الرياضية الرئيسة، فالمصلحة القومية تزداد كلما ازداد عدد الانتصارات الرياضية، كما يزداد نماؤها وقوتها وحيويتها القومية، فقد كان تسجيل كل انتصار جديد هو انتصار لشكل المجتمع السوفيتي، وللنظام الرياضي الاشتراكي، ويقدم دليلًا دامغًا على تفوق الثقافة الاشتراكية على ثقافة الدول الرأسمالية المتحللة"(٣٥)، وكان ذلك من أهم أسباب طلب الاتحاد السوفيتي في عام ١٩٥١ م دخول مضمار المباريات والمنافسات الدولية والدورات الأولمبية(٣٦).

ولم تُظهر السلطات السوفيتية أي غضاضة في الاعتراف أو الإعلان عن تسييسها للرياضة، كما حدث في يناير ١٩٥٢م عندما حدد "راديو لينينجراد" الرياضة بأنها "مسألة ذات أهمية حيوية بالنسبة للدولة"(٣٧)، وعمل الاتحاد السوفيتي على دمج الرياضة في النسيج السياسي والاجتماعي للدولة السوفيتية، مع التركيز على رياضة النخبة، وليس الرياضة الجماهيرية، وضمان الفوز في أي مواجهات مع الدول الغربية؛ ومن ثم لم يكن هناك أي مظهر من مظاهر الفصل بين السياسة والرياضة في الاتحاد السوفيتي، فقد كانت الرياضة أحد أذرع السياسة الحكومية السوفيتية(٣٨).

وبعد غياب طوال أربعين عامًا عن المسابقات الأولمبية، ظهر الاتحاد السوفيتي للمرة الأولى في دورة الألعاب الأولمبية الخامسة عشرة التي أقيمت في هلسنكي في عام ١٩٥٢م، وكان حصول الاتحاد السوفيتي على المركز الثاني له أكبر الأثر في تحقيق هدفين؛ الأول: إضعاف مكانة الولايات المتحدة العالمية، والمنافسة على مركزها لأنها تفوز دائمًا بالمركز الأول، والأخر: ارتفاع مكانة الاتحاد السوفيتي العالمية، للدرجة التي لم يكن يسمح فيها للرياضيين السوفيت بدخول المسابقات الرياضية الدولية إذا لم يكن تحقيق الفوز فيها أمرًا مؤكدًا(٣٩). فقد كان كل انتصار يخدم المصلحة الوطنية للاتحاد السوفيتي، ويعد بمثابة دعاية قومية للبلاد، وبالتالي شهدت دورة الألعاب لعام ١٩٥٢م في هلسنكي امتداد الحرب الباردة إلى المجال الرياضي؛ إذ أصبحت الألعاب الأولمبية ساحة قتال مذهبية للشيوعية والرأسمالية، وأصبحت الدوافع السياسية هي القوة المحركة للمنافسة في الدورات الأولمبية بين الكتلة الشرقية بقيادة الاتحاد السوفيتي والدول الغربية بقيادة الولايات المتحدة(٤٠).

وهكذا بدا من المؤكد أن هناك عدة طرق يمكن من خلالها دراسة ثقافة الحرب الباردة من خلال الرياضة، كما هو الحال في مجال السياسة؛ فمع كثرة الصراعات والحروب والتوترات التي صاحبت العصر الحديث، كانت تلك الخلافات السياسية تنتقل إلى الأجواء الرياضية والأولمبية، حتى أصبحت الرياضة بعد الحرب العالمية الثانية أداة من أدوات الحرب الباردة بين الشرق والغرب، بل إن النجاح الرياضي لبعض الدول أصبح نجاحًا للأنظمة السياسية بشكل يوحي بالتحدي والتنافس السياسي أكثر من الرياضي.

وفي الوقت الذي أدركت فيه الحكومات البريطانية المتعاقبة قيمة استخدام الرياضة الدولية لدعم أهداف سياساتها؛ ساعد التسييس العلني للرياضة السوفيتية الحكومات البريطانية على تقديم الفصل المزعوم بين السياسة والرياضة في بريطانيا بوصفه قيمة ليبرالية أساسية في حرب الأفكار بين الشرق والغرب، وكان الاستقلال النسبي للهيئات الرياضية غير الحكومية يعني أن الحكومات البريطانية لها سلطة محدودة في تقييد الرياضة الدولية، أو حتى السيطرة عليها، إلا أن قيمة الدور الفعال

للرياضة في الحرب الباردة جعل من الصعب على الحكومات البريطانية ألا تتدخل في شئونها؛ لكن الإغراء المستمر بالتدخل في شئون الرياضة ولو بشكل سري ومن وراء الكواليس لحماية المصالح السياسية البريطانية وهيبتها، كان لا بد من موازنته مع مخاوف وزارة الخارجية من دعايةٍ غير مرحب بها، تسلط الضوء على التدخل الرسمي في الرياضة؛ ومن ثمَّ لابد أن تظل تلك التدخلات متوازنة(٤١).

ولم يكن بمقدور الحكومات البريطانية منع المنافسات الدولية مع دول الكتلة الشيوعية من اكتساب بعد سياسي في نظر العالم الأوسع؛ واستغلالها سياسيًا بشكل يؤثر على العلاقات البريطانية السوفيتية(٤٢)؛ لذلك حرصت بريطانيا على الحيلولة دون استخدام تلك الأحداث الرياضية الدولية لأغراض الدعاية الشيوعية(٤٣).

ومنذ منتصف الستينيات، ومع إنشاء مجلس رياضي استشاري، كانت العلاقة بين السياسيين والرياضة تزداد اتساعًا بشكل مطرد؛ فقد قامت الحكومة بتمويل المجلس الرياضي، الذي كان يشرف على تطوير الرياضة في بريطانيا، وكان مجلس الرياضة نفسه يشارك في تمويل النداء الأولمبي البريطاني British Olympic Appeal وهو كان ما يعني أن الحكومة كثيرًا ما قامت بتمويل الفرق الأولمبية البريطانية بشكل غير مباشر. بيد أن مشاركة الحكومة في الرياضة لم تكن مالية فحسب، بل كانت أيضًا سياسية؛ فعلى الرغم من أن المجلس الرياضي كان من المفترض أنه غير سياسي؛ فإنه كان في الواقع يتكون من أعضاء ورئيس تعيينهم الحكومة، وكان المسئولون عن الرياضة والهيئات الإدارية – على الرغم من إظهار استقلاليتهم الظاهرية– يقدرون الدعم من وزراء حزب العمال والمحافظين المستعدين لاستثمار الطاقة والموارد في تطوير الرياضة على جميع المستويات؛ من المساعي الترفيهية في المحليات إلى النخبة من الفنانين الذين يمثلون الفرق البريطانية في مسابقات الهواة على الصعيد الدولي(٤٤)، وهو ما يدع مجالًا للشك على عدم وجود انفصال حقيقي بين السياسة والرياضة في بريطانيا، كما هو الحال في الاتحاد السوفيتي، وكان الفارق الوحيد هو الإعلان الواضح عن ذلك التداخل ودرجته فقط.

موقف بريطانيا من اختيار موسكو لتنظيم دورة الألعاب الصيفية لعام ١٩٨٠:

امتدت الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي لعملية اختيار المدن الأولمبية المضيفة، ففي عام ١٩٦٨م تقدمت ثلاث مدن بعروض لاستضافة ألعاب ١٩٧٦م؛ هي: مونتريال، وموسكو، ولوس أنجلوس. وكان "نيكسون" أول رئيس أمريكي يهتم اهتمامًا سياسيًا نشطًا بعملية اختيار المدينة المضيفة للألعاب الأولمبية(٤٥)؛ لذلك حاولت إدارته رشوة أعضاء اللجنة الأولمبية الدولية في محاولة منها لمنح مدينة لوس أنجلوس حق تنظيم الألعاب الصيفية لعام ١٩٧٦م، وأدت تلك الجهود إلى اندلاع مواجهة سياسية مع الاتحاد السوفيتي؛ إذ كانت موسكو إحدى المدن المرشحة الأخرى، فقد كان اختيار المدينة يعكس الهيبة السياسية والمكانة الدولية التي يمكن أن تحظى بهما خدمةً للدعاية في الحرب الباردة(٤٦).

بيد أن الطبيعة التنظيمية اللامركزية للحركة الأولمبية الدولية جعلت من الصعب على البيت الأبيض إبان إدارة "نيكسون" ممارسة الضغط لاختيار مدينة لوس أنجلوس لإقامة دورة الألعاب الأولمبية؛ فقد كان "نيكسون" ومرؤوسيه يفترضون أن اللجنة الأولمبية الدولية شبيهة في هيكلها بالأمم المتحدة، وكانوا ينظرون في السياسات التي كانت تشكل وسيلة جيدة للضغط على منظمة دولية تتألف من دول قومية، إلا أن اللجنة الأولمبية الدولية في الواقع كانت منظمة خاصة وذاتية الدوام، وتشكل "ناد" دولي، فلم يكن لأعضاء اللجنة أي علاقة رسمية مع حكومات بلدانهم الأصلية، أو حتى لجانهم الأولمبية الوطنية، وكانت اللجنة الأولمبية الدولية قد تضم عضوين من دولة واحدة، ولا تضم أي عضو من ستة أعضاء آخرين من اللجان الأولمبية الوطنية المعترف بها(٤٧).

وقد أعربت اللجنة الأولمبية الدولية عن أملها في أن تمنح حق استضافة الألعاب لدول مازالت محايدة نسبيًا، تجنبًا لمزيد من الألعاب الأولمبية المشبعة بالتوتر الدولى(٤٨)؛ ومن ثم فازت مونتريال في التصويت النهائي لاستضافة ألعاب ١٩٧٦م بأغلبية ساحقة(٤٩)، وبدت مونتريال اختيارًا طبيعيًا لاستضافة البطولة؛ لأن اللجنة الأولمبية أرادت أن تتجنب القضايا السياسية المرتبطة بالاختيار بين موسكو ولوس

أنجلوس، وكان لمونتريال تاريخًا طويلًا مع اللجنة الأولمبية الدولية، خاصة بعد أن خسرت حق تنظيم دورة ألعاب عام ١٩٧٢م لصالح ميونيخ، ولم تستضيف كندا أي دورة ألعاب أولمبية من قبل(٥٠).

وقد واجهت اللجنة الأولمبية الدولية معضلة مماثلة في عام ١٩٧٤م عند اتخاذ قرارها بشأن استضافة دورة الألعاب الشتوية والصيفية لعام ١٩٨٠م؛ فقد تقدمت مدينة واحدة فقط هى بحيرة بلاسيد في نيويورك بطلب استضافة دورة الألعاب الشتوية، وكانت موسكو ولوس أنجلوس وحدهما في دائرة التنافس على استضافة دورة الألعاب الصيفية؛ لذلك وضعت اللجنة الأولمبية الدولية في حسبانها عدة عوامل عندما شرعت في تحديد من الفائز بحق تنظيم الدورة، ومنها ما اعتراهم من قلق بالغ من أن منح موسكو حق استضافة المباريات قد يشكل خطرًا على أمن الرياضيين والمراسلين والمشاهدين بسبب سمعة البلاد بأنها معادية للزوار الأجانب(٥١)، وكانت هناك مخاوف واضحة بشأن معاملة الزوار اليهود إلى الاتحاد السوفيتي، خاصة ما شهدته دورة الألعاب العالمية للطلاب التى عقدت في موسكو في عام ١٩٧٣م من مظاهرات كبيرة ضد الفريق الإسرائيلي(٥٢)، وكان أعضاء اللجنة باستثناء أعضاء الدول الشيوعية في أوروبا الشرقية أقل حرصًا على منح المهرجان الرياضي الصيفي لعاصمة دولة معادية؛ نظرًا لأسلوب حياتهم وثقافتهم(٥٣).

وعشية تصويت اللجنة الأولمبية الدولية على اختيار المدينة المضيفة، دعت جمعية الشباب اليهود Association for Jewish Youth ومقرها لندن الأعضاء البريطانيين في اللجنة الأولمبية الدولية إلى التصويت ضد موسكو، في حين أدانت منظمة بريطانية أخرى "جمعية الإنسانية والإصلاح الاجتماعي Society for Humanity and Social Reform" تجاهل اللورد "كيلانين" انتهاكات حقوق الإنسان الواضحة في الاتحاد السوفيتي، والسماح له باستضافة الدورة، والتغاضي عن سياستهم المعادية للسامية، ومعاملتهم الهمجية لسجناء الرأي في معسكرات العمل السوفيتية، وفرض قيود على حرية الرأي والتنقل"(٥٤).

وعلى الرغم من مخاوف اللجنة الأولمبية الدولية بشأن منح موسكو حق استضافة الدورة، فإنها لم تكن ترغب في منح دورتي الألعاب الصيفية والشتوية إلى البلد نفسها في العام نفسه، وكانت بحيرة "بلاسيد" الخيار الوحيد لدورة الألعاب الشتوية. بالإضافة إلى ذلك، وفي إطار الجهود المبذولة للحفاظ على عالمية الألعاب الدولية؛ سعت اللجنة الأولمبية الدولية إلى تدوير القارات التي تُلعب فيها الألعاب الصيفية، وكان من المقرر بالفعل إقامة الألعاب الأولمبية في مونتريال في أمريكا الشمالية عام ١٩٧٦م، وشعر عدد من أعضاء اللجنة الأولمبية الدولية وخاصة أعضاء الكتلة الشرقية بأن إحجام اللجنة الأولمبية الدولية عن إقامة المباريات في الدول الشيوعية، يعد خيانة لقواعد الميثاق الأولمبي المتعلقة بالحياد، ويظهر انحيازًا أيديولوجيًا داخل المنظم، وأكدوا أن منح الألعاب إلى موسكو يأتي تماشيًا مع روح الوفاق الدولي Détente[٥٥]، وتعزيز الروح المحايدة التي من المفترض أن تتمتع بها الحركة الأولمبية[٥٦]. كما يبدو أن الرئيس "تيكسون" قد تعلم الدرس، ولم يتخذ أي إجراء لدعم الجهود الرامية إلى الحفاظ على المنافسات الشتوية في الولايات المتحدة، كما كانت "لوس أنجلوس" المدينة الوحيدة التي قدمت عرضًا لاستضافة الألعاب الصيفية لعام ١٩٨٤م، بصورة سّهلت على اللجنة الأولمبية الدولية اتخاذ قرارها في ١٤ أكتوبر ١٩٧٤م بمنح موسكو حق استضافة دورة الألعاب الأولمبية الصيفية في عام ١٩٨٠[٥٧].

وكان قرار منح موسكو حق استضافة دورة الألعاب الأولمبية لعام ١٩٨٠ م يعني أن الدورة ستعقد للمرة الأولى في بلد شيوعي، ومع ذلك أثار الإعلان اهتمامًا قليلًا في بريطانيا لتزامنه مع الانتخابات العامة[٥٨]، وكان ذلك القرار يمثل معضلة بالنسبة إلى بريطانيا، وهي دولة كانت على خلاف أيديولوجي مع الشيوعية والاتحاد السوفيتي، حتى خلال فترة الانفراج. ففي عام ١٩٧٤م كانت مكانة بريطانيا بوصفها قوة عالمية في تراجع سريع، وكانت بريطانيا تستقر ببطء في دورها الجديد الأقل تأثيرا في السياسة الدولية، بسبب خسارتهم للممتلكات الاستعمارية بعد الحرب العالمية الثانية، وتحول المركز المالي العالمي من لندن إلى نيويورك، والانحدار الاقتصادي

المطرد في أوروبا الغربية في الستينيات والسبعينيات؛ فالبطالة في بريطانيا في ازدياد؛ والاقتصاد في حالة تدهور؛ ولم يكن من المنتظر أن يحدث أي تحسن في المستقبل القريب[٥٩].

وكان الاقتصاد البريطاني آنذاك يتأقلم مع مكانته الجديدة باعتباره اقتصاد تابع في النظام العالمي القائم. وفي هذا الصدد، منح الانفراج الأمل لبعض النواب البريطانيين في أن يؤدي تحسين العلاقات مع الاتحاد السوفيتي إلى اتفاقيات تجارية جديدة وتبادل لرؤوس الأموال. وفي الحكومة البريطانية، رأى بعض أعضاء البرلمان أن تعزيز العلاقات التجارية مع الاتحاد السوفيتي من شأنها أن تعزز الانفراج، وتؤدي إلى فتح أفاق جديدة بين الدولتين[٦٠]. في حين اعتقد آخرون أن العلاقات التجارية لم تخدم سوى طمس قضايا خلافية أخرى بين البلدين مثل انتهاكات حقوق الإنسان في الاتحاد السوفيتي، خاصة ضد اليهود السوفيت والمعارضين والمرضى النفسيين، والسجناء السياسيين[٦١].

وكان رئيس الوزراء البريطاني "هارولد ويلسون Harold Wilson "([٦٢]) قد حدد موعدًا لزيارة الاتحاد السوفيتي في أوائل عام ١٩٧٥م، وقبل الزيارة استجوب أعضاء البرلمان رئيس الوزراء ما إذا كان سيناقش انتهاكات حقوق الإنسان في الاتحاد السوفيتي مع القادة السوفيت، وكانت تصريحات "ويلسون" تتجه باستمرار نحو حجة أن تعزيز عملية الانفراج والعلاقات الدولية الجيدة تتطلب معالجة مثل تلك القضايا في المناقشات الخاصة أكثر من التصريحات العامة. وقد انصب اهتمام "ويلسون" إبان زيارته إلى الاتحاد السوفيتي في فبراير ١٩٧٥م على مناقشة العلاقات التجارية بين البلدين، وآليات الحفاظ على الانفراج[٦٣]، مما عرضّه لانتقادات شديدة من النواب المحافظين في البرلمان، واتهمته "مارجريت تاتشر Margaret Thatcher"[٦٤]، التي كانت آنذاك زعيمة حزب المحافظين، بتحريف الاتفاقيات التجارية لصالح الاتحاد السوفيتي، وبقائه غير مبال بقضايا حقوق الإنسان هناك[٦٥].

وفي ١٦ أبريل ١٩٧٥م طُرحت مسألة حقوق الإنسان مرة أخرى في البرلمان، لكنها اتخذت في تلك المرة شكل استفسارات من النواب بشأن مدى ملاءمة سياسة

الحكومة التي منعت المشاركة البريطانية في العلاقات الرياضية مع جنوب إفريقيا بحجة التمييز بين فرقها الرياضية، في حين أن البريطانيين شاركوا في مساع رياضية في بلدان تنتهك حقوق الإنسان، بصورة وجد فيها بعض النواب قمة النفاق من جانب الحكومة(٦٦).

وفي ظل هذه الأجواء، لم يكن من المستغرب أن قرار اللجنة الأولمبية الدولية بمنح موسكو حق استضافة دورة الألعاب الأولمبية في عام ١٩٨٠م لم يقابل إلا بالقليل من الضجة أو الاستنكار في بريطانيا؛ نظرًا لانقسام الأراء بين البريطانيين بين مؤيد ومعارض، فقد أشارت إحدى المقالات الافتتاحية لصحيفة التايمز Times إلى أنه "من التوازن الجيد أن يتم اختيار موسكو لاستضافة الألعاب الأولمبية لعام ١٩٨٠م"، وأشارت إلى أنه "إذا كانت الدول الشيوعية تريد التنافس...فمن غير المعقول أن تحرم دائمًا من فرصة استضافة الألعاب الأولمبية"(٦٧)، وركزت التغطية الإعلامية على القرار بوصفه رمزًا للطبيعة غير الحزبية للجنة الأولمبية الدولية، والوعود السوفيتية بتنظيم أمورهم قبل بداية الدورة(٦٨)، واتخذ عضو مجلس اللوردات "إيرل ليتون Earl of Lytton " خطًا مشابهًا في ٥ نوفمبر ١٩٧٤م عندما وصف قرار اللجنة الأولمبية الدولية أثناء مخاطبته مجلس اللوردات بأنه رمز لمستقبل الانفراج، ونقل الوعود السوفيتية بجعل الألعاب الأولمبية مشهدًا مبهجًا، وطلب من البرلمان أن يتذكر أن "النبذ ليس الوسيلة الصحيحة لمعاملة من يرتكبون الخطايا التي لا تنال إعجابكم"(٦٩).

وفي المقابل نقل "بيل كلارك Bill Clarke" مدير فريق التجديف البريطاني انطباعاته خلال بطولة العالم للتجديف التي عقدت في موسكو عام ١٩٧٣م، بأنها "نظام بيروقراطي لا يسمح فيه لأحد بفعل أي شيء ما لم تصدر له الأوامر بذلك، وإذا سارت الألعاب بشكل سيئ، فقد يكون هذا نهاية الألعاب الأولمبية"(٧٠). وكانت هناك مقارنات بين قرار اللجنة الأولمبية الدولية بمنع جنوب إفريقيا من المشاركة في الألعاب الأولمبية "باسم الإنسانية" بسبب سياسات الفصل العنصري التي تنتهجها، وفي الوقت

نفسه منحت موسكو حق استضافة دورة الألعاب رغم معاملتها لليهود السوفيت والقيود المفروضة على مواطنيها(٧١).

وأشارت صحيفة "الجارديان The Guardian" بأن المظاهرات المناهضة لإسرائيل، التي نظمها المواطنون السوفيت ردًا على التوترات في الشرق الأوسط خلال دورة الألعاب العالمية للطلاب في موسكو عام ١٩٧٣م، شوهت سمعة موسكو، ومن الممكن أن تقع أحداث مماثلة خلال دورة الألعاب في موسكو عام ١٩٨٠م(٧٢). وبشكل عام، لم يُثِر قرار منح موسكو حق تنظيم أولمبياد ١٩٨٠م ضجة كبيرة في الصحافة البريطانية أو في البرلمان، وتناساه الرأي العام مؤقتًا؛ لكنها كانت النار التي تشتعل تحت الرماد.

نخرج من هذا إلى أن المناقشات البريطانية التي دارت حول مدى ملاءمة موسكو لاستضافة الألعاب الأولمبية كانت في المقام الأول من قضايا الحرب الباردة التي نبعت من الجوانب الأيديولوجية والإنسانية للصراع بين الشرق والغرب، وكان النهج البريطاني في التعامل مع الانفراج أكثر حذرًا وتشددًا من الدول الغربية الأخرى(٧٣)، وكانت هناك حالة من الانقسام الداخلي بين حكومة عمالية تضع في أولوياتها تقوية العلاقات التجارية مع الاتحاد السوفيتي، وترى في الانفراج فرصة لتغيير التصورات السوفيتية بشأن قضايا حقوق الإنسان باستخدام الدبلوماسية والحوار العلني، ورأي عام –يمثله البرلمان والصحافة– يرى أن قضايا حقوق الإنسان لابد وأن تكون في طليعة اهتمامات الحكومة، وفي كلتا الحالتين كان هناك قلق بريطاني يحيط بتلك القضايا، التي كان من الواضح أنها تقوض الانفراج؛ ومن ثم كانت مفاهيم الانفراج البريطانية والعلاقة البريطانية مع الاتحاد السوفيتي فيما يتعلق بحقوق الإنسان، والألعاب الأولمبية كلها على أسس محفوفة بالمخاطر، ضمن سلسلة متشابكة الحلقات، يؤثر إحداها على الأخر سلبًا أو إيجابًا.

حركة مقاطعة أولمبياد موسكو في بريطانيا عام ١٩٧٨

لعبت حجة أن حقوق الإنسان قد تم التغاضي عنها وسط السعي إلى الانفراج الدولي دورًا في دفع الرئيس الأمريكي "جيمي كارتر" منذ منتصف سبعينيات القرن

العشرين إلى إعطائها الأولوية، وجعلها عنصرًا مهمًا في جاذبيته وفي أجندة سياسته الخارجية(٧٤). وفي الوقت نفسه، أصبح الانفراج وحقوق الإنسان مرتبطين بشكل رسمي، وشكّلا- بضغوط من الجماعة الأوروبية- جزءًا من اتفاق هلسنكي لعام ١٩٧٥م؛ الذي انبثق عن مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا(٧٥).

وفي عام ١٩٧٨م بلغت العلاقة بين الانفراج، وحقوق الإنسان، والألعاب الأولمبية في موسكو نقطة تحول في بريطانيا؛ فقد بدأ عدد من أعضاء البرلمان والصحافة البريطانية بالتعبير عن الإحباط المتزايد من قرارات الاتحاد السوفيتي بتجاهل اتفاق هلسنكي، وقد قوضت تلك القرارات تمسك بريطانيا بالانفراج، مع تضاؤل الآمال في امتثال السوفيت للنظرة الغربية لحقوق الإنسان، ومع مقاطعة أولمبياد مونتريال في عام ١٩٧٦م بوصفه أنموذجًا لنوع الإجراء الذي يمكن اتخاذه للتنفيس عن تلك الإحباطات، بدأت حركة مقاطعة الأولمبياد تتشكل في بريطانيا، وكانت تلك الحركة ذات أهداف إنسانية بحتة، وأدى الخلاف المتزايد مع الرفض السوفيتي للاعتراف بوعودهم في هلسنكي إلى دفع البريطانيين إلى التفكير في مقاطعة دورة الألعاب الأولمبية في موسكو عام ١٩٨٠م(٧٦).

وفي منتصف عام ١٩٧٨م، تدهور الوضع أكثر مع محاكمة المعارضين السوفيت، "يوري أورلوف Yuri Orlov" وآخرين، ورأى عدد من البريطانيين أن المحاكمات كانت بمنزلة "غرفة تنظيف" استعدادًا لدورة الألعاب الأولمبية الصيفية في عام ١٩٨٠م؛ لضمان عدم سماع زوار العاصمة السوفيتية خلال دورة الألعاب أي أصوات معارضة(٧٧).

كما حظي سجن "أناتولي شارانسكي Anatoly Shcharansky"(٧٨) و"الكسندر جينزبورج Alexander Ginzburg" باهتمام كبير(٧٩)، وتسبب في احتجاجات في البرلمان وفي الصحافة البريطانية، وقد وعد وزير الخارجية وشئون الكومنولث الدكتور "ديفيد أوين David Owen " مجلس العموم بمواصلة الحكومة البريطانية الضغط على السوفيت بشأن القضايا المتعلقة بشارانسكي، وانتهاكات حقوق الإنسان الأخرى، و"الآثار المترتبة على القضية بالنسبة لاجتماع بلجراد وعملية

الانفراج برمتها"، وأكد الدكتور "أوين" إدانته للسوفييت بسبب انتهاكاتهم، وأنه أطلعهم على "الشعور العام القوي للغاية" في بريطانيا المتعلق بتلك القضايا، وكانت مخاوف "أوين" مرتبطة مباشرة باتفاق "هلسنكي" عندما صرح بأن أي وعود قدمها السوفيت في "بلجراد" ولم يتم الوفاء بها ستستمر في "توليد الشكوك بين الناس بشأن عملية الانفراج برمتها"، وهذا يدل على تنامي الشعور لدى النواب بربط الحفاظ على الانفراج مباشرة بتنفيذ اتفاق "هلسنكي"(٨٠).

ورغم أن الحديث في البرلمان والصحافة حول دورة الألعاب في موسكو كان خاملًا إلى حد كبير منذ صدور قرار اللجنة الأولمبية الدولية في عام ١٩٧٤م؛ فإنه لم يكن صامتًا تمامًا، ففي مايو ١٩٧٥م ناقش مجلس العموم مزايا تقديم العطاءات على مشاريع البناء والتجارة في موسكو أثناء استعدادهم لدورة الألعاب الأولمبية، وتمت الإشارة مرة أخرى إلى أن تعميق العلاقات المالية من شأنها أن تدعم سياسة الانفراج، وأن تعود بالفائدة على كل من علاقة بريطانيا بالاتحاد السوفيتي والاقتصاد البريطاني المتعثر(٨١).

وكانت هناك أيضًا مخاوف بشأن كيفية تعامل السوفيت مع الضيوف القادمين خلال دورة الألعاب في موسكو؛ فقد تصدرت زيارة فريق الجودو الأيسلندي، وما تعرض له من ضرب، واحتجازه في السجن عند دخوله إلى الاتحاد السوفيتي، عناوين الصحف البريطانية(٨٢). وطرحت الصحافة أيضًا تساؤلات حول قدرة الاتحاد السوفيتي على فرض ضوابط أو قيود خفية في إدارة العلاقات المتوترة مع الصين وإسرائيل خلال الدورة الألعاب عام ١٩٨٠م(٨٣). فقد عاد فريق اليخوت البريطاني بعد مشاركته في احتفال أقيم في "تالين Tallinn" وهو يحمل مخاوف جدية حول مدى نزاهة الألعاب ومدى توافر الأمان بها(٨٤).

ومع بداية محاكمة أعضاء مراقبة "هلسنكي" في مايو ١٩٧٨م ظهرت سلسلة من مقالات الرأي والردود في الصحف في جميع أنحاء المملكة المتحدة، تدعو الرياضيين والمواطنين البريطانيين والحكومة إلى إعادة النظر في قرارهم بالمشاركة في ألعاب موسكو، وكانت صحيفة "الجارديان" في طليعة المطالبين بذلك؛ فعلي الرغم من

موقفها المعارض في البداية لمقاطعة الدورة، إلا أنها بدأت في تغيير موقفها، وأعربت عن اشمئزازها من إقامة دورة الألعاب الأولمبية في موسكو(٨٥)، وطلبت من الرياضيين البريطانيين الامتناع عن المشاركة في تلك الدورة، ورأت أن ذلك يعد "بادرة محسوبة ومدروسة ومشروعة لدعم المواطنين السوفيت الشجعان الذين وقفوا إلى جانب الحرية"(٨٦).

ويمكن ملاحظة أن مقالات الرأي والرسائل الموجهة إلى المحرر ردًا على المقالات الافتتاحية التي تدعو إلى المقاطعة قد اتخذت ثلاثة أشكال؛ كان **الشكل الأول** يقوم على فكرة أنه يتعين على اللجنة الأولمبية الدولية نقل دورة الألعاب من موسكو، وأنه إذا لم تُتخذ الإجراءات اللازمة للقيام بذلك، فإنه يتعين على الفريق البريطانى رفض المشاركة في الدورة، أما **الشكل الثاني** فقد دعا الفريق البريطاني إلى المشاركة مع اتخاذ إجراءات قوية ومحددة للإعلان عن مخاوفهم بشأن انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبها الاتحاد السوفيتي أثناء وجوده في موسكو، أما الشكل الأخير فكان يدعو الرياضيين إلى المشاركة في الدورة في ظل الروح الرياضية التى دعت إليها الألعاب بوصفها وسيلة لإعادة بناء العلاقات بين البلدين، والتى يمكن أن تسفر عن مزيد من المحادثات في المستقبل(٨٧).

وكثيرًا ما لجأ أولئك الذين ينادون بالمقاطعة الصريحة، أو على الأقل نقل الألعاب، إلى لغة عاطفية قوية لتعزيز موقفهم؛ على سبيل المثال وصفت إحدى الرسائل الموجهة إلى صحيفة "التايمز" فكرة المشاركة في الألعاب بأنها "تكاد لا تطاق في ضوء القسوة السوفيتية ضد المعارضين(٨٨)، وفي افتتاحية أخرى لصحيفة "الجارديان" شَكَّكَ المقال في جدوى تنظيم حدث رياضي دولي "في عاصمة تحرم المنافسة الأكثر أهمية بين الأفكار"(٨٩)، وجاء في رسالة أخرى إلى رئيس التحرير أن البريطانيين يجب أن "يقولوا لهم أننا لا نحن ولا أي مجتمع محترم سوف يشارك في الألعاب الأولمبية في موسكو عام ١٩٨٠م ما لم يلتزموا بمعايير حقوق الإنسان التي وضعها الغرب"(٩٠).

وقد جاءت الكثير من الردود التي تدعو إلى المقاطعة على ذكر اتفاقيات "هلسنكي" على وجه التحديد؛ مثل تلك الرسالة التي طرحت التساؤل عما إذا كان سيتم تجاهل اتفاقيات "هلسنكي" التي تحتوي على إصلاحات أساسية في مجال حقوق الإنسان، وانتهت بالسؤال "كيف يتوافق هذا مع المثل الأولمبية؟"(٩١)، وأكد الكاتب المسرحي "بيفرلي نيكولز Beverley Nichols" لصحيفة "التايمز": على بريطانيا أن تعلن أنها "لن تلعب أي دور في دورة الألعاب الأولمبية المقبلة حتى يحترم السوفيت اتفاقيات هلسنكي"(٩٢)، وكتبت "ريتا إيكر Rita Eker"–مواطنة بريطانية– إلى مجلة "الإيكونوميست The Economist" نيابة عن الحملة التي كانت تدعو إلى نقل دورة الألعاب من موسكو؛ كي تذكر قراء المجلة بانتهاكات حقوق الإنسان التي كانت انتهاكات مباشرة للوعود السوفيتية باحترامها"(٩٣).

وهناك من دعا إلى مشاركة الرياضيين في الدورة في ظل الاحتجاج على الممارسات السوفيتية؛ لكن اتخذت الحجج أشكالًا مختلفة، وتمحورت إحداها حول فكرة أن المشاركة في ظل الاحتجاج على الممارسات السوفيتية من شأنها أن ترسل رسالة أبلغ بكثير من المقاطعة؛ لأنها ستكون موجهة نحو المواطنين السوفيت، الأمر الذي يجعلهم يدركون نفور الغرب من الممارسات السوفيتية، فقد كانت دورة الألعاب الأولمبية فرصة "لتحفيز وعي جديد باضطهاد الجسد والعقل الذي لا يزال يحدث" في الاتحاد السوفيتي(٩٤).

وكان ذلك هو الموقف نفسه الذي اتخذته مجلة "الإيكونوميست" في افتتاحيتها في سبتمبر ١٩٧٨م، وذكر المقال أنه على الرغم من شعورهم بأن القرار النهائي يجب أن يكون في نهاية المطاف في أيدي الرياضيين؛ فإن المشاركة ستلحق ضررًا أكبر بكثير بالهيبة السوفيتية أكثر من المقاطعة، ومضى المقال ليقول إن الرياضيين يجب أن يشاركوا في الدورة مع توضيح نفورهم الشديد من السياسات السوفيتية، و"أن يجعلوا وجودهم عامل مساعد للمعارضين، وليس للسلطات السوفيتية"(٩٥). كما أشارت المجلة في مقال آخر نشر في الطبعة نفسها إلى أن

"الحالة المتهالكة للعلاقات بين الشرق والغرب" تعني أن السياسة سوف تكون لها الغلبة على المنافسة الفعلية في الألعاب[٩٦].

وكان الشكل الثالث من الردود في وسائل الإعلام المكتوبة حول المقاطعة المقترحة هو الرفض القاطع للمقاطعة، أو المشاركة مع الاحتجاج، وقد اتخذ ذلك النوع من الاستجابة أشكالًا مختلفة مع أسباب مختلفة، وأشارت إحدى الرسائل إلى أن المقاطعة ستكون "رجعية وطائشة"، وستأتي بنتيجة عكسية تضر بالعلاقات بين الشرق والغرب[٩٧]، وأكدت رسالة أخرى بأن الألعاب ستُشجع ملايين الروس الذين ستكون حياتهم بلا متعة أو تنوع لولاها"[٩٨]، وكتب "فيليب نويل بيكر" –من مجلس اللوردات– إلى صحيفة التايمز مرددًا ذلك الشعور، وذكر في رسالته أن المواطنين السوفيت أبلغوه شخصيًا بأن "ألعاب ١٩٨٠م ستكون حدثًا ذا أهمية حقيقية في الحياة السوفيتية"، ولهذا السبب كانت المشاركة حيوية بوصفها وسيلة لنقل الأفكار الغربية للمواطنين السوفيت[٩٩].

وركزت حجة أخرى من المعارضين للاحتجاج على الاتهامات بالنفاق التي يمكن أن تظهر مع مقاطعة دورة الألعاب أو المشاركة في ظل الاحتجاج. ووفقًا لهذا المنطق، كانت مقاطعة الألعاب الأولمبية تعني أن المشاريع الرياضية في الدول الأخرى التي لا تتوافق أنظمتها مع المثل الغربية حول حقوق الإنسان قد ينظر إليها بوصفها نوعًا من النفاق، وهل يفكر الذين يؤيدون المقاطعة في الامتناع عن المشاركة في الفعاليات الرياضية التي قد تجري في تشيلي والأرجنتين وكوريا الجنوبية وإيران وجميع الديكتاتوريات الأخرى التي تشكل غالبية دول العالم[١٠٠].

ورأى آخرون أنه ينبغي النظر إلى القضية على أنها قضية رياضية وليست سياسية، فقد كانت المقاطعة تتعارض مع الروح الأولمبية كما حددها الميثاق الأولمبي والحركة الأولمبية[١٠١]، كما أيدت افتتاحية صحيفة التايمز ذلك الرأي، مشيرة إلى أنه سيكون من الظلم السماح للدول بالمشاركة في الألعاب دون منحهم شرف استضافتها، وذكّرت القراء بأنه عندما تم اتخذ قرار منح موسكو حق استضافة دورة الألعاب في سنة ١٩٧٤م، وجد الكثيرون أن الاتحاد السوفيتي "فاز بحق

استضافة بقية العالم" بسبب أدائه المثالي في الألعاب الأخيرة، وتساءلت عن السبب وراء هذا التغيير(١٠٢).

ولم تقتصر حركة المقاطعة على الصحافة البريطانية؛ ففي سبتمبر ١٩٧٨م قامت "منظمة ٣٥ s°" البريطانية لحقوق الإنسان، التي انتقدت قرارات حقوق الإنسان السوفيتية، باحتجاج رسمي في لندن شمل موكبًا وهميًا للشعلة الأولمبية حول المدينة، وجاء ذلك ردًا على التقارير بشأن احتجاز المعارضين والمواطنين السوفيت في السجون، أو في معسكرات العمل لإسكات أصواتهم أثناء المشهد الإعلامي العام خلال الألعاب الأولمبية، واستعرضوا دمية لميشا –الدب التميمة الأولمبية– حول ميدان الطرف الأغر في لندن، وهو يرتدي شعار "أزيلوا الألعاب من الاتحاد السوفيتي"(١٠٣).

وبدأ عدد من النواب في البرلمان التشكيك في مدى ملاءمة إقامة دورة الألعاب في موسكو؛ ففي مايو عام ١٩٧٨م ربطت أغلب المناقشات في مجلس اللوردات بين محاكمة "يوري أورلوف" وقرار المشاركة في دورة الألعاب في موسكو، ورأى عدد منهم أن رفض الدول الغربية الذهاب إلى دورة الألعاب في موسكو كان أفضل طريقة للتعبير عن الاشمئزاز من محاكمة "أورلوف"، إلا أن البارونة "ليويلين–ديفيس من هاستو Llewelyn–Davies" رفضت ذلك الرأي، وأكدت أن تحديد مكان إقامة الدورة كان من اختصاص اللجنة الأولمبية الدولية، وأن قرار المشاركة يخص الرياضيين واللجان الأولمبية الوطنية، وليس للحكومة (١٠٤).

وكانت هناك حجج أخرى تؤكد فوائد الانفراج، وجاءت بشكل أساسي من التنظيم الرئيس لليسار وهو حزب العمال؛ فقد أعرب الحزب باستمرار عن مخاوفه بشأن حقوق الإنسان في الكتلة الشرقية منذ أواخر الأربعينيات؛ بسبب اضطهاد الشخصيات الاشتراكية والديمقراطية الاجتماعية الذين كانوا على اتصال بالغرب قبل الحرب العالمية الثانية(١٠٥)، لكنه أكد بعد ذلك بأنه "ملتزم بعملية الانفراج وعقد دورة الألعاب الأولمبية في موسكو، ولم يكن هذا يعني تخلى الحزب عن التزامه بحقوق الإنسان؛ وإنما جاء من قناعة الحزب بأن السعي إلى الانفراج والتعاون الدولي يتوافق

مع بيئة يمكن أن يتطور فيها احترام حقوق الإنسان[١٠٦]. وفي واقع الأمر إن موقف حزب العمال يعكس حقيقة أن الكثيرين في الحزب منذ أوائل السبعينيات قد وضعوا ثقة كبيرة في الوفاق نفسه بوصفه وسيلة لإنهاء الحرب الباردة[١٠٧]؛ لذلك لم يكن من المستغرب أن يجد رئيس الوزراء العمالي "جيمس كالاهان James Callaghan "[١٠٨]– عندما اضطرته شدة الاحتجاجات لمناقشة إمكانية مقاطعة الأولمبياد– بأنه "تفتقر إلى المضمون لا تحمل أي هدف إيجابي"[١٠٩].

وفي يولية ١٩٧٨م قام عضو حزب العمال "جريفيل جانر Greville" Janner باستجواب "كالاهان" في مجلس العموم عما إذا كان على دراية بالآراء المتواترة في البلاد وفي مجلس العموم بأن أوضاع حقوق الإنسان في الاتحاد السوفيتي تدعو إلى الامتناع عن المشاركة في دورة ألعاب موسكو. وكان رد كالاهان بأنه لا يعتقد أن "من واجب الحكومة التعبير عن رأي في ذلك الشأن، لكن قد يكون ذلك ضروريًا فيما بعد"[١١٠]. وقد يبدو من ذلك أن الحكومة البريطانية كانت حريصة على الابتعاد عن التدخل في شئون الرياضة، لكنها كانت في واقع الأمر تحاول الابتعاد عن أي إجراء قد يهدد الوفاق ويؤثر بالسلب على العلاقات الاقتصادية مع موسكو.

وفي أغسطس ١٩٧٨م بدأ الحزب الليبرالي البريطاني بقيادة "مايكل ستيد Michael "Steed حملة ضد "الفاشية السوفيتية"، وعدَّ موسكو مكانًا غير مناسب لإقامة دورة الألعاب الأولمبية في عام ١٩٨٠م، كما كان الأمر من قبل في أولمبياد برلين في عام ١٩٣٦م، والتمس من الرياضيين البريطانيين، والأحزاب السياسية الأخرى، واللجنة الأولمبية الدولية أن تنتقل الألعاب الأولمبية إلى موقع آخر إذا لم يطلق الاتحاد السوفيتي سراح السجناء السياسيين، وكان الهدف من تلك الحملة – وفقًا لصحيفة الجارديان– "إحراج الكرملين بشأن معاملته للمعارضين من خلال نقل الألعاب الأولمبية من موسكو أو من خلال إقناع أكبر عدد ممكن من البلدان بعدم المشاركة إذا لم يطلق الاتحاد السوفيتي سراح السجناء السياسيين [١١١].

وفي ٢٥ أغسطس ١٩٧٨م أعرب الدكتور "أوين" –الذي كان يشغل حتى مايو ١٩٧٩ م وزير الخارجية وشئون الكومنولث – عن استيائه مرة أخرى من معاملة المعارضين السوفيت، وذلك على شاشة التلفزيون أثناء مقابلته في برنامج News at One حول كتابه عن حقوق الإنسان، وذكر في المقابلة أن "الاتحاد السوفيتي لا ينبغي أن يعد إقامة دورة الألعاب الأولمبية عام ١٩٨٠م في موسكو أمرًا مسلمًا به"(١١٢).

وتزايد الضغط من أجل مقاطعة دورة موسكو، عندما قدّم عضو المحافظين في المجلس الرياضي ولاعب الجولف المحترف السابق "لادي لوكاس Laddie Lucas" اقتراحًا أمام المجلس الرياضي لمناقشة إمكانية مقاطعة دورة موسكو، أو ربما نقل الألعاب إلى مكان آخر غير موسكو، وذكر "لوكاس" أن "معاملة الروس المعارضين أمر محزن"، وأن "هناك وسائل لاستقطاب هذه المشاعر بشكل أفضل من خلال الرياضة(١١٣)، لكن "لوكاس" أسقط الاقتراح بعد ذلك؛ مما أنقذ المجلس الرياضي من مأزق ضرورة اتخاذ قرار رسمي بشأن تلك القضية، وصرح "لوكاس" بأنه أسقط الاقتراح؛ لأن رئيس الوزراء "كالاهان" أعلن أنه لا يعتقد أن الحث على مقاطعة دورة موسكو أمر مناسب، وأن الأمر متروك للرياضيين والهيئات الرياضية لاتخاذ القرارات المتعلقة بالمشاركة الأولمبية(١١٤).

ولم يمنع ذلك القرار إجراء المزيد من النقاشات في البرلمان حول مقاطعة الدورة؛ ففي ١٥ ديسمبر ١٩٧٨م أثار االنائب العمالي "إريك مونمان Eric" Moonmanالقضية مرة أخرى مشيرًا إلى دعمه المؤكد لعقد الدورة في مكان آخر غير موسكو أو عدم المشاركة فيها إذا استدعى الأمر، وقارن ذلك بقرار طرد جنوب إفريقيا من الحركة الأولمبية، مشيرًا إلى أن القرار كان نفاقًا عند مقارنته باختيار موسكو بوصفها مضيفًا للألعاب الأولمبية، مذكرًا زملاءه النواب بأن المعاملة السوفيتية لليهود كانت مشابهة إلى حد كبير لسياسة الفصل العنصري، ولفت الانتباه إلى أن جنوب إفريقيا لم توقع على أي اتفاق دولي يَعِد بدمج الرياضة، لكن الاتحاد

السوفيتي وقع اتفاق "هلسنكي"، مما يؤكد وعدهم بالحد من انتهاكات حقوق الإنسان في بلادهم، والعمل من أجل تحقيق العدالة في ذلك المجال"[١١٥].

ورغم أن الحديث عن المقاطعة هدأ بعض الشيء بعد أن سحب المجلس الرياضي اقتراحه؛ فإنه لم ينته تمامًا؛ ففي يناير ١٩٧٩م ذكر "جون رودا John Rodda" وهو كاتب عمود رياضي في مقال بصحيفة الجارديان بأن الألعاب الصيفية لعام ١٩٨٠م "تظل بؤرة محتملة للاحتجاج السياسي"، وستتشكل في الفترة التي تسبق افتتاح الدورة المزيد من المجموعات لإقناع الناس والرياضيين بمقاطعة الدورة، خاصة وسط تزايد المخاوف من أن تصبح القرية الأولمبية "سجنًا أولمبيًا" بعد الدورة، وتستخدم لإيواء السجناء السياسيين[١١٦]، وكانت هناك أيضًا مخاوف بشأن حرية التنقل التي قد تتمتع بها الصحافة الغربية خلال الدورة، ومخاوف أخرى بشأن الشائعات القادمة من موسكو حول إرسال الأطفال إلى مخيمات طوال فترة الألعاب لإبعادهم عن "التلقين الغربي[١١٧].

وكان الشيء الوحيد الثابت تقريبًا بين الأصوات العديدة المنخرطة في الحديث بشأن المقاطعة، حتى من بعض المعارضين لها، أنهم غالبًا ما وضعوا الاهتمام بحقوق الإنسان في مقدمة اهتماماتهم على حساب الحفاظ على الانفراج. ورغم أن البعض كان لا يزال يؤمن بضرورة استمرار روح المصالحة بين الشرق والغرب، فإنهم لم يتمتعوا بنفس روح المهادنة والترضية التي كانت تنطوي عليها سياسة الانفراج، وكذلك كان هناك الكثير ممن وجدوا أن الانفراج قد وصل إلى طريق مسدود بعد تجاهل السوفيت لاتفاقيات "هلسنكي"، وأكدت مجلة "الإيكونوميست" ذلك المعنى عندما نشرت افتتاحية تشكك في واقع الانفراج، وأكدت أن "الأصوات القليلة التي ظلت تؤكد طوال الوقت بأن جوهر الحقيقة بشأن الإنفراج قد ضاع تحت ركام من الوهم الخطير، بدأت تتحول إلى أغلبية، وكيف تبخرت النشوة المتعلقة بالانفراج التي كانت سائدة قبل سنوات قليلة[١١٨].

نخرج من هذا إلى أن آمال البريطانيين قد تحققت في تضمين التعاون في مجالات حقوق الإنسان في اتفاق "هلسنكي" في عام ١٩٧٥م، وأثار ذلك الآمال

البريطانية في تبني دول أوروبا الشرقية المفاهيم الغربية بشأن احترام مبادئ حقوق الإنسان، والحريات الإنسانية [١١٩]. ولأن آمال البريطانيين في تحقيق الانفراج كانت تستند على قضايا حقوق الإنسان؛ فإن تنفيذ الاتحاد السوفيتي للاتفاقيات ربما أسهم في إعادة بناء العلاقات بين البلدين؛ التي كانت متوترة منذ بداية الحرب الباردة؛ لكن بحلول عام ١٩٧٦م بدا من الواضح للرأي العام والبرلمان البريطاني أن الاتحاد السوفيتي لا يعتزم الوفاء بالوعود التي قطعها على نفسه في اتفاقات "هلسنكي"، وقد تسبب ذلك في زيادة الإحباط الذي شعر به بعض البريطانيين؛ إذ كان هناك إدراك منهم بأن الانفراج لن يستمر إلا إذا تم تطبيقه وفقًا للشروط السوفيتية. وأثارت المحاكمات السوفيتية للمعارضين البارزين؛ أمثال "أورلوف" في ربيع عام ١٩٧٨م، غضب عدد من البريطانيين، وأدى الاهتمام الذي أحاط بتلك المحاكمات إلى تفاقم فراغ الخطاب السوفيتي بشأن هلسنكي، وتضاؤل الآمال في الحفاظ على الانفراج، وقد تجلى ذلك في رد فعل عنيف ضد الاتحاد السوفيتي في شكل حركة مقاطعة أولمبية مقترحة.

وكان السبب وراء عدم ظهور ردود الفعل السلبية نفسها تجاه دورة الألعاب الأولمبية في موسكو في عام ١٩٧٤م مثلما حدث خلال عام ١٩٧٨م يكمن في رغبة بريطانيا في الحفاظ على الانفراج؛ ففي عام ١٩٧٤م بدا أن الآمال البريطانية في أن يمتثل الاتحاد السوفيتي للمفاهيم الغربية لحقوق الإنسان ممكنة التحقيق، لكن رفض الاتحاد السوفيتي لتنفيذ بنود اتفاق "هلسنكي" بدد تلك الآمال؛ ففي عام ١٩٧٨م كان لدى البريطانيين وثيقة موقعة شعروا أنها تُحَمِّل السوفيت المسؤولية عن أفعالهم، وتلك الوثائق التي تجاهلها السوفيت قوضت الانفراج، وغيرت النظرة البريطانية تجاه دورة ألعاب عام ١٩٨٠م في موسكو، لكن تلاشت دعوات المقاطعة خلال ١٩٧٨م؛ لعدم وجود اتفاق بين الرأي العام حول جدوى المقاطعة، فضلًا عن الدعم الفاتر من رئيس الوزراء البريطاني "كالاهان" لجهود المقاطعة، وتأكيده على إبعاد السياسة والقضايا السياسية وتأثيراتها على الرياضة والألعاب الأولمبية.

الغزو السوفيتي لأفغانستان وإحياء الدعوات لمقاطعة أولمبياد موسكو:

إذا كانت حركة مقاطعة أولمبياد موسكو بين عامي ١٩٧٨-١٩٧٩ في بريطانيا قد فشلت في تحقيق أهدافها، ولم تحظَ بأي دعم من الحكومات العمالية آنذاك، وانحصرت في نطاق البرلمان والصحافة البريطانية، فقد عمل الغزو السوفيتي لأفغانستان على إعادة الحديث عن مقاطعة أولمبياد موسكو إلى الواجهة السياسية في بريطانيا بدعم من حكومة "مارجريت تاتشر" المحافظة، وإن اتخذت أشكالًا مختلفة ولأسباب متعددة. فقد كانت الحكومات البريطانية المتعاقبة تدرك أهمية الرياضة بوصفها وسيلة دبلوماسية، وكانت وزارة الخارجية -على وجه الخصوص- منذ الوقت الذي استخدم فيه هتلر الألعاب الأولمبية في برلين عام ١٩٣٦ لأغراض الدعاية النازية متيقظة دائمًا؛ للتأثير المحتمل للرياضة على العلاقات بين الدول القومية، ولكن بريطانيا كان لها كذلك تقليدًا حرًا بشأن تنظيم الرياضة والسيطرة عليها، وكانت الحكومات مترددة في التدخل بشكل مباشر في شئون الهيئات مثل اللجنة الأولمبية البريطانية، وكانت مسؤولة في المقام الأول عن تنظيم الأموال اللازمة للسفر وجمعها، وتوفير سبل الإقامة للرياضيين الهواة للمنافسة في الدورات الأولمبية.

وعندما جاءت على رأس الحكومة البريطانية، حافظت تاتشر على مبدأ عدم التدخل في شئون الهيئات الرياضية، وبدا ذلك واضحًا من موقف "هكتور مونرو Hector Monro" [١٢٠]-الذي عينته "تاتشر" وزيرًا للرياضة في عام ١٩٧٩م- من شكوى النواب المحافظين اليمينيين في خريف عام م١٩٧٩م، وقبل الهجوم السوفيتي على أفغانستان من استضافة نظام شيوعي للألعاب الأولمبية؛ إذ أكد وزير الرياضة أن تنظيم الألعاب الأولمبية مسألة تخص اللجنة الأولمبية الدولية التي تعد السلطة الوحيدة المسيطرة على عالم الرياضة الأولمبية، وتتمتع بالاستقلال التام عن الحكومات، وأكد "مونرو" أن مكان إقامة تلك الألعاب وتوقيتها يجب أن يظل مسألة تخص اللجنة الأولمبية الدولية والاتحادات الدولية للرياضات المعنية دون تدخل من الحكومات، وأي قرارات بشأن المشاركة البريطانية تقع على عاتق اللجنة الأولمبية البريطانية والهيئات الإدارية الرياضية والرياضيين، وكان هناك تأكيد من "مونرو" بأن رئاسة الوزراء تدعم

تمامًا الفريق البريطاني المشارك في موسكو؛ وأن رئيس الوزراء راعيًا لصندوق النداء الذي ترأسه اللجنة الأولمبية البريطانية لتحمل الجزء الأكبر من التكاليف المالية المرتبطة به [١٢١].

بيد أن موقف حكومة "تاتشر" تجاه أولمبياد موسكو سرعان ما انقلب رأسًا على عقب في الأسابيع الأولى من عام ١٩٨٠م في أعقاب الغزو السوفيتي لأفغانستان في ديسمبر ١٩٧٩م، وما تلا ذلك في المرحلة الأولى من الأزمة من تهميش "تاتشر" لدور عدد من المسئولين في "وايتهول" و"وستمنستر"؛ الذين شككوا في استخدام الألعاب لأغراض انتقامية؛ فقد كان توظيف الرياضة ضروري في نظر "تاتشر" لإعادة تأكيد مكانة بريطانيا على الساحة العالمية وتعزيز العلاقات الأنجلو أمريكية الخاصة في مواجهة التوسع السوفيتي. ومن ثم، فقد كان ارتباط حكومة تاتشر بمقاطعة دورة الألعاب في موسكو قد بُني على وعيٍ تطور بين أواخر الأربعينيات والستينيات في كل من حكومات العمال والمحافظين، بإمكانية توظيف الرياضة الدولية، وخاصة الألعاب الأولمبية، في دعم أهداف السياسة البريطانية[١٢٢].

وكانت فائدة المقاطعة مستمدة من الاعتقاد الذي عبر عنه وزير الخارجية اللورد بيتر كارينجتون Peter Carrington"[١٢٣] بأن "القليل من الأمور من شأنها أن تؤذي هيبة الاتحاد السوفيتي أكثر من غياب عدد من الدول الغربية عن الألعاب الأولمبية"[١٢٤]. واتفقت تاتشر أيضًا مع وجهة نظر السفير البريطاني في موسكو "كيرتس كيبل Curtis Keeble"، الذي وجد في المقاطعة "البادرة التي من شأنها أن تضر الحكومة السوفيتية أكثر من غيرها... وسيكون لها أكبر تأثير على شعب الاتحاد السوفيتي"[١٢٥].

لكن لماذا فكرت تاتشر في استغلال الألعاب الأولمبية للرد على الغزو السويتي لأفغانستان حتى قبل التفكير في الخيارات السياسية والعسكرية المتاحة. لعل الخطاب الذي أدلى به الرئيس كارتر في ٤ يناير ١٩٨٠م– وأدان فيه التدخل السوفيتي في أفغانستان وعدَّه تهديدًا خطيرًا للسلام، وتفكير الولايات المتحدة في مقاطعة الألعاب الأولمبية الصيفية في موسكو[١٢٦]– قد شجع "تاتشر" على التفكير الجدي في اتخاذ

موقف بريطاني بشأن أولمبياد موسكو، علاوة على أن "تاتشر" شعرت بالضغط عليها لاتخاذ موقف مبكر معارض للاشتراك في الألعاب الأولمبية؛ بسبب معارضة حكومتها العلنية لجولة فريق ليونز Lions البريطاني للرجبي في جنوب إفريقيا؛ فإذا كانت لندن قد نصحت فريقها للرجبي بعدم الذهاب إلى ذلك البلد الإفريقي؛ بسبب سياسات الفصل العنصري التي تنتهجها بريتوريا؛ فقد اعتقدت رئيسة الوزراء أن حكومتها ستصبح عرضة لاتهامات بالنفاق إذا لم تتخذ الموقف نفسه في حالة حدوث غزو غير مبرر لدولة أخرى(١٢٧).

وتحولت "الدبلوماسية القسرية"، أو محاولة الضغط على الخصوم بكل الوسائل عدا الحرب إلى الرياضة بوصفها طريقة مناسبة وخالية من التكلفة نسبيًا لإنزال العقوبة، وكانت الرياضة في الخط الأمامي للاستخدام المتزايد للعقوبات، وربما وجدت "تاتشر" في مقاطعة الدول الإفريقية لأولمبياد مونتريال ١٩٧٦م احتجاجًا على رفض اللجنة الأولمبية الدولية استبعاد "نيوزيلندا" من المشاركة؛ بسبب زيارة المنتخب النيوزيلندي إلى جنوب إفريقيا الممنوعة من المشاركة في الدورات الأولمبية منذ عام ١٩٦٤م بقرار من اللجنة الأولمبية نفسها نتيجة سياسة الفصل العنصري التي انتهجتها حكومة جنوب إفريقيا (١٢٨)، مثال واضح على مدى فاعلية سلاح المقاطعة الأولمبية ضد الاتحاد السوفيتي.

ولعل إخفاق اللجنة الأولمبية الدولية في التعامل مع تلك القضية قد فتح شهوة تاتشر لاستخدام سلاح المقاطعة دون الخوف من العواقب، خاصة أنها أظهرت مدى صعوبة حفاظ اللجنة الأولمبية الدولية على سيطرتها على الألعاب الأولمبية في مناخ الحرب الباردة؛ فقد أكدت اللجنة الأولمبية الدولية على معاقبة الفرق التي قاطعت الدورة ومنعها من المشاركة في الأولمبياد، لكنها لم تتخذ أي إجراء ضد الفرق الإفريقية ولم تمنعها من المشاركة في دورة الألعاب الأولمبية عام ١٩٨٠؛ ومن ثم أظهر هذا أن الفرق يمكنها مقاطعة الألعاب دون عواقب. كما سلط قرار الحكومة الكندية بتجاوز قواعد اللجنة الأولمبية الدولية المتعلقة بجمهورية الصين الضوء على نقاط الضعف في اللجنة الأولمبية؛ ففي الوقت الذي ذكرت فيه اللجنة أنها الوحيدة المنوط بها تقرير من

يشارك في الأولمبياد، أظهر القرار الكندي بمنع اشتراك بعثة تايوان أن اللجنة الأولمبية الدولية لا تملك سيطرة حقيقية على القرارات الدبلوماسية أو السياسية التي تتخذها البلدان المضيفة، فضلًا عن المخاوف التي كانت لدي البعض حول كيفية معاملة الصحافة الغربية والإسرائيليين في موسكو في الألعاب الصيفية ١٩٨٠؛ إذ أن قصور سيطرة اللجنة الأولمبية الدولية يعني أن الحكومة السوفيتية تملك حرية التصرف خلال الأسبوعين اللذين يقام فيهما الأولمبياد في المدينة دون أي ضوابط أو قيود من اللجنة الأولمبية الدولية(١٢٩). وبالتالي كانت الحرية التي قد تتمتع بها موسكو، ومعرفة بأنه لن تكون هناك عواقب مستقبلية للمقاطعة، ربما اقنع تاتشر بأنه من الأسهل استخدام الألعاب الأولمبية للتعبير عن الاستياء البريطاني من غزو أفغانستان، وإقناع الرأي العام بضرورة المقاطعة.

وإذا كانت "تاتشر" قد أوضحت أنها كانت تميل إلى معارضة المشاركة البريطانية في أولمبياد موسكو بوصفها أفضل وسيلة للاحتجاج على العدوان السوفيتي على أفغانستان، إلا أنها كانت تدرك منذ البداية و"كارينجتون" وجود عقبتين أساسيتين تقفان أمام المقاطعة؛ الأولى هى أن معظم اللجان الأولمبية الوطنية بما في ذلك اللجنة الأولمبية البريطانية تتمتع بالاستقلال الذاتي، ولا يمكن للحكومة أن تفرض عليها إرادتها(١٣٠)، ونظرًا لرغبة "تاتشر" في التهرب من اتخاذ المزيد من التدابير الصارمة؛ مثل حجب جوازات السفر، فقد كانت لندن لا تملك إلا أن تنصح رياضييها بعدم المشاركة في الألعاب الأولمبية، بدلًا من إجبارهم على الامتناع عن المشاركة(١٣١)، والأخرى: اعتقد الاثنان أن المبادرة لا يمكن أن تنجح إلا إذا تم تنسيقها بشكل تام مع حكومات الدولة الحليفة الأخرى(١٣٢).

وبناءً على ذلك؛ فإن الاستراتيجية البريطانية في تلك المرحلة ارتكزت على التعاون مع الدول الأوروبية الأخرى؛ للضغط من أجل نقل الألعاب الأولمبية من موسكو إلى مكان آخر، واعتقدت الحكومة البريطانية أن نقل الألعاب الأولمبية إلى مونتريال؛ حيث يمكن استخدام مرافق دورة ألعاب عام ١٩٧٦، من شأنه أن يلعب دورًا

مهمًا في حشد الرأي العام في بريطانيا وراء الفكرة، ويحرم الحكومة السوفيتية من فرصة اتهام الغرب بمهاجمة الحركة الأولمبية (١٣٣).

وفي سبيل إتمام هذه الخطوة بدأت "تاتشر" في تهميش مواقف عدة شخصيات؛ منهم وزير الرياضة البريطاني "مونو" الذي كان يرى أن الرياضة لا يجب أن تستخدم بوصفها أداة سياسية (١٣٤)، وأسندت إلى وزارة الخارجية مهمة تنسيق رد بريطانيا في ذلك الأمر. وتجاهلت "تاتشر" كذلك التحذيرات من شخصيات بارزة في المؤسسة الرياضية نفسها ومنهم؛ "ديفيد سيسيل David Cecil "؛ الذي فاز بميدالية ذهبية في أولمبياد ١٩٢٨م، وكان عضوًا سابقًا في البرلمان عن حزب المحافظين، وعضوًا بارزًا في اللجنة الأولمبية الدولية لأكثر من ٤٠ عامًا؛ إذ أكد مررًا أن اللجنة الأولمبية الدولية هى التي يمكنها فقط نقل الألعاب، وأن اللجنة الأولمبية البريطانية فقط هى المنوط بها اتخاذ القرار بشأن المشاركة البريطانية، وأكد "ديفيد سيسيل" لتاتشر أن الحكومة تتلقى نصائح غير واعية بشأن الألعاب الأولمبية، وأن ألعاب موسكو يجب أن تسير كما هو مخطط لها بمشاركة بريطانيا؛ لأنه من المستحيل تنظيم حدث بديل في وقت قصير، وأن اللجنة الأولمبية الدولية لن توافق على مثل تلك الخطوة(١٣٥).

وقد اختفت أي احتمالية لخروج أي وزير آخر في الحكومة بريطانية –بعد تهميش دور وزير الرياضة– عن موقف "تاتشر" عندما تبنى وزير البيئة، مايكل هيزلتاين Michael Heseltine، خطًا أكثر قوة من زميله مونرو عندما أكد إلى كارينجتون في ١٦ يناير ١٩٨٠ أن الدول الغربية بحاجة إلى اتخاذ موقف متشدد، وإذا كان ذلك يعني أنه على بريطانيا أن تتبني استخدام الرياضة لأول مرة بوصفها سلاحًا سياسيًا، فقد كانت الغاية تبرر الوسيلة، وكان الأمر الضروري من وجهة نظر "هيزلتاين" هو وضع "مبادرة سياسية كبرى مع حلفاء بريطانيا"(١٣٦).

وفي ١٧ يناير ١٩٨٠م تبنى مجلس الوزراء البريطاني قرار مقاطعة بريطانيا لدورة الألعاب الأولمبية في موسكو؛ وذلك لحرمان الاتحاد السوفيتي– على حد تعبير "تاتشر" في مذكراتها– من تحقيق "انتصار دعائي كبير باستضافة المهرجان الرياضي

الأول في العالم بعد أشهر فقط من غزو أفغانستان، وكان لابد أن تكون تلك المقاطعة جزءًا من استجابة بريطانية أوسع للرد على الغزو السوفيتي بما في ذلك عدم تجديد اتفاقية الائتمان الأنجلو–سوفيتية عندما تنتهي في فبراير ١٩٨٠م، والتعاون في وقف المبيعات الدولية للحبوب والزبدة والسكر، والتكنولوجيا إلى الكتلة الشرقية(١٣٧)، وعقد مباحثات دولية مع حلفاء بريطانيا لبحث السبل المختلفة لتوجيه الإمدادات العسكرية إلى مقاتلي "المقاومة الإسلامية" (١٣٨).

وكان التأثير الملموس للمقاطعة إلى جانب تلك المبادرات الأخرى، يعني أنها كانت متوافقة مع استراتيجية الردع التي كانت تركز عليها وزارة الخارجية البريطانية التي ظلت متشككًة في النوايا السوفيتية، حتى في ذروة الانفراج(١٣٩)، ونستطيع أن نلمس هذا في ورقة إحاطة صادرة عن وزارة الخارجية بشأن استخدام السوفيت للقوة العسكرية خارج حلف "وارسو" للمرة الأولى، وأكدت بأن اعتماد الخيار العسكري في أي مناسبات مستقبلية يعتمد بشكل كبير على ما إذا كان رد فعل الغرب على غزو أفغانستان أكثر حدة مما كان يتوقعه الروس(١٤٠)، وهو ما كان يتماشى مع وجهة نظر "تاتشر" بأن الاكتفاء بإدانة الغزو الروسي في أفغانستان فقط دون اتخاذ أي تحرك ملموس، سيكون له وقعًا سيئًا في المستقبل(١٤١).

والأهم من هذا أن دعم جهود مقاطعة دورة ألعاب موسكو أظهرت مساندة الحكومة البريطانية لأهداف السياسة الأمريكية، في إطار مساعي لندن الأكبر للتنسيق مع الحكومات الغربية الأخرى بشأن الرد على الغزو السوفيتي(١٤٢)؛ فقد كانت "تاتشر" حريصة بشكل خاص على مساندة الولايات المتحدة منذ تصريح "كارتر" في ٤ يناير أنه يفكر في المقاطعة، بالإضافة إلى رفض التصديق على معاهدة سالت SALT II(١٤٣)، وذلك في إطار "العلاقات الأنجلو–أمريكية الخاصة" التي سعت "تاتشر" صراحة إلى تنميتها بوصفها زعيمة للمعارضة بين عامي ١٩٧٥ و١٩٧٩م، وعززتها معارضتها الأيديولوجية للشيوعية(١٤٤).

وجاء ذلك الإصرار البريطاني على دعم الولايات المتحدة بشأن أفغانستان على خلفية عجز بريطانيا عن مساعدة الولايات المتحدة بشأن إيران(١٤٥)؛ بعد أن رفضت

الحكومة طلبًا مباشرًا من وزير الخارجية الأمريكي في منتصف ديسمبر ١٩٧٩م لتجميد الأصول الإيرانية الموجودة في لندن؛ بسبب المخاوف بشأن قانونية مثل ذلك الإجراء في ظل غياب قرار من الأمم المتحدة، فضلًا عن المخاوف من تأثير ذلك على المصالح المالية لبريطانيا؛ نظرًا للعدد الكبير من الأصول الإيرانية التي يطالها ذلك الإجراء(١٤٦)، وظلت الحكومة البريطانية مترددة في الانخراط في المزيد من الخطط الأمريكية لفرض عقوبات اقتصادية على إيران طوال ديسمبر ١٩٧٩م وحتى أوائل ١٩٨٠م مع اندلاع الأزمة بشأن أفغانستان(١٤٧).

وأدلت "تاتشر" بأول بيان لسياستها بشأن أفغانستان في ١٧ يناير ١٩٨٠م، عندما أبلغت مجلس العموم البريطاني بأنها "قلقة للغاية" من إقامة الألعاب الأولمبية في موسكو "بعد فترة قصيرة من عدوانها على بلد مستقل"، وأكدت "تاتشر" أن الحكومة تفضل نقل الدورة من موسكو؛ لأن تصرفات الاتحاد السوفيتي في أفغانستان تتعارض مع "الروح الأولمبية"(١٤٨).

وعلى الرغم من تحركات الحكومة البريطانية من وراء الكواليس؛ لم يظهر أي مؤشر خارجي واضح على الاتجاه الذي تسير فيه الحكومة في العلن، وإن كان هناك اتجاه عام يرى أن العمل السوفيتي خارج الكتلة الشرقية تطورًا غير مسبوق في تاريخ التوسع السوفيتي بعد الحرب(١٤٩)، وحتى بعد أن أدلت "تاتشر" بتصريحاتها، فقد مر أسبوع كامل قبل أن يشرح "كارينجتون" في مجلس العموم الأساس المنطقي الذي استندت إليه "تاتشر" في قرارها، فمع استمرار مجلس الوزراء في دعم وجهة النظر بأن التحرك ضد أولمبياد موسكو يوفر أفضل أمل في تذكير الروس بعدم مقبولية ما فعلوه، فقد أوضح "كارينجتون" أن الغرض الأساسي منه تقليص مكانة الاتحاد السوفيتي الدولية –عند مقارنتها بالمكاسب السياسية التي حققتها ألمانيا النازية من أولمبياد برلين عام ١٩٣٦م– وبالتالي مساعدته على "تجنب سوء التقدير في المستقبل"(١٥٠)، ولم يوضح "كارينجتون" ما كانت تدركه "تاتشر"، واعترفت به لرئيس الوزراء الأسترالي بأن أي شكل من أشكال المقاطعة "من غير المرجح أن يزيح الاتحاد السوفيتي عن أفغانستان نفسها"(١٥١).

كانت الحكومة البريطانية قد أعلنت موقفها في وقت كان الدعم فيه يتزايد بالفعل لاتخاذ قرار بشأن الألعاب الأولمبية، ليس فقط من الولايات المتحدة، ولكن أيضًا من ألمانيا الغربية وأستراليا[١٥٢]. كما أكد "كارينجتون" وجود بعض الدعم لقرار المقاطعة من جانب تركيا، وعمان، والسعودية، وباكستان، والهند، وهي الدول التي زارها في منتصف يناير[١٥٣].

أثر دعوة كارتر لنقل الأولمبياد على النزاع بين تاتشر واللجنة الأولمبية البريطانية:

كان تنفيذ العقوبات الاقتصادية ضد موسكو عنصرًا واحدًا فقط من عناصر استجابة "كارتر" للغزو السوفيتي لأفغانستان؛ إذ بحثت الإدارة الأمريكية إمكانية فرض عقوبات سياسية، وما إذا كان بإمكانهم ترتيب مقاطعة دولية لدورة الألعاب الأولمبية الصيفية المقبلة في موسكو، وكان نائب الرئيس الأمريكي "والتر مونديل Walter Mondale"[١٥٤] متحمسًا بشكل خاص لمقاطعة الألعاب الأولمبية، وكتب إلى الرئيس بعد الغزو السوفيتي لأفغانستان: «آمل أن نسعى وراء الألعاب الأولمبية حقًا...لا أرى لماذا هذا الأمر مقدس"[١٥٥]، وقد اتفق "كارتر" مع وجهة نظر "مونديل"، لكنه كان يدرك أن تحقيق أقصى تأثير سياسي يتطلب دعم أكبر عدد ممكن من الدول الأخرى؛ ومن ثم أصبح الفوز بالدعم لمقاطعة جماعية هدف "كارتر" الأساس؛ لذلك أعلن في ٢٠ يناير أن الاتحاد السوفيتي أمامه حتى ٢٠ فبراير ١٩٨٠ م لسحب قواته من أفغانستان وإلا ستقاطع الولايات المتحدة الألعاب الأولمبية القادمة[١٥٦].

وبدأ الرئيس كارتر في ممارسة الضغط على تاتشر للإعلان عن انسحاب بريطانيا من دورة ألعاب موسكو. ونقل كارتر إلى تاتشر بأنه كتب إلى اللجنة الأولمبية الأمريكية (United States Olympic Committee) طالبًا منها العمل مع نظرائها في جميع أنحاء العالم من أجل نقل الألعاب الأولمبية أو إلغائها إذا لم تنسحب القوات السوفيتية من أفغانستان في غضون شهر[١٥٧]. واقترح كارتر على تاتشر أن تخاطب اللجنة الأولمبية البريطانية لإقناعها بمقاطعة الألعاب الأولمبية في موسكو. كما أوضح كارتر أنه لم يكن لديه السلطة لمنع مشاركة الولايات المتحدة في الألعاب الأولمبية، لكن دعوته التي وجهها إلى اللجنة الأولمبية الأمريكية لمقاطعة دورة ألعاب موسكو

حققت نتائج مثمرة، وعلى رئيسة الوزراء أن تحذو حذوه في هذا، مؤكدًا لتاتشر أن بإمكانها تحقيق نتائج إيجابية مماثلة. وقد تحمست تاتشر بالفعل لأن تتبع خطى كارتر؛ ففي أسفل رسالة الرئيس إلى تاتشر، التي صدرت في اليوم نفسه والتي حث فيها كارتر اللجنة الأولمبية الأمريكية على دعم المقاطعة، كتبت رئيسة الوزراء، "يجب علينا الآن اتخاذ إجراءات مماثلة" (١٥٨).

وقد تسببت نصيحة "كارتر" في تورط الحكومة البريطانية في نزاع طويل مع اللجنة الأولمبية البريطانية؛ فإذا كانت "تاتشر" تؤيد شخصيًا مقاطعة الألعاب الأولمبية في موسكو وأن تتبع خطى "كارتر"، فقد كان يتعين عليها أن تحصل على دعم اللجنة الأولمبية البريطانية(١٥٩)، لكن وزير الخارجية "كارينجتون" كان قد حذر من أن دور الحكومة كان محدودًا في ذلك الأمر؛ لأن اللجنة الأولمبية البريطانية اتخذت قرار المشاركة بالفعل، ولأن نقل الدورة إلى مدينة أخرى كان في رأيه "غير عملي"(١٦٠)، علاوة على أن رئيسة الوزراء كانت ستؤيد مقاطعة الدورة فقط إذا كان الرئيس "كارتر" قادرًا على ضمان أن "يفعل الحلفاء الآخرين الشيء نفسه"(١٦١).

ولم تذعن "تاتشر" لوجهة نظر وزير خارجيتها "كارينجتون"، مثلما فعلت من قبل في قضايا السياسة الخارجية الأخرى خلال عامها الأول في السلطة؛ مثل قضية روديسيا(١٦٢)، ولم يردعها ذلك عن القيام بدورها في إقامة ذلك التحالف متعدد الجنسيات الذي قاطع الألعاب الأولمبية، فقد كانت "تاتشر" عازمة على تشكيل مثل ذلك التحالف، وربما كانت تلك الحماسة مدفوعة برغبة "تاتشر" في معاقبة موسكو على غزوها لأفغانستان، لكن ذلك النوع من العقوبات كانت له فائدة أخرى تتمثل في إبعاد المصالح البريطانية عن أي تأثيرات سلبية قد تترتب على فرض عقوبات اقتصادية ضد موسكو(١٦٣).

ومن خلال أخذ زمام المبادرة الشخصية منذ البداية، وإشراك كبار المسئولين في مجلس الوزراء وتهميش المتشككين مثل وزير الرياضة مونرو (١٦٤)، كانت حكومة تاتشر على استعداد لدعم جهود الرئيس كارتر لنقل الألعاب الأولمبية إلى بلد أو بلدان أخرى. لكن المشكلة الرئيسة أنّ كلّ دولة تُمثّل في اللجنة الأولمبية الدولية من خلال

لجانها الوطنية وليس حكوماتها؛ لذلك طلبت تاتشر تعاون رئيس اللجنة الأولمبية البريطانية، السير دينيس فوليز Denis Follows [١٦٥] وزملائه الأخرين من أعضاء اللجنة، إيمانًا منها بأنّ تعاونهم ضروري لتحقيق أي تقدم في جهودها لنقل الدورة بعيدًا عن موسكو[١٦٦].

وفي الفترة بين أواخر يناير ومنتصف فبراير ١٩٨٠م بذلت "تاتشر" جهودًا متضافرة لاتباع خطى "كارتر" من خلال الضغط على اللجنة الأولمبية البريطانية للدعوة إلى نقل مكان انعقاد الدورة؛ فبعد يومين فقط من إعلان "كارتر" أرسلت "تاتشر" خطابًا إلى "فوليز" تطلب منه حث اللجنة الأولمبية الدولية على الاستجابة لاقتراح "كارتر"، وأشارت "تاتشر" إلى أن حضور الألعاب الأولمبية يعطي مظهر التغاضي عن العدوان السوفيتي على أفغانستان؛ لذلك طلبت الحكومة من اللجنة أن تتقدم بطلب رسمي إلى اللجنة الأولمبية الدولية لنقل الألعاب الأولمبية من موسكو؛ من أجل توجيه ضربة قوية للهيبة السوفيتية، ويكون لها تأثيرًا رادعًا، واقترحت "تاتشر" أن حكومتها على استعداد تمامًا للمساعدة في عملية نقل الألعاب من موسكو من خلال استضافة عدد من الأحداث الرياضية على الأراضي البريطانية[١٦٧].

ودعمت "تاتشر" رسالتها بإرسال "هيكتور مونرو" للاجتماع شخصيًا مع "فوليز"، ومحاولة إقناعه بموقف الحكومة، لكن دون جدوى[١٦٨]؛ ففي رسالة مهذبة إلى "تاتشر" أبلغ "فوليز"–وهو مدير رياضي متمرس يؤمن بإبقاء الرياضة والسياسة متباعدتين قدر الإمكان–باستحالة تحديد مكان بديل للألعاب الأولمبية في تلك المهلة القصيرة، وكانت تتطلب موافقة الاتحادات الوطنية والدولية، كما أن نقل مكان إقامة الألعاب إلى مكان آخر "يواجه صعوبات دستورية وعملية" بالنظر إلى رأى اللجنة الأولمبية الدولية بأن موسكو قد أوفت بجميع متطلباتها الفنية، لكنه وعد بنقل رسالتها إلى مجلس إدارة اللجنة الأولمبية البريطانية لمزيد من التشاور[١٦٩].

وبحلول نهاية يناير، كانت خطوط المعركة قد رسمت بوضوح، ففي الوقت الذي كانت "تاتشر" مستعدة للتفكير في مجموعة من الوسائل الانتقامية لمواجهة

الهجوم الروسي على أفغانستان، لم يكن لديها أدنى شك – كما كتبت فيما بعد في الإشارة الوحيدة إلى الرياضة في مذكراتها الطويلة– بأن "الشيء الأكثر فعالية الذي يمكننا القيام به هو منعهم من استخدام دورة الألعاب الأولمبية المقبلة في موسكو لأغراض دعائية(١٧٠)، وكانت تأمل في تنفيذ سياستها بالاعتماد على دعم الأغلبية في مجلس العموم، ومن خلال استغلال الشعور بالغضب إزاء الغزو السوفييتي الذي عبرت عنه الصحف، وكانت على ثقة بأن الجمهور يفضل أيضًا اتخاذ موقف متشدد من الغزو السوفيتي لأفغانستان، وعلى الرغم من أن أدلة الاقتراع في بريطانيا كانت ضعيفة على أرض الواقع في تلك المرحلة، فقد كان من المعروف أن غالبية الناخبين الأمريكيين يؤيدون سعي "كارتر" إلى اتخاذ إجراءات قوية(١٧١).

بدا الأمر منذ البداية وكأن "تاتشر" تستخف بنطاق حيلة معارضيها وحجمها وسعتها؛ فعلي الساحة السياسية لم يكن الرأي المحافظ مجمعًا على دعمها، وبصرف النظر عن الموقف الفاتر لوزير الرياضة الذي أخبر اللجنة الأولمبية البريطانية في اجتماع في ٢٤ يناير عن أسفه "لوضع اللجنة في مثل ذلك الوضع الذي لا تحسد عليه"، فقد كان من الصعب التوفيق بين أعضاء حزب المحافظين من ذوي الأراء الثابتة والراسخة على شاكلة "الماركيز إكستر"؛ الذي كان يدين موقف "تاتشر" في مجلس اللوردات، وكان يؤكد بأنه من غير العملي نقل الألعاب، والإصرار على أنه كان يدافع عن اللجنة الأولمبية الدولية، وليس عن الاتحاد السوفييتي(١٧٢)، كما انتهزت المعارضة العمالية في مجلس العموم الفرصة لإحراج الحكومة، وأعرب وزير الرياضة السابق في حزب العمال "دينيس هويل Denis Howell" عن أسفه؛ لأن "تاتشر" لم تظهر أي تقدير لكيفية عمل الحركة الأولمبية؛ بشأن استقلالها التقليدي، والالتزامات التعاقدية التي أبرمتها اللجنة الأولمبية الدولية فيما يتعلق باستضافة الألعاب وطبيعتها بوصفها مجموعة من الأعضاء الأفراد أكثر منهم ممثلين لدولهم القومية(١٧٣).

ولم تواجه حكومة "تاتشر" صعوبات في محاولة فرض إرادتها على البرلمان فقط، بل واجهت أيضًا تحديًا صعبًا في إقناع الهيئات الرياضية بصحة موقفها؛ فقد ساد قلق واسع النطاق بين الإداريين من التركيز على الرياضة بوصفها أداة للرد

البريطاني على الغزو السوفيتي لأفغانستان، بينما لم يتم النظر بجدية في خيارات أخرى مثل الرد العسكري، وقد أوضحت اللجنة الأولمبية البريطانية بالفعل موقفها الرافض للامتثال لرغبات الحكومة (١٧٤).

ومن بين المجموعات الرائدة الأخرى أصدر مجلس الرياضة– وهو الهيئة العامة شبه المستقلة المسؤولة عن الإشراف على تمويل وزارة الخزانة للرياضة– بيانًا يستنكر فيه استخدام الرياضة لأغراض سياسية، وانتقد المجلس المركزي للترفيه البدني Central Council of Physical Recreation تقويض فكرة أن الرياضة تهدف إلى "توحيد الأمم من خلال المنافسة الودية بدلًا من تقسيمها، كما أن "فوليز" على الرغم من استعداده لتقديم طلب "تاتشر" بنقل الألعاب الأولمبية إلى اللجنة الأولمبية الدولية؛ فإنه كان حريصًا على التأكيد بأن يدافع عن آراء الرياضيين بوصفه رئيسًا للجنة الأولمبية البريطانية، لكن لم تعلن أي من الهيئات الإدارية الفردية للرياضات الأولمبية في بريطانيا دعمها لموقف الحكومة(١٧٥).

أثار ذلك حالة الإحباط من جهود الحكومة في تنظيم مقاطعة واسعة بصورة استدعت من جانبها استكشاف بعض السبل القانونية لتجاوز معارضة السير "فوليز"؛ إذ استمرت الحكومة في تجاوز دورها المنوط بها في المجال الرياضي –عندما نصحت من قبل بعدم القيام بجولة ليونز في جنوب إفريقيا– باقتراح منع منح التأشيرات للرياضيين البريطانيين الذين من المقرر أن يسافروا إلى موسكو للمنافسة في الدورة(١٧٦)، لكن "تاتشر" قررت عدم اتخاذ مثل ذلك الإجراء؛ لأنه قد ينتج عنه مشاكل قانونية وسياسية تفضل تجنبها، فقد كان من السهل إلغاء أي رفض للحصول على تأشيرة للسفر بمن خلال الطعن في إجراءاتها في المحكمة العليا، كما كان لذلك القرار تبعات سياسية قد لا تنجو منها الحكومة نفسها، وكان من غير المنطقي أن تخون "تاتشر" المثل العليا التي دعمتها لصالح المقاطعة بتقييد الحق في السفر، وبالتالي لن تختلف في ذلك عن الحكومة السوفيتية التي تنتقدها، فقد كان تدخل الدولة في قرارات سفر المواطنين العاديين نادرًا للغاية في الديمقراطيات الغربية، صحيح أن "تاتشر" كانت تعمل بكل ما أوتيت من قوة على نقل الألعاب الأولمبية من موسكو أو حتى منع

مشاركة بريطانيا فيها، إلا أنها كانت تدرك جيدًا بأن أفضل ما يمكنها القيام به هو أن تنصح الرياضيين البريطانيين علنًا بعدم المشاركة في الألعاب(١٧٧).

ولم تكن اللجنة الأولمبية والرياضيين البريطانيين مشكلة "تاتشر" الوحيدة؛ فقد كان الرئيس الأيرلندي للجنة الأولمبية الدولية "اللورد كيلانين Lord Killanin"(١٧٨) مصرًا منذ بداية الأزمة على أن "الرياضيين يأتوا في المرتبة الأولى ولهم الأولوية"(١٧٩)؛ وأن اللجنة الأولمبية الدولية لن تخضع للضغوط السياسية، وظل "كيلانين" حازمًا في موقفه على الرغم من زيارة مبعوث "كارتر" الشخصي "لويد كاتلر Lloyd Cutler" لمنزله في دبلن، ومطالبته إما بتأجيل الألعاب أو إلغائها(١٨٠)؛ فقد كانت وجهة نظر اللورد "كيلانين" أن التهديد بإلغاء دورة ألعاب موسكو أو مقاطعتها؛ له تداعيات على الحركة الأولمبية أشد خطرًا من المقاطعات السابقة؛ التي لم تعكس الانقسام ثنائي القطب في العلاقات الدولية في الحرب الباردة بذلك الشكل، وإمكانية ترسيخ ذلك الانقسام بطريقة قد تقوض الحركة الأولمبية برمتها(١٨١).

ومع انطلاق دورة الألعاب الأولمبية الشتوية في بحيرة بلاسيد في ١٢ فبراير ١٩٨٠م، صوتت اللجنة الأولمبية الدولية بالإجماع، وفي حضور المنافسين السوفييت على إقامة الألعاب الصيفية في موسكو كما هو مخطط؛ وبالتالي رفضوا اقتراح اللجنة الأولمبية الأمريكية بنقل الألعاب أو تأجيلها أو إلغائها بسبب الغزو السوفيتي؛ لُيسدل الستار بذلك على المحاولات التي قادتها الولايات المتحدة لتغيير مكان إقامة الألعاب الاولمبية بعيدًا عن موسكو، وفتح فصل جديد في المسرحية؛ إذ غيرت إدارة "كارتر" هدفها بشكل كامل نحو التشجيع على مقاطعة عالمية شاملة لدورة الألعاب الأولمبية في موسكو(١٨٢).

تصاعد ضغوط تاتشر على اللجنة الأولمبية لإعلان مقاطعتها أولمبياد موسكو:

كان من الواضح في بريطانيا أن "تاتشر" تنوي الضغط على الهيئات الرياضية البريطانية بكل الطرق الممكنة للانضمام إلى المقاطعة التي يقودها الرئيس "كارتر"(١٨٣)؛ فقد أعلنت "تاتشر" في مجلس العموم في ١٤ فبراير ١٩٨٠م عن نية الحكومة البريطانية بأن تنصح الرياضيين البريطانيين بعدم المشاركة في دورة الألعاب

في موسكو، وكثفت الحكومة في المرحلة الثانية من ضغطها على اللجنة الأولمبية البريطانية، ربما لاقتناعها بأنها إذا تمكنت من تغيير موقف اللجنة، فإن باقي الهيئات الرياضية ستحذو حذوها؛ لذلك ركّزت "تاتشر" جهودها للضغط على "فوليز" بالذات لتغيير موقفه(١٨٤).

وفي ١٩ فبراير، طلبت "تاتشر" من اللجنة الأولمبية البريطانية إعادة النظر في موقفها قائلة: "إننا ندرك نبل المثل الأعلى الأولمبي، ورغبة فصل الرياضة عن السياسة، لكن يجب على اللجنة الأولمبية والرياضيين الذين تمثلونهم أن يدركوا أن قرار إقامة الألعاب الأولمبية في موسكو قدمته الحكومة السوفيتية بوصفه "دليلًا مقنعًا على الاعتراف العام بالأهمية التاريخية والسياسة الخارجية الصحيحة للاتحاد السوفيتي، والخدمات الكبيرة للاتحاد السوفيتي من أجل السلام، وهذه دلالة واضحة على الطريقة التي سيستغل بها الاتحاد السوفيتي كل جانب من جوانب القيمة الدعائية للألعاب الأوليمبية في موسكو، ومحاولة ربط المشاركة في الدورة بدعم النظام السوفيتي، وأكدت "تاتشر" أن مشاركة الرياضيين البريطانيين في الدورة التي ستقام في موسكو ستبدو بالنسبة لهم بمثابة التغاضي عن جريمة دولية(١٨٥).

وكانت الضغوط الأمريكية تزداد على تاتشر لكسب دعم لندن لمقاطعة الألعاب الأولمبية، ففي زيارة وزير الخارجية الأمريكي إلى لندن في ٢٢ فبراير ١٩٨٠م ضغط "سايروس فانس Cyrus Vance" على "تاتشر" بشأن المقاطعة الأولمبية، ولم يكن الرد ما كانت تصبوا إليه واشنطن؛ إذ أوضحت "تاتشر" أنها تدعم طموح الرئيس بمقاطعة الألعاب الأولمبية؛ فإنها لم تستطع منع المشاركة البريطانية، وأوضحت "تاتشر" "لفانس" أن المشاركة البريطانيو في دورة الألعاب أمر محتمل؛ نظرًا لحقيقة أن اللجنة الأولمبية البريطانية أكدت أنها ستمضي قدمًا في خططها للمشاركة في ألعاب موسكو، وكل ما استطاعت "تاتشر" تقديمه هو استمرارها في الدعوة العلنية لمقاطعة الألعاب الأولمبية(١٨٦).

ولعل هذا كان السبب وراء تصعيد الضغط على اللجنة الأولمبية البريطانية من جانب "تاتشر"، وتضييق الخناق على اللجنة؛ إذ تخلت "تاتشر" عن دورها –الذي

تقاسمته مع قادة الحزب الآخرين- بوصفها راعية للجنة، ولم يمض وقت طويل حتى تبعها رئيسها، السير "أنتوني توك Anthony Tuke" رئيس بنك باركليز؛ الذي كتب إلى رئيس الوزراء ليقول بأنه لم يتم جمع أي أموال جديدة منذ بدء الهجوم الروسي على أفغانستان، وأضاف "توك" أنه إذا تم الاتصال بالشركات التي شكلت جوهر النداء، فمما لاشك فيه أنها ستدعم الحكومة "في مسألة تتعلق بالسياسة الخارجية"(١٨٧).

وصرح "هيكتور مونرو" وزير الرياضة أمام لجنة الشئون الخارجية بمجلس العموم بأنه لن يكون هناك دعم مالى حكومى للرياضيين الذين سيحضرون أولمبياد موسكو، وكانت الحكومة تتكفل من قبل – من خلال مجلس الرياضة – بأي تكاليف لم يشملها صندوق رعاية اللجنة الأولمبية البريطانية(١٨٨)، وفي المقابل وافقت الحكومة على تقديم تعويض للرياضيين الذين قد يعانون ماليًا نتيجة المقاطعة؛ لكنها عرضت تغطية تكاليف تصل إلى ٥٠٠ ألف جنيه إسترليني للمشاركة البريطانية في الألعاب البديلة، ربما لتسهيل إقامة فعاليات التجديف والفروسية والغطس في بريطانيا، وناقشت الحكومة البريطانية إجراء مناقشة برلمانية حول المشاركة الأولمبية لممارسة ضغط إضافي على اللجنة الأولمبية البريطانية(١٨٩)، وفي الأسبوع التالي، أبلغت "تاتشر" مجلس العموم أنه لن يتم منح إجازة خاصة مدفوعة الأجر لموظفي الخدمة المدنية أو العاملين في القوات المسلحة الذين يشاركون في دورة الألعاب في موسكو، وأكدت وزارة الخارجية أنه تم سحب كبير الدبلوماسيين الذي يتولى مسئولية الألعاب الأولمبية في السفارة البريطانية في موسكو(١٩٠).

وقد ثبت عدم جدوى محاولة "تاتشر" استغلال الصعوبات التي واجهها معظم الرياضيين الهواة في تأمين التمويل اللازم، وأدى ذلك إلى تعزيز عزم اللجنة الأولمبية البريطانية على إيجاد مصادر جديدة للتمويل، وتشكيل تكتل من مجموعات متباينة من القوى المعارضة لموقف الحكومة؛ إذ قام "فوليز" بزيارة "هاول" في أواخر فبراير يطلب منه مساعدة حزب العمال في دعم ميزانية اللجنة الأولمبية الضعيفة؛ إذ تمكنت من توفير أقل من نصف المبلغ المطلوب البالغ مليون جنيه إسترليني(١٩١)، وقد استخدم "هاول" اتصالاته لضمان تدخل النقابات العمالية بتبرعات مهمة، مدعومة على مدار

الأسابيع التي تلت ذلك بمساعدة عدد من النقابات المحلية التي يسيطر عليها حزب العمال، وعندما أصبح من الواضح أن الفريق البريطاني لن يُمنع من الذهاب إلى موسكو بسبب عدم كفاية المساعدة المالية، تحول الاهتمام إلى ما أسماه "هاول" بـ "الهجوم السياسي الذي يتم تنفيذه بشراسة كبيرة ضد الحركة الأولمبية البريطانية"؛ إذ تعرض "فوليز" ومؤيدوه لهجمات شخصية عنيفة، وخاصة من صحيفتي ديلي ميل وديلي تلغراف، وكانتا أكثر الصحف المؤيدة للمقاطعة(١٩٢).

وقرر "هاول" تشكيل مجموعة صغيرة، ضمت سكرتير اللجنة الأولمبية البريطانية "ريتشارد بالمر Richard Palmer " وعدد قليل من الصحفيين الرياضيين المتعاطفين، من أجل شن "هجوم مضاد"، ونُشرت مقالات تتهم الوزراء بتكتيكات التنمر، وتؤكد أن للرياضيين البريطانيين كل الحق في الذهاب إلى موسكو، ورُكِّز على الادعاء بأن الحكومة سمحت باستمرار العلاقات التجارية مع الاتحاد السوفيتي في حين تتوقع من الرياضيين والرياضيات قطع جميع العلاقات، وقد شعر "هويل" بأن الشعور المتزايد بأن الرياضيين كانوا ضحايا لسياسة الحكومة أمرًا حيويًا في توحيد الرأي العام الرياضي، وأشار في مذكراته إلى أن عددًا من المسؤولين الإداريين كانوا "متحفظين بشكل كبير في رأيهم"، لكنهم الآن "بدأوا في الإجهار بمعارضتهم"، وهم يرون سنوات من الاستعداد للألعاب تذهب سدى(١٩٣).

وبحلول نهاية شهر فبراير ١٩٨٠م تحولت مسألة المقاطعة الأوليمبية إلى قضية سياسية ساخنة، وازدادت حالة الاستقطاب في الرأي بين المعسكرين المتنافسين عندما صَعّدت الحكومة من ضغوطها للوصول إلى مبتغاها؛ فقد أشاد نواب حزب المحافظين بالتهديد بحظر الإجازة الخاصة مدفوعة الأجر لموظفي الخدمة المدنية وأفراد القوات المسلحة الذين يأملون في تمثيل الفريق البريطاني في موسكو، ولكن "هويل" أدانهم، ووصفهم بأنهم "مقززون للغاية"، وقال بأنه يقترب من أسلوب الترهيب الذي يستخدم ضد المعارضين في الدول الشيوعية(١٩٤).

وأصبح تداول الإهانات أمرًا شائعًا، مع تبادل الاتهامات بالكيل بمكيالين بين الأطراف جميعها، وبدأت المقارنات بين موقف بريطانيا من دورة موسكو ومسألة وقف

جميع أشكال العلاقات الرياضية مع جنوب إفريقيا، الذي تبنته بريطانيا وغيرها من الدول احتجاجًا على سياسة الفصل العنصري، وكان "دينيس هاول Denis Howell " بصفته وزيرًا للرياضة في الحكومة السابقة، المحرك الرئيس لاتفاقية "جلين إيجلز Gleneagles"[١٩٥]، وزعم الوزراء المحافظون أنهم كانوا يتبعون مسارًا ثابتًا من خلال حث الرياضيين على عدم الذهاب إلى موسكو بالطريقة نفسها التي اعترضوا بها على جولة الأسود المقترحة في جنوب إفريقيا، والتي أصرت اتحادات الرجبي البريطانية في أوائل عام ١٩٨٠م على المضي قدمًا فيها[١٩٦].

وعندما واجه "فوليز" انتقادات بدعمه للرياضيين الراغبين في المنافسة في دورة موسكو، في حين أنه انتقد لاعبي الرجبي على رغبتهم في اللعب في جنوب إفريقيا، أكد "فوليز" بأن موقفه جاء متسقًا مع المبدأ الأخلاقي الذي اتخذته الاتحادات الرياضية الدولية في مختلف أنحاء العالم؛ التي لم تشجع إقامة روابط رياضية مع جنوب إفريقيا، وفضلت في الوقت نفسه الإبقاء على دورة الألعاب في موسكو، كما قلب منتقدو الحكومة تهمة النفاق رأسًا على عقب متسائلين عن السبب وراء شن الوزراء مثل ذلك الهجوم الضاري على اللجنة بسبب موقفها من الألعاب الأولمبية، بينما لم يبذلوا الجهود نفسها لوقف جولة الرجبي[١٩٧].

وخلال مارس ١٩٨٠م بلغت المرحلة الثانية من الجدل حول المقاطعة ذروتها بعد الخلافات العنيفة في البرلمان؛ ففي ٥ مارس واجه "فوليز" جولة صعبة عندما ظهر أمام اللجنة المختارة للشئون الخارجية في مجلس العموم بعد يوم واحد فقط من إصدار اللجنة الأولمبية البريطانية بيانًا أعلنت فيه أن "نيتها الحالية" تميل إلى إرسال فريق بريطاني إلى دورة موسكو الأولمبية، لكنها قررت تأجيل اتخاذ القرار النهائي حتى ٢٥ مارس بناءً على رغبة الهيئات الرياضية الفردية؛ إذ كان ٢٦ اتحادًا رياضيًا يشكل مجلس إدارة الأولمبياد[١٩٨]، ويرجع ذلك إلى جهود وزير الخارجية "كارينجتون" الذي طرح اقتراحًا بجعل أفغانستان محايدة بموجب معاهدة دولية خارج نطاق صراعات القوى العظمي، وأقنعت جهوده اللجنة الأولمبية البريطانية بتأجيل قرارها النهائي بشأن مشاركة الأولمبية[١٩٩].

واتهم أعضاء البرلمان المحافظون في اللجنة المختارة بمجلس العموم البريطاني اللجنة الأولمبية بوضع المخاوف الضيقة لبضعة آلاف من الرياضيين قبل المصلحة الوطنية لبريطانيا، إلا أن ذلك لم يفت في عضض "فوليز"، ورفض التزحزح عن موقفه، وفند التلميح إلى أنه يفتقر إلى الوطنية بقوله إن رغبة الرياضيين في المنافسة في الألعاب الأولمبية لم تعد تتغاضى عن العدوان السوفيتي أكثر مما فعل استمرار وجود سفير بريطاني في موسكو، وأكد "فوليز" أن السياسيين لا يهتمون بالرياضة إلا عندما تناسبهم، مضيفًا أنه وزملاؤه من أعضاء الحركة الأولمبية البريطانية مستاؤون من استخدامهم كـ "بيادق" في أيدي السياسيين(٢٠٠).

ومع اتخاذ اللجنة الأولمبية البريطانية موقفًا دفاعيًا، كان لدى "تاتشر" من الأسباب ما يجعلها تأمل أن تتغير الأمور في صالحها في تلك المرحلة، فقد قدمت لجنة الشؤون الخارجية تقريرًا يقوي من موقف الحكومة، وتم الرد على الاتهامات باستهداف الرياضة بالإشارة إلى الإجراءات الانتقامية التي اتخذتها الحكومة البريطانية ضد الاتحاد السوفييتي في مجالات التجارة والتكنولوجيا، كما أُلغيت الترتيبات الائتمانية التفضيلية، والتبادلات الثقافية الثنائية، وأُعلِنَ عن خطوات لتقييد مبيعات التكنولوجيا الحساسة إلى موسكو(٢٠١).

ومع تجاهل اللجنة الأولمبية لنصيحتها التي وجهتها للرياضيين البريطانيين في ١٤ فبراير ١٩٨٠م بعدم المنافسة في أولمبياد موسكو، وفي محاولة منها لزيادة الضغط على المجتمع الرياضي البريطاني لرفض المشاركة في دورة ألعاب موسكو، تطلعت "تاتشر" إلى البرلمان لتعزيز رسالتها، والتصويت على اقتراح ترعاه الحكومة ينص على امتناع بريطانيا عن المشاركة في الألعاب الأولمبية في موسكو؛ فقد كان الحصول على قرار من مجلس العموم من شأنه أن يقلب الموازين ويفرض ضغوطًا على اللجنة الأولمبية البريطانية؛ كي لا تملك خيارًا آخر سوى تغيير موقفها، والموافقة على اقتراح "تاتشر"(٢٠٢).

وفي ١٧ مارس ١٩٨٠م وبعد سجال مارثوني بين المحافظين المدافعين عن المقاطعة والمهاجمين للجنة الأولمبية؛ لأنها تقدم نصرًا دعائيًا للروس، والمعارضة

المتمثلة في حزب العمال الذي كان يدين غزو أفغانستان، لكنه عارض مقاطعة دورة الألعاب، وضرورة الابتعاد عن استخدام الرياضة لأغراض سياسية، أيد مجلس العموم قرار "أن هذا المجلس يدين الغزو السوفيتي لأفغانستان، ويعتقد أن المملكة المتحدة لا ينبغي أن تشارك في الألعاب الأولمبية في موسكو"، وجاء التصويت بتأييد ٣١٥ صوتًا للمقاطعة مقابل معارضة ١٤٧ صوتًا(٢٠٣).

كان تصويت مجلس العموم مرضيًا إلى حد كبير بالنسبة إلى الحكومة البريطانية، لكن كان من الصعب الإقرار بأن نتيجة التصويت تجبر الجنة الأولمبية البريطانية على الموافقة على مقاطعة ألعاب موسكو(٢٠٤)؛ فقد كشف النقاش حقيقة أن الحكومة لم تتحدث بصوت واحد؛ إذ امتنع ٣٠ نائبًا محافظًا عن التصويت على اقتراح الحكومة؛ مما يشير إلى وجود انقسام في الرأي داخل حزب المحافظين الذي تنتمي إليه "تاتشر"، وسُلِّط الضوء على الاختلاف حول المقاطعة داخل صفوف حزب المحافظين، عندما ألمح عدد من المقترعين إلى حقيقة أن المسئول الأول عن الرياضة في بريطانيا، "هيكتور مونرو"، لم يُستدعى للتحدث أمام مجلس العموم(٢٠٥).

ولسوء حظ رئيسة الوزراء، دفع النقاش داخل مجلس العموم أيضًا شركات الاقتراع إلى إجراء اختبار للرأي العام، وأشارت النتائج إلى أن غالبية المستجيبين انحازوا إلى جانب الرياضيين، وأظهر استطلاع للرأى أن ٦٢٪ من البريطانيين يؤيدون مشاركة الفريق الأولمبي البريطانى في أولمبياد موسكو(٢٠٦)، وكذلك صحيفة "الديلي تلغراف"؛ التي كانت من بين أشد المدافعين عن المقاطعة، خلصت إلى أن النقاش في مجلس العموم لم يصدر حكمًا حاسمًا ضد موقف اللجنة الأولمبية، ولم تكن النتيجة هى "الإعلان الأخلاقي الواضح الذي كان ينبغي أن يكون عليه الأمر"(٢٠٧).

واستغلت "تاتشر" فرصة التصويت داخل مجلس العموم لتذكير "فوليز" بأنه تعهد أمام لجنة الشؤون الخارجية بأخذ إرادة الشعب البريطاني في الحسبان كما أعرب عنها البرلمان، لذلك كتبت إليه فوليز في ١٩ مارس، قائلة: "نحن نكن أكبر قدر من الإعجاب بالمثل الأولمبية، لكن كان من واجب جميع المواطنين البريطانيين معارضة الإجراءات السوفيتية"، وتعهد فوليز بعرض رسالتها على زملائه أعضاء اللجنة

الأولمبية، على الرغم من أنه لا يستطع أن يعد بتغيير موقف اللجنة[٢٠٨]؛ لذلك لم يكن مفاجئًا أن تعلن اللجنة الأولمبية عندما اجتمعت في ٢٥ مارس ١٩٨٠م على قبول الدعوة لحضور الألعاب الأولمبية في موسكو بأغلبية ١٨ صوتًا مقابل ٥ أصوات، على أن تعيد النظر في القرار إذا تغيرت الظروف[٢٠٩]، ويتناقض هذا مع التطورات في الولايات المتحدة؛ إذ صوتت اللجنة الأولمبية الأمريكية لصالح المقاطعة بعد أسبوعين فقط[٢١٠].

وبدا الأمر وكأن كل محاولات "تاتشر" للضغط على اللجنة الأولمبية لمقاطعة الدورة باءت بالفشل، وبات من حكم المؤكد أن فريقًا بريطانيًا سيتوجه إلى موسكو، لكن كان من الصعب على المرأة الحديدية الاعتراف بالهزيمة بتلك السهولة؛ ففي غضون ساعات قليلة من البيان الصحفي اللجنة الأولمبية البريطانية، أصدرت الحكومة ردًا على قرار اللجنة أكدت فيه أنه لا يزال هناك وقت لإلغاء القرار؛ وطالما ظلت القوات الروسية في أفغانستان، "ستظل وجهة نظرنا مؤيدة للمقاطعة"[٢١١]، وكان ذلك إيذانًا ببدء مرحلة أخيرة من جهود "تاتشر" لتقليل عدد الرياضيين البريطانيين المتوجهين إلى موسكو من خلال مناشدة الهيئات الإدارية الفردية وحتى الرياضيين والرياضيات بشكل مباشر، وقُدِّر لتلك الجهود أن تستمر حتى حفل افتتاح الألعاب في منتصف يولية.

دعوات المقاطعة وعودة الحديث عن الانفراج وحقوق الإنسان في الاتحاد السوفيتي:

عاد الحديث عن أهمية الانفراج وحقوق الإنسان في الاتحاد السوفيتي إلى الظهور مرة أخرى في أعقاب غزو أفغانستان، فقد أدى اعتقال أندريه ساخاروف Andrei Sakharov، عالم الفيزياء النووية والعضو الأبرز في لجنة مراقبة هلسنكي في ٢٢ يناير إلى إعادة تنشيط الدعوات لمقاطعة أولمبياد موسكو على أساس حقوق الإنسان؛ حيث أكد الحزب الليبرالي أن بريطانيا لا ينبغي لها أن تشارك في أولمبياد موسكو بسبب القمع المستمر للمعارضين، علاوة على غزو أفغانستان كسبب ثانٍ [٢١٢].

ولعبت كنيسة إنجلترا أيضًا دورًا مهمًا؛ فقد وصف رجل الدين البارز "تريفور بيسون Trevor Beeson" الاتحاد السوفييتي بأنه نظام شمولي غير إنساني ينكر

حقوق الإنسان الأساسية، بما في ذلك حرية التعبير، وأكد "بيسون" أنه: "بغض النظر عن العدوان ضد أفغانستان، فإن قرار إقامة دورة الألعاب في روسيا كان يظهر شعورًا واضحًا بعدم الإحساس، وتبلد المشاعر(٢١٣)، ودعا رئيس أساقفة كانتربري "روبرت رونسي Robert Runcie" إلى مقاطعة دورة موسكو بسبب أزمة أفغانستان، وعملية التطهير التي شارك فيها أشخاص كان على معرفة بهم في موسكو، وكان رونسي – الذي أيدت لجنة الشؤون الدولية بالكنيسة موقفه فيما بعد– الشخصية الأنجليكانية الرائدة في تحسين العلاقات مع الكنائس الأرثوذكسية، بما في ذلك الكنيسة الأرثوذكسية الروسية(٢١٤).

وشهدت الكنيسة "الميثودية" هى الأخرى عدة مناقشات حول قضايا الانفراج وحقوق الإنسان التي جذبت اهتمام الصحافة الوطنية، فقد انتقدت الكنيسة منذ أواخر الأربعينيات من القرن العشرين الشيوعية؛ لكونها مدمرة لحرية الإنسان. وعلى هذا الأساس طالبت صحيفة "ميثودست ريكوردر Methodist Recorder" بمقاطعة دورة موسكو حرصًا على المعارضين، وأيد المؤتمر "الميثودي" الذي انعقد في شهر يولية المقاطعة(٢١٥).

في المقابل، كانت هناك إدانة قوية من حزب العمال البريطاني للعمل العسكري السوفيتي، لكنه وجد في الدعوة إلى مقاطعة أولمبياد موسكو تهديدًا للانفراج؛ لذلك جعل من معارضة المقاطعة السياسة الرسمية للحزب(٢١٦)، كما حرص المجلس العام لمؤتمر نقابات العمال على عدم تعريض التقدم نحو الوفاق للخطر، وأعرب أيضًا عن أمله في أن يذهب الرياضيون السبعة الذين رشحهم إلى معسكر الشباب الدولي في دورة الألعاب في موسكو؛ للحفاظ على الاتصالات الدولية لنقابات العمال(٢١٧).

ويعكس هذا الموقف المعارضة المتزايدة للأسلحة النووية في أوساط حزب العمال منذ أوائل سبعينيات القرن العشرين، التي تطورت بالتزامن مع الانتقادات الموجهة للولايات المتحدة وحلف شمال الأطلنطي، وعلى الرغم من أن الحكومات العمالية لم تدخل أي تغيير على سياسة الدفاع البريطانية بين عامي ١٩٧٤ و١٩٧٩ ، إلا أن الحزب أقر في مؤتمراته قرارات كانت تدعو إلى نزع السلاح من جانب واحد،

واكتسب دعم هذا النهج أرضية كبيرة داخل اللجنة التنفيذية لحزب العمال، وبعد خروجه من السلطة في عام ١٩٧٩، تقارب موقف الحزب بشكل أكبر مع موقف حملة نزع السلاح النوويCampaign for Nuclear Disarmament، كما دعم الحزب في عام ١٩٨٠ حملة نزع السلاح النووي الأوروبية European Nuclear Disarmament [٢١٨].

وانعكست آراء الحزب على صفحات جريدة "التريبيون Tribune" اليسارية العمالية، عندما أكدت أهمية قضية الوفاق في عالم يهيمن عليه التهديد بالفناء النووي للدرجة التي تفرض عليهم أن يتخذوا موقفًا منها. وحذرت الصحيفة من أن مقاطعة أولمبياد موسكو كانت ارتداد إلى إيماءات كانت "سِمة الحرب الباردة القديمة"[٢١٩]. وأدان الحزب الشيوعي البريطاني الغزو السوفيتي لأفغانستان ومقاطعة الألعاب الأولمبية على حد سواء، وأكد أنه "لا يمكن أن يكون هناك سوى مستقبل واحد للعالم في عصر التكنولوجيا النووية، ألا وهو السلام بين القوى العظمى"[٢٢٠].

وبالتالي كان النقاش حول المقاطعة في دوائر حزب العمال يدور في المقام الأول حول الانفراج مقابل حقوق الإنسان، وأوضحت صحيفة العمل الأسبوعية الرسمية التناقض بين السبب الذي جعل العديد من تيار اليسار يرون أن انتهاك حقوق الإنسان يبرر المقاطعة الرياضية لجنوب إفريقيا؛ لأنها عضوًا في العالم الحر، وبالتالي ينبغي الحكم عليها بالمعايير الغربية، بينما لا ينبغي الحكم على الاتحاد السوفيتي بالمعايير نفسها[٢٢١]. وربما يرجع السبب إلى أن حزب العمال كان يميل في سياسته –عندما كان في السلطة– إلى معارضة تدخل القضايا السياسية في الرياضة، وبالتالي لم يكن مشجعًا لمقاطعة ١٩٧٨م، ولا يمكنه الخروج على تلك السياسة وهو خارج الحكم، حتى لا يتهم بالتناقض، وربما كان يرى أن الأفضل تجاهل مسألة عالمية حقوق الإنسان، وترسيخها في اتفاق "هلسنكي" مقابل الحفاظ على الانفراج، الذي كان يراه الوسيلة الوحيدة لإنهاء الحرب الباردة.

وظهر انتقاد آخر للمقاطعة، لكنه كان مرتبطًا بالهجوم على الانفراج و"الانحدار" الغربي [٢٢٢]، وجاء ذلك الانتقاد بشكل خاص من اليمين الذي رفض المقاطعة بوصفها أداة سياسية ضعيفة، ودعا بدلًا من ذلك إلى التركيز بشكل أكبر على أساليب الردع التقليدية والعسكرية، وكان الصحفي "كريستوفر بوكر " Christopher Bookerأقوى من عبّر عن تلك الآراء؛ إذ رفض الاقتراحات التي تؤكد أن غزو أفغانستان يشكل عاملًا جديدًا في المعادلة، وأكد بوكر وقال: "لأننا أصبحنا متسامحين للغاية بشأن الانفراج في السبعينيات... وفشلنا تمامًا في تقدير مدى ثبات الإمبراطورية الشيوعية الروسية ونجاحها في عدوانيتها منذ انهيار المغامرة الأمريكية البائسة في جنوب شرق آسيا."، ووجه "بوكر" كلامًا لاذعًا في رفضه لحقبة سبعينيات القرن العشرين؛ لأنها "الفترة التي فقدت فيها أمريكا كل ثقتها في قوتها، وعندما بدأ الغرب ككل يفقد الصلة بالأسباب الأعمق التي تجعل أسلوب حياتنا الحر والديمقراطي المفترض يستحق الحفاظ عليه"، وعلى ضوء ذلك رأى "بوكر" أن المقاطعة لفتة قوية، لكن كان "على الغرب أن يتعلم كيفية السعي إلى الانفراج من خلال الشعور بقوتنا الحقيقية وضعف روسيا الحقيقي – وليس العكس، كما هو الحال حتى الآن"[٢٢٣].

وكانت مجموعة من النواب المرتبطين بـ "نادي الاثنين"، وهي مجموعة ضغط يمينية محافظة، من أشد المؤيدين لذلك النهج، إذ أعرب وزير الخارجية السابق "جوليان آمري Julian Amery" عن أسفه للطريقة التي تعامل بها الغرب مع الانفراج بوصفه غطاء لاسترضاء الإمبريالية السوفيتية، وإن رأى أن مقاطعة الألعاب الأولمبية يمكن أن تكون مفيدة في التعبير عن السخط الكبير بسبب غزو أفغانستان، لكنه أكد أنه بما أن التهديد الحقيقي الدائم من الاتحاد السوفييتي كان عسكريًا؛ إذن يجب مواجهة ذلك من خلال حشد سريع ومنسق للقوة العسكرية الغربية في المنطقة، وتقديم مساعدات فورية إلى "متمردي أفغانستان"، ولم تزد زيارة أميري إلى باكستان في وقت لاحق في عام ١٩٨٠م قناعاته إلا قوة، في تأكيد واضح على معارضة نادي الاثنين منذ فترة طويلة لإنهاء الاستعمار، وانسحاب القوات البريطانية من شرق السويس من أواخر الستينيات، والتي اعتقد أنها خلقت فراغًا في القوة في المنطقة[٢٢٤]،

واتفق "باتريك وول Patrick Wall " – رئيس نادي الاثنين– مع وجهة نظر "أميري" بشكل كبير، وكانت تلك في المجمل أراء تخص أقلية داخل حزب المحافظين، إلا أن اللجنة المركزية للحزب أخذت أراء هؤلاء على محمل الجد، خوفًا من نفوذهم الأوسع، وأصدرت قبل مناقشة مجلس العموم ورقة موجزة تؤكد أن المقاطعة المقترحة كانت "واحدة فقط من عدد" من الاستجابات التي اتخذتها بريطانيا(٢٢٥).

وقد استمرت المناقشات حول حقوق الإنسان والوفاق، على الرغم من فقدان بعض من حدتها السابقة، وكان ذلك دليلًا على مدى ما كانت تشكله تلك القضايا من أهمية؛ إذ ظهرا بوصفهما جزأين مكملين لقضية الحكومة البريطانية عند مناقشة المقاطعة في مجلس العموم، وشدّد قرار مجلس العموم على "الحاجة إلى أن نظهر للاتحاد السوفييتي أن تعريفه للانفراج غير مقبول"، وأكد أن "الدفاع عن حقوق الإنسان وموقف المعارضين السوفييت" هو "عنصر مهم للغاية في الوضع الحالي"(٢٢٦).

وكانت "تاتشر" نفسها متقبلة للمناقشات الأوسع حول الانفراج؛ إذ كانت صريحة في معارضتها منذ عام ١٩٧٥م، وكانت تدرك جيدًا أن الاهتمام بقضية "ساخاروف" من شأنه أن يساعد في الضغط من أجل المقاطعة لتزداد قوة. ومع ذلك، فقد حاولت الحكومة باستمرار إبقاء النقاش العام مركزًا على أفغانستان(٢٢٧). وفي الوقت نفسه أصبح دعم الانفراج ومعارضة المقاطعة من اليسار مرتبطًا بشكل متزايد بالنقد الصريح لـ"تاتشر" في وقت ارتفاع معدلات البطالة وتصاعد العداء للسياسات الاقتصادية النقدية التي تنتهجها حكومتها، وقدمت صحيفة "التريبيون" دعوتها للمقاطعة بوصفها "مجرد وسيلة لمواصلة محاولاتها لإحياء الحرب الباردة وتدمير الوفاق"(٢٢٨)، وانتقد حزب العمال نفسه الموقف الذي تنتهجه حكومة "تاتشر" بشأن الحرب الباردة؛ إذ رأى أن المقاطعة لن يكون لها أي تأثير ذو قيمة على الاتحاد السوفييتي (٢٢٩).

محاولات حكومة "تاتشر" في حشد الدعم الأوربي والإفريقي للمقاطعة:

لم يكن فشل الحكومة على الصعيد الداخلي فقط، وإنما واجهت الاستراتيجية الحكومية صعوبات في تنسيق أعمالها مع الآخرين على الصعيد الدولي؛ ففي ٥ فبراير ١٩٨٠م خلال فترة استراحة في اجتماع مجلس وزراء الجماعة الاقتصادية الأوروبية، أعرب "كارينجتون" عن غضبه للصحفيين بشأن موافقة المجلس على إصدار بيان يؤكد فقط أن الاتحاد السوفيتي قد دمر الظروف التي يجب أن تسود لعقد الألعاب الأولمبية(٢٣٠)،علاوة على ذلك، أعرب "كارينجتون" عن أسفه لأن التنسيق بين أوروبا الغربية والولايات المتحدة لم يعمل بشكل جيد من أي من الطرفين، مشيرًا إلى عدم قدرة أعضاء المجموعة الاقتصادية الأوروبية على التوصل إلى موقف موحد فيما بينهم، وتفضيل الولايات المتحدة للعمل الأحادي(٢٣١)، وكانت تلك إشارة إلى إنذار "كارتر" العام في ٢٠ يناير؛ عندما صرح- متجاوزا اختصاصه القضائي- بأنه إذا لم يسحب السوفييت قواتهم من أفغانستان في غضون شهر، فإن الألعاب الأولمبية ستنقل من موسكو إلى موقع بديل(٢٣٢).

وفي هذا السياق، طور "كارينجتون" اقتراحًا لتحييد أفغانستان بموجب معاهدة دولية، وهو الاقتراح الذي وافق عليه مجلس الوزراء في ١٤ فبراير، لكن الخطة تعثرت على المستوى الدولي، ولم يوافق عليها مجلس وزراء المجموعة الاقتصادية الأوروبية في ١٩ فبراير، وحتى عندما طُرحت الفكرة على السفير السوفييتي في لندن ونائب وزير الخارجية في موسكو، أصروا على ضمانات صريحة بعدم تدخل الدول المجاورة كشرط مسبق لبدء المناقشات، والاعتراف بالحكومة المدعومة من السوفييت في أفغانستان(٢٣٣)؛ ومن ثم لم يكن هناك توافق في الآراء داخل التحالف الغربي، ولعل ما لاقته جهود حكومة "تاتشر" من فشل على المستوى الأوربي جعلها تركز جهودها على حشد الدعم الإفريقي باستخدام قوة بريطانيا الناعمة بوصفها العضو المؤسس للكومنولث لزيادة عدد الدول المقاطعة لألعاب موسكو(٢٣٤) .

وفي حقيقة الأمر إن الغزو السوفيتي لأفغانستان، والدعوة الأمريكية- البريطانية لمقاطعة دورة الألعاب الأولمبية في موسكو، أنقذ بريطانيا نفسها من

محاولات الدول الإفريقية لمعاقبة بريطانيا، وحرمانها من المشاركة في دورة ألعاب موسكو؛ بسبب عدم التزامها باتفاق جلين أيجلز[٢٣٥]، واستمرار الصلات الرياضية مع نظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا؛ عندما قامت ستة أندية بريطانية للرجبي بجولة في جنوب إفريقيا خلال صيف عام ١٩٧٩م، في انتهاك صارخ للمقاطعة المفروضة على الاتصالات الرياضية مع جنوب إفريقيا، ووصول فريق جنوب إفريقي مختلط الأعراق إلى بريطانيا للعب سلسلة من المباريات في بريطانيا، ثم الإعلان في يناير ١٩٨٠م عن ذهاب فريق الرجبي الأسود البريطانية إلى جنوب إفريقيا للعب عدة مباريات في الفترة من ١٠ مايو حتى ١٢ يوليو ١٩٨٠م[٢٣٦].

ونتيجة لذلك كان محور المناقشات بين المسئولين البريطانيين والقادة الأفارقة ينصب على جولة فريق الرجبي البريطاني أكثر من مقاطعة ألعاب موسكو[٢٣٧]، فقد ظهر أمام عدد من الدول الإفريقية الأزدواجية والتناقض المتأصل في السياسة الخارجية البريطانية؛ عندما ربطت تلك الدول بين دعوة بريطانيا لمقاطعة أولمبياد موسكو، وعدم التزامها في الوقت نفسه باتفاق جلين أيجلز، وعدم الالتزام بقرارات اللجنة الأولمبية الدولية بقطع الصلات الرياضية مع نظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا، وكانت هناك دعوات من الرئيس السنغالي "سيدار والرئيس الليبيري– وهو أحد المقاطعين لألعاب موسكو– لرئيسة الوزراء "تاتشر" بقطع الروابط الرياضية بين بلادها وجنوب إفريقيا، لما لتلك الجولة من تداعيات سياسية سلبية خطيرة على علاقة بريطانيا بالدول الإفريقية[٢٣٨].

وفي بعض البلدان انحازت الحكومة في اتجاه والشعب في اتجاه آخر؛ ففي فبراير ١٩٨٠م قررت كينيا عدم المشاركة في دورة الألعاب في موسكو، وهو ما كان خبرًا سارًا بالنسبة للمعسكر المؤيد للمقاطعة[٢٣٩]، وعلى الرغم من أن كينيا أثبتت أنها حليفًا مخلصًا لمعسكر المقاطعة الذي تقوده الولايات المتحدة؛ فإن قضية جولة الرجبي لم تُنس، فبعد جولة الفريق في جنوب إفريقيا مباشرة، لعب فريق الرجبي التابع لشرطة العاصمة اللندنية –خلال شهري يوليو وأغسطس–عدة مباريات في كينيا ضد فرق محلية، وتداخلت الجولة مع خلاف سياسي داخل الاتحاد الكيني للرجبي؛ مما أدى إلى

تحول في السياسة نحو تجنب الاتصالات الرياضية مع الدول التي كانت لها مثل تلك الاتصالات مع جنوب إفريقيا(٢٤٠).

وبرزت ازدواجية المعايير أيضًا في تفسير تقاعس عدد من الدول الغربية عن دعم مقاطعة ألعاب مونتريال قبل أربع سنوات؛ فقد اختارت عدة دول إفريقية الدفاع عن قرارها بالذهاب إلى موسكو– إما بوصفها نوع من الاستهزاء من التردد البريطاني والأمريكي في دعم المقاطعة الإفريقية في دورة ألعاب مونتريال في عام ١٩٧٦م، أو بوصفها دليل على الولاء للاتحاد السوفيتي الذي دعم انسحابها من الدورة مونتريال في ظل إحجام الغرب عن دعم نضالها ضد نظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا؛ فقد رفضت زامبيا في البداية المناشدات البريطانية بشأن الانضمام إلى المقاطعة، واتهمت الغرب بازدواجية المعايير؛ لأن القائمين على المقاطعة كانوا البلدان نفسها التي انتقدت إفريقيا بسبب الانسحاب من دورة ألعاب مونتريال، وكانت الحكومة النيجيرية تشعر بالقلق إزاء العدوان السوفيتي على دولة مسلمة، لكنها استاءت من محاولات دفعها إلى المقاطعة؛ لأنها لم تجد سببًا يجعلها تدعم واشنطن التي تخلت عن إفريقيا في دورة مونتريال، ولم تكن نيجيريا لتشعر بالقلق بشأن أفغانستان؛ لأن جنوب إفريقيا وليس الاتحاد السوفيتي كانت العدو الأول بالنسبة لها(٢٤١).

وتبعًا لذلك كان استمرار التقاعس الغربي بشأن مقاطعة نظام الفصل العنصري أحد الأسباب التي ساقتها عدة دول إفريقية لعدم الانضمام إلى مقاطعة موسكو؛ وكانت بريطانيا أبعد الدول التي يمكن أن تحصل على تعاطف الدول الإفريقية في مسعاها لحشد الدعم لمقاطعة دورة ألعاب موسكو؛ لأنها كانت أسوأ المخالفين لقرار اللجنة الأولمبية الدولية بقطع الصلات الرياضية مع جنوب إفريقيا. ومع ذلك فقد نجحت المحاولات البريطانية والأمريكية في كسب تأييد ١٥ دولة من دول إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى لمقاطعة دورة ألعاب موسكو، بما في ذلك غانا وكينيا وساحل العاج(٢٤٢).

ومن ثم كان الغزو السوفيتي لافغانستان نفسه طوق نجاة لبريطانيا من الجهود الإفريقية الرامية لحرمانها من المشاركة في الألعاب الأولمبية لعام ١٩٨٠م، وفي واقع

الأمر إن بريطانيا صاغت سياستها تجاه جنوب إفريقيا بعقلية الحرب الباردة كما هو الحال في موقفها من ألعاب موسكو. وكانت مبررات بريطانيا في الإبقاء على تحالفها مع جنوب إفريقيا– رغم الضغوط الإفريقية– أنها كانت حليفًا رأسماليًا ضد الشيوعية، وأنها تمتلك موارد حيوية يمكن استغلالها في هذا الصراع. وفي الوقت نفسه كانت حريصة على الحفاظ على تماسك الكومنولث، وتوسيع الروابط التجارية مع دول مثل نيجيريا، والحفاظ على علاقات دبلوماسية جيدة مع مستعمراتها السابقة، وكلها جزءًا من استراتيجية بريطانية أوسع للاحتفاظ بمكانة عالمية في عصر الحرب الباردة. لكن الخلافات حول الرياضة، وإحجام بريطانيا عن المشاركة في الأنشطة المناهضة للفصل العنصري، وانتهاك اتفاقية جلين إيجلز، عملت على توتر علاقات الحكومة البريطانية مع مستعمراتها السابقة، ورغم أن غزو أفغانستان والمقاطعة الأمريكية أنقذاها من المشاكل المتعلقة بالمشاركة الأولمبية، فربما كان استبعادها من الألعاب الأولمبية في عام ١٩٨٠م كان ليؤثر على الرأي العام والرسمي داخل بريطانيا.

جهود "تاتشر" لإقناع الاتحادات الفردية والرياضيين بعدم الذهاب إلى موسكو:

خلال شهر أبريل ١٩٨٠م تلقت حملة "تاتشر" دفعة قوية للأمام عندما صوتت اللجنة الأولمبية الأمريكية في اجتماع في "كولورادو سبرينجز Colorado Springs" على عدم إرسال فريق أمريكي إلى موسكو، وَبُثَّ الاجتماع على شاشة التلفزيون في بريطانيا، ونشرت الحكومة البريطانية تأييد اللجان الأولمبية الوطنية في الولايات المتحدة وألمانيا الغربية والصين واليابان والشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية للمقاطعة(٢٤٣)، وشجعت تلك التطورات "تاتشر" على توجيه نداءًا مباشرًا للاتحادات الرياضية لإقناعها بمقاطعة الدورة؛ إذ احتفظت تلك الهيئات الحكومية بالحق في تحدي قرار اللجنة الأولمبية إذا رغبت في ذلك(٢٤٤).

وقد وافقت أربعة اتحادات رياضية، هى اتحاد الهوكي واليخوت والرماية الفروسية على مقاطعة دورة موسكو(٢٤٥)، والأخير حصل على دعم وزاري في جهوده لتنظيم منافسات تعويضية لمن لا يحضر الدورة، بينما أيدت باقي الاتحادات قرار اللجنة الأولمبية البريطانية، ومارست الحكومة ضغوطًا مباشرة على الرياضيين البارزين

أمثال العداء "سيباستيان كو Sebastian Coe"، لإقناعه بالعدول عن الذهاب إلى موسكو، فقد اعتقدت "تاتشر" أن مقاطعة الرياضيين البارزين يمكن أن تلحق ضررًا كبيرًا بمصداقية دورة موسكو [٢٤٦].

وبتشجيع من تلك التطورات؛ قررت "تاتشر" ممارسة الضغط مرة أخرى على اللجنة الأولمبية البريطانية قبل شهر مايو، وهو الموعد النهائي الذي حددته اللجنة الأولمبية الدولية لاستلامها التأكيد النهائي بالفرق المشاركة في الدورة، وقالت "تاتشر" لـ"فوليز": ربما كان من الأفضل انتظار قرار الدول الرائدة مثل الولايات المتحدة وألمانيا الغربية، التي من شأن انسحابها أن تسلب الألعاب الكثير من أهميتها ، وأكدت أنه لم يحدث شيء يجعل الحكومة تغير نصيحتها للرياضيين البريطانيين، وأنها ما زالت على قناعة راسخة بأنه ليس "من مصلحتنا الوطنية ولا من مصلحة الغرب أن تشارك بريطانيا في دورة الألعاب في موسكو التي من شأنها أن تخدم الدعاية السوفيتية"، وأكدت "تاتشر" أنه لا يوجد موقف وسطي مُرض بين المشاركة والمقاطعة[٢٤٧]، وكان ذلك بمنزلة رفض قاطع لقرار اللجنة الأولمبية البريطانية بعدم مشاركة رياضييها في مراسم الافتتاح والختام بوجود ممثل يحمل علم اللجنة الأولمبية الدولية بدلًا من ذلك.

ولم يُحدث الخطاب أي تأثير في موقف اللجنة الأولمبية البريطانية أو الاتحادات الرياضية؛ فإذا كانت "تاتشر" قد تمكنت من إقناع بعض الاتحادات بمقاطعة الدورة، إلا أن اللجنة الأولمبية امتثلت في نهاية شهر مايو للموعد النهائي الذي حددته اللجنة الأولمبية الدولية[٢٤٨]؛ فأعلن مجلس رعاية اللجنة الأولمبية سحب دعمه للفريق الأولمبي البريطاني المتوجه إلى موسكو، ومساندة الحكومة البريطانية في قرارها بمقاطعة الدورة[٢٤٩]. كما أعلنت شركة الصحة الخاصة BUPA أنها ستسحب برنامج التأمين والفحص الطبي، الذي كانت تقدمه مجانًا للرياضيين الأولمبيين البريطانيين، على أساس أنه من الخطأ "الاستهزاء برغبات حكومة منتخبة ديمقراطيا"[٢٥٠].

وعلى الرغم من الانتكاسات المتتالية التي كانت تواجه جهود الحكومة؛ فإنها لم تفقد الأمل، وحاول كارينجتون الاجتماع برؤساء الهيئات الإدارية للرياضة الأولمبية في

١٧ يونية ١٩٨٠م؛ وعدّها محاولة أخيرة لممارسة الضغوط بطريقة أقل تصادمية من التي اعتادت عليها "تاتشر"، وكان هدف "كارينجتون" أن يشرح لتلك الهيئات ورئيسها ما يمثله السوفييت من خطر كبير على السلام العالمي؛ ومن ثم "كسب ثقة الرئيس بشأن سياسة الحكومة بشأن أفغانستان، ومحاولة إظهار كيف تشكل الألعاب الأولمبية جزءًا ضروريًا من تلك السياسة، كما كان هدف الاجتماع –كجزء من الأساس المنطقي للمقاطعة في المقام الأول– يتعلق بإدارة علاقات بريطانيا الدولية؛ إذ يظهر للألمان الغربيين والأمريكيين بأن بريطانيا لا تزال تدعم المقاطعة بقوة؛ لذلك لم يكن من المستغرب ألا يؤثر نهج "كارينجتون" على موقف تلك الهيئات الرياضية[٢٥١]؛ نظرًا لاختلاف نظرة تلك الهيئات الرياضية للمسألة، فقد كان فيها خروج عن التقاليد البريطانية –الظاهرية– بعدم تدخل الحكومة في الشأن الرياضي، وخروج على التقاليد الأولمبية التي تسعي لإرساء السلام؛ ويرسي سابقة خطيرة بالانحياز إلى أحد طرفي الحرب الباردة مما يشكل خطورة على ديمومة الحركة الأولمبية نفسها.

ومع فشل ضغوطها على الرياضيين، بحثت الحكومة عن طرق أخرى لممارسة نفوذها، وقد وجه مجلس الوزراء اهتمامه إلى تقليل مدة التغطية التلفزيونية للألعاب الأولمبية، مع إقناع كل من هيئة الإذاعة البريطانية ومحطة التلفزيون الدولية في يونيه ١٩٨٠م بتقليص عدد ساعات البث إلى الربع من أصل الـ ١٨٠ ساعة المقررة[٢٥٢]، كما أرست الحكومة سابقة خطيرة بالتدخل في الطيران المدني؛ فقد طلبت شركة الطيران السوفيتية Aeroflot موافقة وزارة التجارة لتسيير رحلات جوية خاصة بالمواثيق الأولمبية بين لندن وموسكو، وكان الطيران المدني حتى تلك المرحلة، إلى جانب مجالات تجارية أخرى مستبعدًا من أي إجراء ناتج عن الغزو السوفيتي لأفغانستان، لكن "تاتشر" تدخلت شخصيًا لمنع سير الرحلات الجوية[٢٥٣]، وهذا يكشف كذب وادعاء "تاتشر" بأنها تركت الرياضيين البريطانيين أحرارًا في اتخاذ قرارهم بشأن حضورة دورة الألعاب في موسكو[٢٥٤].

على أية حال كانت تلك الأمور تمثل من وجهة نظر الحكومة نجاحات محدودة ومتأخرة، لكن يجب ألا تخفي حقيقة فشل الحكومة الذريع، أو الطريقة التي

ابتعدت بها أجندة المناقشة العامة حول المقاطعة عن تركيز الحكومة على أفغانستان، وإلى جوانب أوسع من الحرب الباردة، وهذا ما دفع صحيفة "التايمز" إلى القول بأن الحكومة فشلت في إقناع الجمهور بمبرراتها؛ مما جعل من غير الواضح تمامًا الهدف من المقاطعة(٢٥٥).

واقتنعت المعارضة هى الأخرى بأن تلك التحركات لا جدوى من ورائها، واقتنص أعضاء البرلمان من حزب العمال الفرصة للسخرية من الحكومة بشأن عنصر رئيس من سياستها؛ فعندما أعلنت الولايات المتحدة أنها سترفع الحظر الذي فرضته على شحنات الحبوب إلى الاتحاد السوفيتي، سأل "دينيس هاول" رئيسة الوزراء عما إذا كانت ستعيد النظر في وجهة نظرها بشأن مقاطعة الألعاب الأولمبية، فأجابت: "لا". ومع اقتراب موعد حفل الافتتاح، وُضع أحد أعضاء البرلمان من حزب العمال وزير الرياضة في موقف محرج عند سؤاله عما إذا كان الوزراء يتمنون التوفيق للرياضيين البريطانيين في الدورة، ويذكر "هاول" أن الوزير مونرو "البائس" لم يكن بإمكانه إلا القول بأنه كان يفضل ألا يكونوا في موسكو، وعند تلك النقطة أدركت الحكومة أنها "خسرت المعركة إلى حد كبير"(٢٥٦).

فشل دعوات المقاطعة ومشاركة الرياضيين البريطانيين في أولمبياد موسكو:

ظلت حدة النزاع حول المقاطعة شديدة إلى حد أنها استمرت تلقي بظلالها حتى انطلقت الألعاب الأولمبية في ١٩ يولية ١٩٨٠م، وفي يوم حفل الافتتاح زعمت صحيفة "التايمز" أن الألعاب "لا تتوج سنوات بريجنيف بالمجد؛ ولا تجلب ذلك التأييد العالمي للسياسة الخارجية السوفيتية التي كان تحقيقها أحد أهدافهم المعلنة"، وحتى "كيلانين" الذي يرجع إليه الفضل في ضمان إقامة الدورة في موسكو، اعترف بأن المشهد كان "حزينًا"؛ لأنه تأثر بغياب عدد من المنافسين الموهوبين الذين ناضلوا لسنوات للوصول إلى ذروة المجد(٢٥٧).

وعلى الجانب الآخر، لم تشعر "تاتشر" بالارتياح من حقيقة أن الفريق البريطاني الذي ينافس فيه ٢٢٠ لاعبًا كان الأضخم من بين الدول الغربية، وزاد من

حرج الحكومة تتويج الرياضيين البريطانيين بخمس ميداليات ذهبية وسبع فضية وتسع برونزية؛ ليحتلوا بها المركز التاسع في جدول الميداليات ، ورغم الاحتفاء بفوز أسماء مشهورة مثل: سيبستيان كو وستيف أوفيت Steve Ovet ، وألان ويلز Alan Wells وغيرهم في ظل العلم الأولمبي –وهي خطوة قبلتها اللجنة الأولمبية البريطانية لترمز إلى عدم الموافقة على العمل السوفيتي في أفغانستان– فإنه لم يكن هناك شك في أن الكثير من البريطانيين عدّوها انتصارات بريطانية، وعلقت "تاتشر" في البرلمان على إنجاز الرياضيين البريطانيين بأنها كانت تتمنى لو لم يذهبوا، لكنها سعيدة بأن أولئك الذين ذهبوا قد أبلوا بلاءً حسنًا (٢٥٨).

ولم يجد أي من الرياضيين الحائزين على الميداليات الذهبية في موسكو طريقه إلى قائمة التكريم في عام ١٩٨١م، ورفضت رئيسة الوزراء اقتراحًا في مجلس العموم بترتيب حفل استقبال في داونينج ستريت للفريق البريطاني، فقد كان من غير المنطقي أن تدعم الحكومة إضفاء أي نوع من أنواع الاعتراف الرسمي على أي إنجازات تحققت في دورة موسكو، وهى التي بذلت كل ما في وسعها لإثناء الرياضيين البريطانيين عن المشاركة لأسباب اعتقدت أنها مقنعة، وتتعلق بقضايا دولية خطيرة(٢٥٩).

وهنا نتسأل لماذا فشلت دعوات "تاتشر" لمقاطعة أولمبياد موسكو ١٩٨٠م؟ وإلى أي مدى كانت دعوة الحكومة البريطانية لمقاطعة أولمبياد موسكو ردًا مناسبًا على غزو أفغانستان؟ في واقع الأمر إن المقاطعة جاءت لتجسد في نظر الحكومة الرد العقابي الذي يستحقه الاتحاد السوفيتي في أعقاب غزو أفغانستان، وعلى الرغم من تأكيد الحكومة أن المقاطعة كانت جزءًا من حزمة إجراءات اتُخذت ضد موسكو؛ مثل حجب الدعم عن أسبوع الفيلم السوفيتي في المعهد الوطني للسينما؛ فإن المقاطعة كانت بلا شك المحور الرئيس للرد العقابي، وجميع الإجراءات الأخرى كانت ثانوية نسبيًا إذا ما قورنت بها؛ وبالتالي كانت المقاطعة بالنسبة لـ"تاتشر" بمنزلة إشارة واضحة للاتحاد السوفيتي بأن "العدوان لا يمكن أن يُرتكب دون ثمن"، ولم يعد الاسترضاء والانفراج على رأس الأولويات بالنسبة للغرب، وهو شعور كان يدعمه معظم المحافظين وأيضا بعض نواب حزب العمال(٢٦٠).

وعلى الرغم من أن الحكومة لم تتوقع أبدًا أن المقاطعة ستغير الوضع الاستراتيجي في أفغانستان(٢٦١)؛ لكن كان من شأنها أن تردع موسكو عن المزيد من التوسع(٢٦٢)، وعلى هذا لم تكن المقاطعة تحمل رسالة قوية فحسب، بل كان من المأمول أيضًا أن تؤدي إلى إرساء علاقة عالمية جديدة مع الاتحاد السوفيتي، ويتحول الانفراج إلى علاقة ذات اتجاهين. كما كانت المقاطعة هى الطريقة التي يمكن من خلالها أن توضح بريطانيا للشعب الروسي أن حكامهم أخطأوا في حساباتهم، كما كان من المستحيل على السلطات السوفيتية إخفاء المقاطعة، وذلك على عكس الرياضيين الذين يقومون بإيماءات سياسية أثناء وجودهم في الألعاب– التي اقترحها بعض المسئولين بوصفها بديلًا للمقاطعة– التي ستخضع للرقابة دائمًا من قبل السلطات السوفيتية؛ إذ إن جميع عمليات البث الداخلي سيتم تسجيلها وتحريرها قبل الإرسال؛ ومن ثم كانت المقاطعة الأولمبية بمنزلة جوهر العقوبة التي فرضتها الحكومة البريطانية على الاتحاد السوفيتي في أعقاب غزو أفغانستان(٢٦٣).

وعلى الرغم من أن الحجج الداعية إلى المقاطعة بوصفها ردًا عقابيًا على غزو أفغانستان مقنعة؛ فإنها كانت تمثل إشكالية في حد ذاتها.

أولًا– على الرغم من أن المواطنين السوفييت سيلاحظون المقاطعة؛ فإن هناك فرصة جيدة لأن تقوم الحكومة السوفيتية بإخفاء الأسباب الكامنة وراءها، أو تصويرها بوصفها إجراء لإنهاء الانفراج من جانب الغرب، وبدء حرب باردة جديدة، وبالفعل قامت الحكومة السوفيتية بتصوير المقاطعة– بمساعدة حقيقة أنها كانت جزئية فقط– بوصفها إجراءً مناهضًا للسوفييت، ومناوئًا للانفراج، وتمكنت بالتزامن مع ذلك من توليد شعور بالوطنية السوفيتية الجارفة؛ مما شجع على تضامن الرأي العام مع القيادة السوفيتية.

ثانيًا– كان يمكن للمقاطعة على تقوض الانفراج بأكمله أكثر من تغيير طبيعته؛ فقد كان يمكن للمقاطعة– كما أوضحت خبيرة الشؤون الخارجية الدكتورة "كارين داويشا Karen Dawisha " في بيان أمام لجنة الشئون الخارجية المختارة– أن "تضخم من حدة الحرب الباردة"، لا سيما من خلال عزل أعضاء المكتب السياسي

المؤيدين للانفراج، والسماح للمتشددين بالصعود إلى السلطة. وقد ثبتت صحة هذه المخاوف، فقد خلص تقييم منظمة حلف شمال الأطلسي للمقاطعة إلى أنها أضرَّت بالانفراج على نحو لا يمكن إصلاحه، وأدخلت العلاقات بين الاتحاد السوفيتي والغرب عصرًا جديدًا من المواجهة(٢٦٤).

وأخيرًا؛ على الرغم من تأكيد الحكومة بأن المقاطعة كانت جزءًا من حزمة إجراءات عقابية؛ فإنه كان من الواضح أن المقاطعة كانت المحور الرئيس، وأقوى رد استندت إليه الحكومة البريطانية مقارنة بالإجراءات الأخرى التي كانت ضعيفة نسبيًا؛ لأنها لم تتخذ تدابير أخرى، مثل قطع جميع العلاقات التجارية والدبلوماسية؛ مما عرّض الحكومة للكثير من الانتقادات. وأظهر تركيز "تاتشر" في الأسابيع الأولى من عام ١٩٨٠م على السعي لنقل الألعاب بعيدًا عن موسكو جهلها بآليات عمل الحركة الأولمبية(٢٦٥)؛ فقد كان من الصعب تغيير مكان إقامة الدورة، كما أشارت عدة مصادر في عالم الرياضة، كما أن الاهتمام الذي منحته "تاتشر" لتلك المبادرة قد صرف الانتباه عن محاولة إيجاد طرق أخرى لإقناع اللجنة الأولمبية البريطانية بالهدف الأهم وهو الانضمام إلى الآخرين في المقاطعة، وعندما تحولت تاتشر إلى محاولة إقناع الرياضيين بعدم الذهاب إلى الأولمبياد، فقد استفزت تدخلاتها المتعددة الرياضيين والإداريين أكثر من إقناعهم، وأزعجهم إصرارها على وصف مشاركة الرياضيين في الدورة بأنه تصرف غير مسؤول في وقت لم يكن فيه التبادل التجاري مع موسكو يحظى بالأولوية نفسها لدى الحكومة، وأكد ذلك لدى معارضو المقاطعة والرياضيون بأن الرياضة لم تكن بالأهمية نفسها مقارنة بالعلاقات الاقتصادية أو الدبلوماسية رفيعة المستوى بالنسبة للحكومة، وبالتالي كانت مسيرة الرياضيين وتطلعاتهم أمرًا يمكن التضحية به؛ مما ولد شعورًا بين الرياضيين باستهداف السياسيين لهم (٢٦٦).

وفي إطار تفسير فشل الجهود الرامية إلى إقناع أغلب الرياضيين البريطانيين بمقاطعة دورة الألعاب الأولمبية في موسكو، كان لابد أن ينصب الاهتمام في المقام الأول على الدور الذي لعبته رئيسة الوزراء، ورغم أنها تصرفت انطلاقًا من قناعة راسخة، وإصرارها على ضرورة دحض العدوان السوفييتي، وعدّ المخاوف المتعلقة

بالسياسة الخارجية ذات أهمية قصوى؛ فإنها أساءت التعامل مع الهيئات الرياضية منذ البداية، الأمر الذي أدى إلى تقويض فرص تحقيق هدفها، ويُشير البعض إلى أن فكرة المقاطعة "لم تُقدم بشكل جيد إلى اللجنة الأولمبية الدولية"، ولم يساعد ذلك في لجوء وزرائها إلى "أساليب الترهيب"[٢٦٧]، ويوضح هذا حجم سوء تعامل "تاتشر" مع الأزمة برمتها.

ورغم أن قدرًا كبيرًا من المسؤولية عن تلك النتيجة كان يقع على عاتق "تاتشر"؛ لكن لابد من الإشارة إلى أنها كانت تفتقر إلى السلطة القيادية اللازمة لدفع السياسات الشخصية التي تطورت فيما بعد خلال رئاستها للوزراء، فقد تأثرت شعبيتها بعد فوزها في الانتخابات عام ١٩٧٩م بالصعوبات الاقتصادية، وحققت المعارضة العمالية خلال النصف الأول من عام ١٩٨٠م تقدمًا في استطلاعات الرأي، ولم يكن بإمكان "تاتشر" الاعتماد على الدعم الكامل من حزبها في السعي لفرض إرادتها؛ ففي الوقت الذي تشاركت فيه شريحة على يمين الحزب البرلماني المحافظ رغبتها في مقاطعة أولمبياد موسكو، كانت هناك أقلية متعاطفة مع اللجنة الأولمبية البريطانية والرياضيين، كما أوضح عدد الامتناع عن التصويت من جانب النواب المحافظين عند عرض اقتراح الحكومة في مجلس العموم في مارس ١٩٨٠م.

ويوضح هذا التناقض بين النواب المحافظين بشأن هذه المسألة، ما جاء على لسان أحد النواب المحافظين وهو "ماكفارلين"، فعلى الرغم من تصويته لصالح الخط الرسمي للحكومة عند مناقشة المسألة في مجلس العموم؛ فإنه أكد أن "تاتشر" كانت مخطئة ليس فقط في الطريقة التي تعاملت بها الحكومة مع القضية، ولكن من حيث المبدأ أيضًا، وذهب "ماكفارلين" إلى أن عدة أعضاء في البرلمان اعتقدوا أن الوزراء تجاوزوا الخط الفاصل بين السعي للتأثير على الرياضة وإملاء إرادتهم عليها[٢٦٨].

وإذا كان أعضاء الحكومة داعمين لرئيسة الوزراء، فإن الصعوبات التي واجهتها تفاقمت بسبب عدم مشاركة الوزراء ذوي الرتب الدنيا حماستها في حملتها من أجل مقاطعة ألعاب موسكو، فلم يكن وزير الرياضة يحظى بثقة "تاتشر"؛ ليلعب دورًا

قياديًا، وكان لدى "دوجلاس هيرد Douglas Hurd "–من وزارة الخارجية– تحفظات كشف عنها لاحقًا في مذكراته[٢٦٩].

ولا يمكن تلخيص الأسباب الكامنة وراء فشل التحركات الرامية إلى منع فريق بريطاني من الذهاب إلى موسكو دون الأخذ في الحسبان بأنه لم يكن وحده القصور في النهج الذي كانت تتبعه الحكومة، ولكن أيضا التصميم القوي، الفردي والجماعي، للرياضيين والإداريين. وكان بعض أولئك الذين ليس لديهم أي اهتمام خاص بالسياسة، قد استاءوا من محاولات الابتزاز –سواء المعنوي أو المهني– الذي مارسته الحكومة ضدهم.

ومن ثم، توضح الأمثلة أعلاه نقاط الضعف المتأصلة في استخدام المقاطعة كإجراء عقابي ردًا على غزو أفغانستان لأنها كانت غير فعالة؛ وتسببت في إلحاق أضرار بالعلاقات البريطانية السوفيتية، ولأنها كانت تستهدف الرياضيين وحدهم، فكان من المستبعد أن تقنعهم بالمقاطعة أو تنال الدعم الشعبي المطلوب.

لكن كان من الممكن لـ"تاتشر" أن تقوم بطرح قرار المقاطعة أمام الرأي العام واللجنة الأولمبية البريطانية بوصفه ردًا وقائيًا، فقد كانت الرياضة تحظى بأهمية خاصة لدى الاتحاد السوفيتي في عصر الانفراج؛ إذ لم يكن الاتحاد السوفيتي والغرب في صراع مباشر مع بعضهما بعضًا؛ وبالتالي أخذ الصراع أشكالًا أخرى أكثر مرونة، مثل الرياضة؛ لذلك استخدمت الرياضة في الاتحاد السوفيتي؛ لإضفاء الشرعية على نظام الحكم، وللتمجيد السياسي، وتعزيز مكانته على الساحة الدولية، وأداة للقوة الناعمة في الحرب الباردة؛ لذلك ليس من الاجتراء الافتراض بأن الألعاب الأولمبية استخدمت بالطريقة نفسها.

ونظرًا لأن الألعاب الأولمبية كانت سياسية بطبيعتها، فقد كان بإمكان حكومات المدن المضيفة أن تستغل نجاح الأولمبياد لتحقيق مكاسب سياسية من خلال استخدام الألعاب الأولمبية لعرض أيديولوجية البلاد وثقافتها وتاريخها في ضوء مؤات، وكانت الألعاب الأولمبية هي المنصة المثالية لمثل ذلك البيان، كما قال "ديفيد واليتشينسكي":

"هناك مكانان فقط اليوم حيث يجتمع الناس من جميع أنحاء العالم؛ الأمم المتحدة والألعاب الأولمبية"[٢٧٠]؛ وبالتالي مع توجيه أنظار العالم نحو مدينة ما في هذين الأسبوعين من الألعاب الأولمبية، فإن قوة البيان السياسي وخاصة البيان الأيديولوجي كانت واضحة.

وبالتالي، قدمت الألعاب الأولمبية فرصة ذهبية للحكومة السوفيتية لاستخدام الألعاب لتحقيق مكاسب سياسية، وتكوين صورة خاصة عن أمتهم في الأوساط الدولية[٢٧١]، وهذا ما اعترفت به الحكومة البريطانية؛ إذ عبّرت "تاتشر" صراحة بأن ألعاب موسكو لعام ١٩٨٠م تستخدمها موسكو لتعزيز الهيبة السوفيتية في العالم[٢٧٢]، وقد عُبِّرَ عن ذلك الشعور في الخطاب السوفيتي الرسمي؛ حيث أكد دليل نشطاء الحزب لعام ١٩٨٠م أن "تاريخ الحركة الأولمبية يتميز بالصراع المستمر بين القوى التقدمية والرجعيين... وكان قرار تقديم الحق المشرف في إقامة الألعاب الأولمبية في عاصمة أول دولة اشتراكية في العالم دليلًا مقنعًا على الاعتراف العالمي بالأهمية التاريخية وصحة مسار السياسة الخارجية لبلدنا، والمساهمة الواسعة للاتحاد السوفياتي في النضال من أجل السلام، ومساهمته في الحركة الأولمبية الدولية وتنمية الثقافة البدنية والرياضة"[٢٧٣].

وعلى الرغم من أنه سيكون من السذاجة الاعتقاد بأن المجتمع الدولي كان يعتقد أن الألعاب الأولمبية قد مُنحت إلى موسكو لأنها اشتراكية[٢٧٤]؛ فإن الاتحاد السوفيتي كان قادرًا على استغلال نجاح الألعاب الأولمبية، وتصورها في جميع أنحاء العالم بشكل إيجابي[٢٧٥]، مع ما يحمله ذلك من افتراض بأن بريطانيا كانت تتغاضى عن السياسة السوفيتية، وكان من الممكن أن تقبل الحكومة البريطانية بتلك الدعاية في إطار روح الانفراج؛ لكن بمجرد غزو أفغانستان، كان على بريطانيا الحيلولة دون استغلال الاتحاد السوفيتي وجودها الرسمي في الأولمبياد من أجل نوال الشرعية السياسية، وأن وجودها يعد دليلًا على أن الغرب قد وطن نفسه بالفعل مع استمرار الاحتلال السوفيتي لأفغانستان[٢٧٦].

وكان هذا هو الرد الوقائي المناسب للوضع الذي وجدت فيه الحكومة البريطانية نفسها، وأكدته "تاتشر" في سيرتها الذاتية من ضرورة منع الاتحاد السوفيتي من استخدام أولمبياد موسكو لأغراض دعائية(٢٧٧)، والتأكيد في رسالتها للرأي العام وللرياضيين بأن الطابع السياسي والدعائي الذي أضفاه الاتحاد السوفيتي على أولمبياد موسكو وفي الوقت نفسه غزو أفغانستان، وهو العمل الذي أدانته االكثير من دول العالم في الأمم المتحدة، لم يترك أمام حكومتها خيار آخر سوى اتخاذ إجراء سياسي تمثل في مقاطعة دورة الألعاب موسكو.

ولم يكن استخدام المقاطعة بالأمر الجديد في عالم الرياضة. فقد استخدمت المقاطعة –كما حدث في جميع الألعاب الأولمبية الحديثة(٢٧٨)– لأن الألعاب الأولمبية منذ بدايتها كانت حدثًا سياسيًا بقدر ما كانت حدثًا رياضيًا؛ لذلك السبب كان النقاش الدائر حول مدى ملاءمة المقاطعة لا يدور حول ما إذا كان ينبغي للسياسة التدخل في حدث رياضي؛ لأن المقاطعة لم تكن موجهة ضد الألعاب الأولمبية، وإنما ضد استغلال السلطات السوفيتية السياسي للألعاب الأولمبية بوصفها وسيلة لتعزيز مكانتها السياسية في الساحة الدولية أثناء غزو أفغانستان؛ بالتالي كان من الضروري أن تمنع الحكومة البريطانية مشاركة الفريق الأولمبي البريطاني في أولمبياد موسكو؛ إلا أن الحكومة البريطانية أكدت على استخدامها للمقاطعة بوصفها رد فعل عقابي، من خلال التأكيد على استعمال الحكومة للرياضة للمرة الأولى بوصفها سلاحًا سياسيًا، على أساس أن الغاية ستبرر الوسيلة(٢٧٩).

ويؤكد هذا أن الحكومة اختارت استخدام الرياضة لمعاقبة الاتحاد السوفيتي، وهى حجة كانت لا بد وأن تصيب الرياضيين بالإحباط ، وحتى بعد وفاة "تاتشر" صرح "سيب كو" بأن استخدام الرياضة كسلاح كان حماقة وهزيمة للذات في آن واحد(٢٨٠)؛ وبالتالي كان على الحكومة أن تؤكد أكثر بأنها اضطرت إلى اتخاذ إجراء سياسي لمنع الاتحاد السوفيتي من الإستفادة من التمثيل البريطاني في الأولمبياد بدلًا من التأكيد على ضرورة استخدام الرياضة كسلاح فعّال ضد الاتحاد السوفيتي، وكان من شأن الرد الوقائي أن يدحض الاتهامات بأن الحكومة كانت تستهدف الرياضيين فقط؛ لأنها كانت

تفصل المقاطعة عن الإجراءات الأخرى المتخذة بوصفها ردًا عقابيًا على الغزو السوفيتي، ومن ثم يصبح الجدل حول ما إذا كانت المقاطعة تتناسب مع الإجراءات الأخرى المتخذة غير ذي صلة بالموضوع.

وتأتي أهمية التمييز بين الردود العقابية والوقائية من أجل فهم لماذا كان من المناسب أن تتخذ الحكومة إجراء المقاطعة؛ فقد كان أحد الأسباب وراء فشل الحكومة في إقناع اللجنة الأولمبية البريطانية والرياضيين بالمقاطعة أنها ركزت كثيرًا على محاولة إظهار أنها تتخذ ردًا عقابيًا، شمل الرياضة للأسف، في حين أنها لم تبذل الجهد نفسه لإقناع الرياضيين بأن الاتحاد السوفيتي قد أجبر الحكومة البريطانية على اتخاذ رد فعل تمثل في المقاطعة نتيجة تسييس الألعاب الأولمبية إبان غزو أفغانستان.

ولكن كيف كان يمكن للحكومة البريطانية أن تتخطى عقبة الموقف المتشدد للجنة الأولمبية البريطانية؟ كانت اللجنة الأولمبية تعمل بشكل متناغم مع الحكومة؛ لكن خلال المناقشات بشأن مقاطعة أولمبياد موسكو حدث العكس تمامًا، ويمكن إرجاع السبب وراء الخلاف بين الحكومة واللجنة إلى فشل كل طرف في قبول مواقف الجانب الآخر والعناد المتبادل بين الطرفين الرئيسين؛ "تاتشر" و"رئيس اللجنة"؛ فعلى الرغم من أنها أدانت غزو أفغانستان بشكل غير مباشر منذ البداية؛ فإن اللجنة الأولمبية أكدت أن المقاطعة غير مناسبة؛ لأن الرياضة والسياسة لا يجتمعان، ولا ينبغي لهما أن يختلطا، وكتب "فوليز" –الداعم القوي لإبعاد السياسة عن الرياضة– أن السياسيين يستخدمون الحركة الأولمبية دائمًا لخدمة أهدافهم، وأكد معارضته لأي محاولة من جانب الحكومات للتدخل(٢٨١).

ومن الواضح أن هذا الخط الصارم من جانب فوليز قد أصاب الحكومة بالإحباط، بحيث أطلقت صحف تاتشر العنان لغضبها عليه، وكان من الممكن إقناع "فوليز" بدعم الحكومة من خلال مناشدة شخصية من "تاتشر" لوطنيته؛ لكنها لم تحاول التعامل وجهًا لوجه مع "فوليز" واللجنة الأولمبية، وإنما كان اجتماعها الرئيس والوحيد مع الهيئات الرئيسة مثل المجلس الرياضي والمجلس المركزي للترفيه البدني، كما تعرضت اللجنة لهجوم على نزاهتها، وأنها متعاطفة مع الشيوعية، وهو ما وظفته اللجنة

بشكل ممتاز في مقاومة قرار الحكومة، واستغلته في تنفير الكثير من الرياضيين والرأي العام نفسه من أساليب الحكومة التي تطعن في وطنية الرياضيين؛ لإجبارهم على الخضوع لقرارها بالمقاطعة(٢٨٢).

وبدت الحكومة طيلة تلك الفترة وكأنها في موقف دفاعي، وسمحت للجنة الأولمبية البريطانية بطرح المناقشة الدائرة حول المقاطعة إلى مواجهة مباشرة بين السياسة والرياضة، وادعت اللجنة الأولمبية البريطانية في تلك المناقشة أن أي تدخل سياسي كان أمرًا خاطئًا، وفي المقابل أمضت الحكومة وقتها في محاولة تبرير استخدام الرياضة لأغراض سياسية في صورة رد عقابي على غزو أفغانستان، على أساس أن الغاية تبرر الوسيلة(٢٨٣).

وقد أدت تلك الحجج إلى عزلة الحكومة عن الرياضيين والجمهور العام؛ وبالتالي كان من الواضح أن الحكومة ارتكبت خطأً جوهريًا بمحاولتها الفوز بمناظرة لم يكن بإمكانهم الفوز بها فقط، ولم تكن ذات صلة حتى بمدى ملاءمة المقاطعة(٢٨٤)؛ ومن ثم كانت أحد الأخطاء الرئيسة التي وقع فيها أولئك الذين كانوا يبحثون عن تأييد لمقاطعة أولمبياد موسكو أن يتبنوا تلك الدعوات حول عدم اختلاط الرياضة والسياسة بدلًا من رفضها بوصفها غير ذات صلة، وفي غير موضعها.

وكان ينبغي للحكومة أن تركز على تقديم حجة أقوى إلى اللجنة الأولمبية البريطانية فيما يتعلق بالموقف الذي وضعها فيه الاتحاد السوفيتي من أجل إقناعهم بالحاجة إلى رد يمنع الاتحاد السوفيتي من تحقيق نصر دعائي يتعارض مع مصالح بريطانيا؛ إلا أن ذلك لا يعني أن قرار اللجنة الأولمبية البريطانية بقبول الدعوة لأولمبياد موسكو لم يكن مناسبًا؛ لأن مصالحهم شملت الترويج للرياضة الأولمبية، بالإضافة إلى دورهم الرسمي المتمثل في قبول أو رفض الدعوة للأولمبياد؛ فإذا كانت الحكومة قد اضطرت إلى اتخاذ قرار سياسي بشأن قضية كان من شأنها أن تلحق أضرارًا بالمصالح البريطانية، فقد كان لزامًا على اللجنة بوصفها ممثلًا للرياضة الأولمبية أن تضع في حسبانها عند اتخاذ قرارها بهذا الشأن الرياضيين البريطانيين

الذين أرادوا المنافسة في موسكو؛ وكانوا يمثلون وفقًا لاستطلاعات الرأي حوالي ٩٠ ٪ من الرياضيين(٢٨٥).

ومع ذلك أكد رجحان حجة "فوليز" بأن الرياضة والسياسة لا يختلطان، أن اللجنة الأولمبية البريطانية لم تتكيف بعد مع الظروف المتغيرة التي طرأت على الرياضة؛ إذ كان على السياسة أن تلعب فيها دورًا متزايدًا في تطوير الرياضة، وأن الأحداث الرياضية الكبرى كانت تدور حول السياسة العالمية كما كانت حول الرياضة، وربما كان لزامًا على اللجنة الأولمبية أن تدرك أن الأحداث المسيسة تتطلب استجابة سياسية، ولو أن هذا لا يعني أن اللجنة الأولمبية لن تتمكن من مقاومة مثل تلك القرارات السياسية إذا لم يؤيدها؛ لكن حتى تتمكن الرياضة من مقاومة الضغوط السياسية غير المبررة، وإحداث تغيير سياسي لصالحها، كان لابد من أن تتحول هي ذاتها إلى جماعة ضغط سياسي فعّالة، فقد أصبحت الحاجة إلى الرياضة التي تمارس السياسة لكي تحمي مصالحها بشكل أفضل القاعدة الأساسية بين الاتحادات الرياضية(٢٨٦).

الخاتمة

تعد الحركة الأولمبية حدثًا عالميًا يجذب أنظار العالم حتى أصبحت الألعاب الأولمبية بعد الحرب العالمية الثانية وظهور القطبية الثنائية ميدانًا صالحًا للمنافسة الدولية بين المعسكرين؛ فقد استخدمت الألعاب الأولمبية تارة بوصفها أداة سياسية أيديولوجية؛ لإضفاء الشرعية الدولية، وخدمة الأغراض الدعائية لها؛ لإبراز الهوية القومية للأنظمة السياسية والعقائدية، وتارة أخرى بوصفها أداة ضغط على الدول لتعديل توجهاتها السياسية أو العسكرية؛ إذ أصبحت أداة من الأدوات الحرب الباردة بين الشرق والغرب؛ بحيث استخدمتها الدول في دبلوماسيتها وعلاقاتها وسياستها الخارجية على الصعيد الدبلوماسي والعلاقات الدولية بوصفها وسيلة فعالة تستطيع الناس خلالها الاحتجاج ومعاقبة الأعداء، أو دعم الشركاء المنخرطين في الصراع السياسي.

وقد أكدت الدراسة أن الغزو السوفيتي لأفغانستان لم يكن السبب وراء الدعوة إلى مقاطعة دورة ألعاب موسكو، وإنما سبقها حركة مقاطعة خلال عام ١٩٧٨م كان الظاهر أنها قامت على أسس إنسانية بحتة، خاصة مع فشل موسكو في الالتزام ببنود اتفاق هلسنكي الموقع في عام ١٩٧٥م؛ لكن في حقيقة الأمر إن دعوات المقاطعة تلك لم تكن لإنصاف المواطنين السوفييت، بقدر ما كانت طريقة ذكية لزعزعة الاستقرار الداخلي السوفيتي من خلال دعم المعارضين السوفييت تحت ذريعة حرية الرأي وحماية حقوق الإنسان، وهي أشبه ما تكون بكلمة حق يراد بها باطل، وحاولوا الضغط على الاتحاد السوفيتي من خلال التلويح بمقاطعة دورة ألعاب موسكو عام ١٩٨٠م.

وهذا يختلف عن حركة المقاطعة التي قادتها "تاتشر" في عام ١٩٨٠م، بوصفها رد فعل دبلوماسي على الغزو السوفييتي لأفغانستان، كما كانت مناورة دبلوماسية من جانب "تاتشر" للبقاء في حظوة الولايات المتحدة، على العكس من حركة المقاطعة في عام ١٩٧٨م؛ لأنها كانت خارج نطاق حملة المقاطعة الأمريكية، وتلاشت الأسباب الأصلية للمقاطعة إلى حد كبير دون دعم من رئيس الوزراء البريطاني "كالاهان"؛ لأنها كانت تشكل تهديدًا خطيرًا للانفراج وللعلاقات التجارية مع الاتحاد السوفيتي في ظل أزمة اقتصادية طاحنة كانت تعصف ببريطانيا؛ ومن ثم لم يكن غزو السوفييت لأفغانستان سوى إحياء لدعوات المقاطعة لأسباب مختلفة.

ولا شك أن أزمة مقاطعة أولمبياد موسكو ١٩٨٠ م كانت لأهداف سياسية، ولم ترتبط قربًا أو بعدًا بالتعاطف المزعوم مع الشعب الأفغاني المسلم، كما أعلنت عن ذلك دوائر السياسية الغربية – سواء الرئيس الأمريكي كارتر، أو رئيسة وزراء بريطانيا تاتشر – وكانت المقاطعة بمنزلة ضغوط سياسية للاعتراض على سيطرة السوفييت على أفغانستان، وحتى لا يحقق انتصارًا رياضيًا يستغله دعمًا للانتصار الأيديولوجي والعسكري.

وبعيدًا عن الصورة النمطية لرئيسة الوزراء بأنها شخصية تحمل أيديولوجية متشددة حيال الشيوعية، كما صورتها بعض الأوساط؛ فقد أظهرت أحداث أفغانستان بوضوح البراجماتية المتأصلة في "تاتشر" وقدرتها على الموازنة بين ازدرائها للشيوعية

وموالاة الولايات المتحدة مع رغبتها في تعظيم المصالح الوطنية البريطانية؛ فعلى النقيض من حزمة العقوبات الاقتصادية الشاملة التي أقرها الرئيس كارتر ضد موسكو، كان تحرك "تاتشر" لمعاقبة الاتحاد السوفييتي اقتصاديًا ممارسة شكلية في الأساس؛ لأن تحقيق الانتعاش الاقتصادي البريطاني يعتمد إلى حد كبير على ضمان استمرار الوصول إلى أسواق التصدير، وهو ما حال دون تقليص التجارة الأنجلو– سوفيتية، مع العمل على الظهور بمظهر الداعم للعقوبات الاقتصادية الأمريكية، وكان دعم الحكومة البريطانية لحملة كارتر لعزل الاتحاد السوفييتي عن المجتمع الدولي كبيرًا؛ فقد بذلت "تاتشر" قصارى جهدها للإفادة من كامل القوة الدبلوماسية التي تتمتع بها لندن لمعاقبة "بريجينيف" على تصرفاته العدوانية في أفغانستان.

ومن ثم كانت الدبلوماسية الساحة الرئيسة التي سعت فيها "تاتشر" إلى إظهار الدعم البريطاني لرد "كارتر" على الغزو السوفيتي؛ نظرًا لقلة المخاطر الاقتصادية التي ينطوي عليها ذلك. وفي مثال مبكر على ميل "تاتشر" إلى تولي أمر السياسة الخارجية بنفسها، رفعت رئيسة الوزراء صيحات تأييد المقاطعة التي قادتها الولايات المتحدة ضد ألعاب موسكو كضلع مكمل لجهودها الدبلوماسية، ولتعويض "كارتر" عن ضعف الإجراءات الاقتصادية البريطانية ضد الاتحاد السوفيتي، وعزوفها عن فرض عقوبات اقتصادية ردًا على أزمة الرهائن في إيران، وهذا يفسر عنفوان "تاتشر" وضغطها الرهيب من أجل الفوز بقرار اللجنة الأولمبية والهيئات الرياضية في بريطانيا من أجل تطبيق المقاطعة.

ومثل العديد من أشكال القوة الناعمة؛ حيث لا تكون هناك سيطرة حكومية مطلقة، كانت هناك صعوبات عملية كبيرة تقف في طريق تنفيذ المقاطعة لدورة ألعاب موسكو؛ فقد كان جهل تاتشر بطريقة عمل اللجنة الأولمبية قد أدخلها في حالة من التناقض، والتخبط أحيانًا، بين الرغبة في الظهور بمظهر الناصح للجنة الأولمبية وللرياضيين البريطانيين بمقاطعة دورة ألعاب موسكو للحيلولة دون خدمة الدعاية السوفيتية، وبين التدخل الشرس من وراء الكواليس في شئون الرياضة لضمان الوصول إلى نتيجة سريعة ومسبقة لمساندة الرئيس الأمريكي في مقاطعة أولمبياد موسكو؛ مما

أدخلها في معركة شخصية كانت نتيجتها محسومة سلفًا مع رئيس اللجنة الأولمبية البريطانية، السير دينيس فوليز، بعد أن نال تأييد الاتحادات الرياضية البريطانية والرياضيين في موقفه الرافض لتدخل القضايا السياسية في عمل الرياضة البريطانية.

وكانت فكرة التوصل إلى نتيجة محددة سلفًا للأزمة تتعارض مع حقيقة أن عدة أنظمة ديمقراطية –على عكس بريطانيا – تمكنت من إقناع الرياضيين والإداريين بعدم الذهاب إلى موسكو، فالكثير من اللجان الأولمبية في عدد من الدول لم تكن قادرة على معارضة إملاءات حكوماتها، على الرغم من رغبات المتنافسين، خاصة أن ساستها كانوا يتمتعون بالسيطرة على تمويل نخبة الرياضيين؛ فقد نفذ الرئيس "كارتر" المقاطعة الأولمبية بمهارة شديدة، واستخدم مجموعة من أساليب الترغيب والترهيب من خلال المشاركة الشخصية في المفاوضات، والتهديد باللجوء إلى القضاء، وإرسال نائب الرئيس الأمريكي لإلقاء كلمة في اجتماع اللجنة الأولمبية الأمريكية الحاسم في كولورادو؛ وبالتالي كان غياب الرياضيين الأمريكيين عن موسكو نتيجة الضغوط المتواصلة التي مارسها البيت الأبيض.

وعلى النقيض من ذلك، وقع نهج رئيسة الوزراء البريطانية بين فكي كماشة؛ فلم يكن عقد اجتماعات شخصية غير تصادمية بهدف تهدئة الشخصيات الرئيسة وإقناعها بأسلوبها، ولم تدعم أي نوع من أنواع التضييق على الإداريين والرياضيين بتدخل عملي كافٍ لدفع المعارضين عن الخضوع، لكن ستُظهر المرأة الحديدية، مع ترسيخها لسلطتها بشكل أكبر بعد حرب الفوكلاند عام ١٩٨٢م فصاعدًا أنها استوعبت أحد الدروس المهمة من فشلها في فرض مقاطعة أولمبياد موسكو؛ وهى أنها لم تكن صارمة بشكل كاف.

وكان استعداد "تاتشر" لاستخدام سلطة الدولة في الرياضة مؤشرًا مبكرًا على أن حكومتها كانت تفضل مزيجًا متناقضًا أطلق عليه البعض الاقتصاد الحر والدولة القوية؛ ففي الوقت الذي كانت تعلن فيه "تاتشر" التزامها بالحق في مجتمع حر ومعارضتها الشديدة لتدخل الدولة الاشتراكي في الاقتصاد كما كان يجري في الاتحاد السوفيتي؛ فإنها كانت على استعداد لتطبيق السياسات نفسها في بريطانيا، بصورة

تظهر التناقض الصارخ وزيف الشعارات الغربية بشأن الديمقراطية والاقتصاد الحر عندما يأتي الحديث عن مصلحة بلدانهم؛ ومن ثم لم يكن هناك فارق بين بريطانيا والاتحاد السوفيتي؛ فكلاهما وجهان لعملة واحدة، وكان الفارق الوحيد هو فضح المعايير الغربية المزدوجة بين ما هو معلن وما كان يحدث في الخفاء.

وحملت الأزمة التي أحاطت بأولمبياد موسكو عام ١٩٨٠م تداعيات طويلة الأمد على الدبلوماسية العالمية؛ إذ أسهمت في إذكاء الحرب الباردة من جديد، كما ظلت الحركة الأولمبية نفسها تعاني من التدخل السياسي المستمر في شئونها، واستمرت المقاطعات الأولمبية تلقي بظلالها على الألعاب الأولمبية، ولا سيما عندما رد السوفييت على الإجراء الذي قادته الولايات المتحدة عام ١٩٨٠ م بتدبير غياب الدول الشيوعية –باستثناء رومانيا ويوغسلافيا– عن دورة ألعاب لوس أنجلوس عام ١٩٨٤م؛ ومن ثم ظلت الألعاب الأولمبية رهينة الصراعات الأيديولوجية بين المعسكرين الشرقي والغربي حتى انتهاء الحرب البادرة. وفيما يتعلق ببريطانيا؛ فقد أسفرت محاولة مقاطعة أولمبياد موسكو عن تأثير سلبي في علاقة الحكومة بالرياضة، وألقى النزاع بظلاله على المشاركة البريطانية في الألعاب الأولمبية لما تبقى من فترة تولي "تاتشر" رئاسة الوزراء، وبدا هذا واضحًا من الدعم الحكومي الفاتر لملف استضافة مدينة برمنجهام ومدينة مانشستر لاستضافة دورتي ألعاب ١٩٩٢ و١٩٩٦م.

ومجمل ما سبق يفسر حقيقة ضعف آلية عمل اللجنة الأولمبية الدولية، وعدم قدرتها على المحافظة على مبدأ الذاتية في إدارة شئونها، نتيجة الضغوط السياسية عليها، التي كانت بمنزلة المحرك الرئيس لصنع توجهاتها وسياساتها وقراراتها، والتي تشكلت في ضوء الصراعات الأيديولوجية بين القوتين العظميين وحلفائهما والتكتلات الأفريقية والعربية؛ إذ اتخذ كل منهم المقاطعة والانسحاب والاحتجاج كسلاح لتوجيه قرارات اللجنة الأولمبية الدولية، وأصبح النشطاء السياسيون هم الفاعلين الرئيسيين في إدارة الشئون الأولمبية.

الهوامش

(١) يعرف أيضا ببيير دي فريدي (١٨٦٣-١٩٣٧) وهو مؤسس الألعاب الأولمبية الحديثة، ومصمم رموزها مثل العلم والشعار. ولد في يناير ١٨٦٣ في مدينة باريس العاصمة من عائلة ارستقراطية نبيلة. درس المحاماة ثم تركها ودخل المدرسة العسكرية في سانسير، ومنها تحول إلى التربية والرياضة بعد أن وجد فيها أساسا لبناء الإنسان والمجتمعات. سعى دي كوبرتان إلى تأصيل دور الرياضة الايجابي بين شعوب العالم حينما نجح في تنظيم السباق الرياضي بين انكلترا وفرنسا عام ١٨٩٠ وهو ما ساهم في تخفيف حدة العداء بين الشعبين. ومع عشقه للتاريخ اليوناني القديم نادى في ٢٥ نوفمبر ١٨٩٢ بإحياء الألعاب الأولمبية القديمة. وقد تشجع في تنفيذ هذه الفكرة بعد اكتشاف العالم الالماني (ارنست كورتيوس) آثار اولمبيا القديمة ببلاد اليونان عام ١٨٨٩ بعد ٦ سنوات من العمل الشاق وانشغل كوبرتان بالدعوة إلى احياء الألعاب الأولمبية القديمة وبدا دعوته في ٢٥ نوفمبر عام ١٨٩٢ في يوم احتفال الاتحاد الرياضي الفرنسي بعيده الخامس لكنه اصطدم بعبء التكاليف الباهظة. لكنه تمكن من إقامة أول ألعاب أولمبية في العصر الحديث في أثينا في عام ١٨٩٦. أنظر:
سعود عبد المحسن: فلسفة بيير دي كوبرتان في إحياء الألعاب الأولمبية الحديثة، دراسة تحليلية، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، المجلد ١٢، العدد ١، ٢٠١٢، ص ٥٩٧؛ ٦٠٠-٦٠١.

(٢) نور الدين لعسل، الرياضة في العلاقات الدولية: بين القومية والكوسموبوليتانية، مجلة الناقد للدراسات السياسية، مج٥، ع٢، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر –بسكرة، ٢٠٢١، ص ٣٩٩.

(٣) عبدالستار الطويلة: الألعاب الأولمبية سلاح ساخن في الحرب الباردة، مجلة الهلال، عدد يوليو، ١٩٨٠، ص ص ٢٤-٢٥.

(٤) نور الدين لعسل، مرجع سابق، ص ٣٩٤.

(5) Toohey, K. & A. J. Veal, The Olympic Games: A Social Science Perspective, Wallingford: CAB International, 2000, p. 99

(٦) ناجح الذيابات، التأثير المتبادل بين السياسة والرياضة، المجلة العلمية لعلوم التربية الرياضية، العدد السادس، جامعة طنطا - كلية التربية الرياضية، ٢٠٠٥، ص ٥٣٥.

(7) D'Agati, Philip, The Cold War and the 1984 Olympic Games: A Soviet-American Surrogate War, Palgrave Macmillan, 2013, p. ٥

(8) Gillon, Pascal, the Olympic System: Toward a Geopolitical Approach, Annales de Géographie, n° 680, Issue 4, 2011, p. 436.

(9) Riordan, James, "Introduction" in: Pierre Arnaud and James Riordan, Sport and International Politics (London: Routledge, 1998), pp 1-2.

(١٠) نادر زهير قاسم، توظيف الرياضة في السياسة الدولية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة بيرزيت، ٢٠١٣، ص ١٦.

(١١) صالح إبراهيم الطريقي، الرياضة تخفف وتيرة العداء السياسي، مجلة الدبلوماسي، العدد ٢٢، وزارة الخارجية - معهد الأمير سعود الفيصل للدراسات الدبلوماسية، ٢٠٠٥، ص ٣١.

(١٢) اتخذ قرار استضافة دورة الألعاب الأولمبية عام ١٩٣٦ في برلين في لوس أنجلوس عام ١٩٣٢، وقبل توطيد هتلر لسلطته في ألمانيا. راجع:

Beacom, Aaron, International Diplomacy and the Olympic Movement: The New Mediators, Palgrave Macmillan, 2012, p. 118

(١٣) المقاطعة الرياضية: هى الانسحاب من التفاعل أو التعاون -السياسي أو الاجتماعي أو التجاري أو الرياضي- مع مجموعة أو أمة أو شخص أو ما إلى ذلك، بقصد الاحتجاج أو العقاب والذي غالبًا ما يسعى إلى التأثير على الجهة التي يتم مقاطعتها لتغيير مسار بعض الإجراءات المحددة بوصفها وسيلة لتجنب "الاحتجاج أو العقوبة" المعلنة، وتمثل المقاطعة معضلة للمضيف؛ إما الاستسلام للمطالب السياسية للدولة أو الدول المقاطعة أو التعايش مع الأمر دون استجابة لمطالب الدولة المقاطعة، باختصار تبدو المقاطعة - كما هو الحال مع معظم الحروب البديلة – أحد الوسائل الأقل عنفًا والأقل تكلفة لممارسة السياسة من أشكال الإكراه والحرب الأكثر عنفًا، ويذهب "هوبرمان Hoberman" بأن أصولها تعود إلى اليسار السياسي في سلسلة أولمبياد العمال التي كانت ترعاها أولمبياد العمال الاشتراكيين Socialist Workers Olympiads (SASI) خلال أواخر العشرينيات وثلاثينيات من القرن العشرين، ويؤكد "هوبرمان" أن تلك الأحداث نُظِمت ردًا على ما كان يُنظر إليه على أنه شوفينية وطنية قامت عليها الألعاب الأولمبية "البرجوازية" وغيرها من الأحداث الرياضية الدولية، راجع:

Hoberman, John M., *The Olympic Crisis: Sport, Politics, and the Moral Order* (NY: Caratzas Publications, 1986), p. 17; D'Agati, Op. Cit, p. ٢٥.

(١٤) ساند بعض أنصار المقاطعة إقامة دورة ألعاب بديلة، وكان من أكبر تلك المحاولات، الأولمبياد الشعبي الذي تم التخطيط له ليجري في صيف ١٩٣٦م في برشلونة بإسبانيا. بيد نشوب الحرب الأهلية الإسبانية في يولية ١٩٣٦ م حال دون انعقاده

Rider, Toby C., Cold War Games: Propaganda, the Olympics, and U.S. Foreign Policy, University of Illinois Press 2016, p. 30.

(15) Beacom, Op. Cit, p. 119.

(١٦) نادر زهير قاسم، مرجع سابق، ص ٤٤

(١٧) لتعزيز الشعور بأنه لن تكون هناك أى تفرقة عنصرية أو دينية، أرسلت اللجنة الأولمبية الالمانية تقريرًا جاء فيه أن ٢١ لاعبًا يهوديًا ينتظر أن يكونوا ضمن فريقها الأولمبي، غير أن الذي حدث بعد ذلك أن اللاعبين اليهود الألمان لم يسمح لهم باستخدام الملاعب أو مساعدات التدريب؛ وبالتالي لم يقع الاختيار على أى منهم للانضمام للبعثة الأولمبية الألمانية . راجع: حسن أحمد الشافعي، التنظيم الدولي للعلاقات الرياضية، الاسكندرية، ١٩٨٤، ص ٦٠.

(١٨) عارض أفري بروندج رئيس اللجنة الأولمبية الأمريكية المقاطعة، مشددًا على أنه لا مكان للميول السياسية في الرياضة، وحارب من أجل إرسال فريق الولايات المتحدة لدورة الألعاب الأولمبية عام ١٩٣٦م، مدعيًا "أن الألعاب الأولمبية تنتمي إلى الرياضيين وليس إلى السياسيين"، وقد استنكر كل من السفير الأمريكي في ألمانيا وليام إي دود، ورئيس البعثة الأمريكية في فيينا جورج ميسير سميث قرار اللجنة الأولمبية الأمريكية بالذهاب إلى برلين ، راجع:

D'Agati, Op. Cit, p. ٤٢; Hopkins, Michael F., 'Continuing Debate and New Approaches in Cold War History, *The Historical Journal*, Vol. 50, Is. 4, December 2007, p. 913; Glosniak, Quinn, The 1936 Nazi Olympic Games; The First Truly Modern Olympiad, Senior Thesis, 2017, pp. 33, 41, 72.

(19) Kissinger, Henry A., Diplomacy, NY: Simon and Schuster,١٩٩٤), pp. pp.332–349; Davies, Norman, Europe: A History, Oxford University Press, 1996, pp.987–992; Polley, Martin, 'The British Government and the Olympic Games of the 1930s', The Sports Historian, Vol. 17, No.1, May 1997), pp. 31–32.

(٢٠) حسن أحمد الشافعي، مرجع سابق، ص ٦٠.

(21) Nafziger, James A. R., The Requlation of Transnational Sports Competition, Down from Mount Olympus, *Vanderbilt Journal of Transnational Law*, Vol. 5, Is. 1, 1971, p. 172.

(22) D'Agati, Op. Cit., p. 1

(٢٣) جيوفري كالدويل، الألعاب الرياضية والسياسة الرياضة الدولية والهوية القومية، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، مج ١٣، ع ٥١، منظمة اليونسكو ١٩٨٣، ص ١٢

(24) Mark von Hagen, 'The Archival Gold Rush and Historical Agendas in the Post-Soviet Era', *Slavic Review*, 52 (1993), pp.96–100; Giles ScottSmith and Hans Krabbendam (eds.), The Cultural Cold War in Western Europe, 1945–60 (London: Frank Cass, 2003); David C. Engerman, 'The Romance of Economic Development and New Histories of the Cold War', *Diplomatic History*, 28, 1 (2004), pp.51–54 ;

فرنسيس ستونر سوندرز، من الذي يدفع للزمار؟ الحرب البادرة الثقافية، ترجمة طلعت الشايب، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠٠٨، ص ص٢٣-٢٥.

(25) David Caute, The Dancer Defects: The Struggle for Cultural Supremacy during the Cold War (Oxford University Press, 2003), pp.1–16; Beck, Peter, Britain and the Cold War's 'Cultural Olympics': Responding to the Political Drive of Soviet Sport, 1945–1958", *Contemporary British History*, Vol. 19, No. 2, June 2005, pp. 169-170.

(26) M. Baumert, B.N. Knapp, P.C. McIntosh, M.A. Madders, A.D. Munrow, B. Sanders and W.J. Slater, *Britain in the World of Sport: An Examination of the Factors involved in Participation in Competitive International Sport* (Birmingham: University of Birmingham, 1956), p.13; Peter Beck, 'Britain, image-building and the world game: sport's potential as British cultural propaganda', in Alan Chong and Jana Valencic (eds.), The Image, the State and International Relations (London: LSE, 2001), pp.58–66. Tony Shaw, Introduction: Britain and the Cultural Cold War, *Contemporary British History*, Vol. 19, No. 2, June 2005, p. 112.

(27) Arnd Krüger, 'On the origins of the notion that sport serves as a means of national representation', *History of European Ideas*, 16 (1993), pp.863–867.

([28]) Beck, Peter J., 'Confronting George Orwell: Philip Noel-Baker on International Sport, particularly the Olympic Movement, as the Peacemaker', *The European Sports History Review*, Vol. 5 (2003), pp.193–195.

([29]) Taylor, Philip M., British Propaganda in the Twentieth Century: Selling Democracy (Edinburgh University Press, 1999), p. 227;

رجب محمد بشير، بريطانيا في الحرب البادرة، (١٩٤٨-١٩٥٨)، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة عين شمس، ٢٠١٨، ص ٢٨٧.

[30] Beck, Peter J., The British Government and the Olympic movement: The 1948 London Olympics, *The International Journal of the History of Sport*, Vol. 25, No. 5, April 2008, p. 628

[31] Keys, Barbara, 'Spreading Peace, democracy, and Coca-Colaw: Sport and American Cultural Expansion in the 1930s', *Diplomatic History*, Vol. 28, No. 2 (2004), p.180.

[32] Beck, The British Government and the Olympic Movement, p. 627, 628

[33] Beck, Britain and the Cold War's 'Cultural Olympics, pp. 174- 175

([٣٤]) لم تكن الدولة السوفيتية في بدايتها جزءًا من الحركة الأولمبية الدولية لعدد من الأسباب؛ فعلى الرغم من أن اللجنة الأولمبية الدولية اعترفت باللجنة الأولمبية الوطنية الروسية القيصرية وأعضائها في اللجنة الأولمبية الدولية حتى عام ١٩٣٢م؛ فإن الاتحاد السوفيتي لم تتم دعوته إلى الألعاب الأولمبية في فترة ما بين الحربين العالميتين كجزء مما يسمى "التطويق" عندما فرضت الدول الغربية حصارًا سياسيًا واقتصاديًا على روسيا السوفيتية واتصالاتها الرياضية، وفي ذلك الوقت، حاولت الدولة الاشتراكية تشكيل حركة رياضية عمالية دولية خاصة بها، وبالتالي لم تكن مهتمة بالمنافسة في الألعاب الأولمبية "البرجوازية". راجع:

Stephen Wagg, David Andrews, East Plays West: Sport and the Cold War, Routledge 2007, p. 236.

[35] Riordan, James, 'The impact of communism on sport', in J. Riordan and A. Krüger (eds.), The International Politics of Sport in the 20th.Century (London, 1999), p.57;

جيوفري كالدويل، مرجع سابق، ص ١٢

([36]) Bennett, Bruce L., Maxwell L. Howell and Uriel Simri, Compartive physical Education and Sport, Lea & Febiger, Philadelphia, 1975, p. 223; Kanin, David B., A Political History of the Olympic Games (Boulder: Westview Press, 1981), p. 64.

([37]) Freeman, Simon & Roger Boyes, Sports behind the Iron Curtain, Cassell Australia, 1980, p. 4.

([38]) Riordan, Jim, 'Rewriting Soviet Sports History', *Journal of Sport History*, Vol. 20, No. 3 (1993), pp. 249–251.

[٣٩] ناجح الذيابات، مرجع سابق، ص ٥٣٥.

(40) Xiaowei Yu, Playing Games Between the Superpowers: The People's Republic of China's Participation in the 1980 And 1984 Olympic Games, LAP LAMBERT Academic Publishing 2013, p. ٣٥;
حسن أحمد الشافعي، مرجع سابق، ص ٨٦.

(41) Beck, Peter J., Scoring for Britain: International Football and International Politics، 1900–1939 (London: Frank Cass, 1999), pp.272–282.

(42) Allison, Lincoln, The Politics of Sport, (Manchester University Press, 1986), pp.12–13.

(43) Beck, Britain and the Cold War's Cultural Olympics, p. 176, 178.

(44) Jefferys, Kevin, The evolution of sport policy since 1945, Paper delivered at History & Policy seminar for the Department for Culture, Media and Sport, 6 February 2012, pp. 4-5.

(٤٥) أدرك نيكسون قيمة الرياضة في خدمة أهداف السياسة الأمريكية،وبدا ذلك واضحًا من دبلوماسية "تنس الطاولة" التي استخدمها للتقارب مع الصين. ففي خضم الحرب الباردة، وبعد سنوات قليلة من الانقسام الصيني السوفياتي في أوائل الستينيات، وجدت الولايات المتحدة والصين نفسيهما في وضع استراتيجي خاص - تقاسم عدو مشترك - مما دعم التقارب بين مصالحهما. فبعد بعض الاتصالات السرية الأولية، قرر ماو تسي تونج الاستفادة من وجود فريق تنس الطاولة الأمريكي في اليابان لدعوتهم إلى الأراضي الصينية؛ إذ أسهم ذلك في تخفيف بعض التوتر بين الأمريكيين والصينيين، ونشر الدعاية الكافية لبدء التقارب، ثم تم إضفاء الطابع الرسمي عليه سياسيًا خلال زيارة الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون إلى الصين في فبراير ١٩٧٢م. ومنذ ذلك الحين استُخدم مصطلح الدبلوماسية الرياضية للدلالة على المواقف المشابهة. راجع: نورالدين لعسل، مرجع سابق، ص ٣٩٣

(46) Sarantakes, Nicholas Evan, "Moscow versus Los Angeles: The Nixon White House wages Cold War in the Olympics Selection Process," Cold War History, Vol. 9, No. 1, 2009, p. 135, 145.

(٤٧) حتى العضو الأمريكي في اللجنة الأولمبية، بروندج، منذ عام ١٩٣٦، وكان رئيسًا اللجنة لمدة ١٨ عاما، وكان له تأثير هائل في عالم الرياضة الدولية- كان يؤمن بفكرة أن الرياضيين الهواة فقط هم من يجب أن يتنافسوا في الألعاب، وأن السياسة يمكن ويجب أن تبقى خارج الساحة الرياضية. راجع:
Killanin, Michael Morris, My Olympic Years, (London, 1983), pp. 4 –5, 9.

(٤٨) لا تستضيف الدول الألعاب الأولمبية، بل المدن هي التي تستضيفها. فاللجنة الأولمبية الدولية مسؤولة عن اختيار المدن المضيفة. ويجب على المدن الراغبة في استضافة الألعاب أن تتقدم بطلب للاستضافة، ثم تقوم لجنة العشرة C١٠ باختيار المدينة من خلال عملية تصويت رسمية. وعادة ما يتم اختيار المدن المضيفة قبل ست إلى ثماني سنوات من موعد الألعاب التي ستستضيفها راجع:
Kanin, David B., A Political History of the Olympic Games (Boulder: Westview Press, 1981), pp. 64-66.

(٤٩) لم تكن لوس أنجلوس منافسًا قويًا لموسكو؛ فقد تصدرت موسكو الأصوات بعد الجولة الأولى من الاقتراع، بأغلبية ٢٨ صوتا، وحصلت مونتريال على ٢٥ صوتا، ولوس أنجلوس على ١٧ صوتا، ووفقا لإجراءات اللجنة الأولمبية الدولية، يسقط آخر المتنافسين من الحسبان في الجولة التالية، وبعد

الاقتراع الثاني، فازت مونتريال على موسكو، ٤١-٢٨ مع امتناع واحد عن التصويت، وهناك أمر جدير بالملاحظة في التصويت النهائي، وهى أن موسكو فشلت في الحصول على أي دعم من الدول الغربية في الجولة الثانية. فالأصوات الـ ٢٨ التي حصلت عليها المدينة الروسية كانت عدد الأعضاء الشيوعيين في هذه المنظمة الدولية.

Montrealers Elated as Mayor Pulls Off Another Spectacular, ***New York Times***, 13 May 1970, p. 53.

([50]) Sarantakes, Moscow versus Los Angeles, pp. 145-146.

([51]) Ibid, p. 150

([52]) John Hennessy, "Moscow is front-runner for 1980 Olympics," ***The Times***, October 19, 1974.

([٥٣]) من الناحية المثالية، تعمل اللجنة الأولمبية الدولية بعيدًا عن أي ولاءات وطنية؛ ولا يمثل الأعضاء بلدانهم الأصلية بل يمثلون الحركة الأولمبية ككل. وهذا يعني أنهم حين يتخذون القرارات الخاصة بالألعاب فإنهم لا يكونوا ملزمين ببلدانهم الأصلية، بل إنهم في واقع الأمر ممنوعون من العمل كممثلين للحكومات الوطنية. ويتم انتخاب أعضاء جدد من خلال عملية الترشيح والتصويت، ويمكن أن يأتي الأعضاء من أي بلد. ومن الناحية النظرية، هذا يشكل منظمة خالية من التأثيرات الحكومية ولديها القدرة على العمل في أي مناخ دولي، بغض النظر عن مدى عدائيته. ولكن من الخطأ أن نفترض أن النظرية هي ممارسة الفعلية، أو أن اللجنة الأولمبية الدولية تحتفظ بالحياد الفعلي. إن اللجنة الأولمبية لا توجد في فراغ، وأعضاؤها معرضون لنفس التحيزات مثل أي شخص آخر. ولذلك، فإن اللجنة الأولمبية الدولية معرضة لقدر ما من التحيز الأيديولوجي والسياسي.

Killanin, Op. Cit, p. 9; HIll, Op. Cit, p. 71.

([54]) Tulli, Umberto, Bringing Human Rights In: The Campaign Against the 1980 Moscow Olympic Games and the Origins of the Nexus Between Human Rights and the Olympic Games, *The International Journal of the History of Sport*, Vol. 33, Issue 16, 2016, p. 4

([٥٥]) مصطلح فرنسي مبهم دخل قاموس السياسة الدولية خلال عقد السبعينيات من القرن الماضي، ويعني تخفيف حدة التوتر والانفراج في العلاقات بين المعسكرين. وصار مصطلح "الوفاق" اختزالًا للعلاقة الأكثر تعاونًا واستقرارًا التي تربط بين طرفي الصراع الرئيسيين في الشرق والغرب، وهي ظاهرة هيمنت على السياسة الدولية طيلة ذلك العقد. وتحت قيادة رئيس الحزب الشيوعي "ليونيد بريجينيف" من الجانب السوفيتي، والرؤساء "نيكسون" و" فورد" و" كارتر" من الجانب الأمريكي، سعت القوتان العظميان لضبط تنافسهما المتواصل على نحو أكثر فعالية، وقد عملتا على تقليل خطر الحرب النووية من خلال التفاوض على اتفاقات مختلفة للحد من التسليح، وفي الوقت ذاته، توسعت القوتان في الروابط التجارية ونقل التكنولوجيا والمشاركة العلمية، وسعتا أيضا لصياغة مجموعة جوهرية من القواعد لضبط علاقتهما. ولم يكن الوفاق يعني إحلال السلام محل الحرب الباردة بالطبع؛ وإنما إدارة الحرب الباردة بطريقة أكثر أمنًا وسيطرة من أجل تقليل احتمال إقدام أي من الجانبين على حرب عرضية أو الإخلال باستقرار موقف التسليح. وبنهاية عقد السبعينيات استفحلت المشكلات إلى حد خطير مما تسبب في انتهاء حقبة الوفاق على نحو مفاجئ. راجع:

روبرت جيه ماكمان: الحرب الباردة، مقدمة قصيرة جدا، ترجمة محمد فتحي خضر، مؤسسة هنداوي للنشر، القاهرة، ٢٠١٤، ص ١١٩. ؛ قاضي مريم وركابي حبيبة: الانفراج الدولي ونهاية الحرب البادرة (١٩٦٩-١٩٧٩) مجلة تاريخ المغرب العربي، المجلد ٩، العدد١، ٢٠٢٣، ص ص ٦٧-٦٩.

([56]) Hill, Christopher R. Olympic Politics: Athens to Atlanta, 1896–1996, 2nd ed. Manchester: Manchester University Press, 1996, p. 121

([٥٧]) في يونيو ١٩٧٤، وجه بعض النشطاء من اللجنة الوطنية للحفاظ على حقوق الإنسان عريضة إلى اللجنة الأولمبية الدولية، حثوا فيها المنظمة على تعليق قرارها.وعندما أعلنت اللجنة الأولمبية الدولية في أكتوبر أن موسكو هي المدينة المضيفة لدورة الألعاب الأولمبية عام ١٩٨٠، احتج نشطاء حقوق الإنسان في الولايات المتحدة وأوروبا الغربية بشدة. واستمر هذا الغضب بضعة أشهر فقط. وبدا أن رفض اللجنة الأولمبية الدولية الحازم للاحتجاجات يخفف من حدة إحتجاجات الناشطين ضد منح الألعاب الأولمبية لموسكو.

Killanin, Op. Cit, p. 173; Sarantakes, Moscow versus Los Angeles, pp. 150-151.

([58]) Corthorn, Paul, The Cold War and British debates over the boycott of the 1980 Moscow Olympics, Cold War History, Vol. 13, No. 1, 2013, p. ٤٦.

([59]) Greenwood, Sean, Britain and the Cold War, 1945-1991, Hampshire: Macmillan Press, LTD, 2000، p. 193.

([٦٠]) على الرغم من توقيع البلدين على الاتفاقية الأنجلو-سوفيتية للتعاون الاقتصادي والعلمي والتكنولوجي في مايو ١٩٧٤، إلا أن مستويات التجارة بين البلدين كانت تشكل تقريبًا ٢.٨٦٪ من إجمالي تجارة بريطانيا الخارجية في عام ١٩٧٥.

"Russia," Parliament Transcripts (House of Commons), May 5, 1975, http://hansard.milloanksystems.com/commons/1975/may/05/russia#S5CV038 91PO 19750505_HOC 146; Williams, Phillip, "*Britain, Détente and the Conference on Security and Cooperation in Europe*" In (Kenneth Dyson, ed.), *European Détente: Case studies of the polities of East-West relations*, New York: St. Martin's Press, 1986, p. 223

([٦١]) على سبيل المثال، سجن ألكسندر سولجينتسين Aleksandr Solzhenitsyn, المؤلف والناشط السوفيتي الذي انتقد الدولة السوفيتية، وتم تجريده من جنسيته، وترحليه إلى ألمانيا الغربية في ١٢ فبراير ١٩٧٤. وقد قوبل هذا الإجراء بصيحات غضب كبيرة في البرلمان البريطاني. راجع

"Clyde: Warships for Foreign Governments," Parliament Transcripts (House of Commons), May 8, 1974, http://hansard.millbanksystems.com/lords/1974/may/08/clyde-warships-for-foreign-governments#S5LVO351P0 19740508 HOL 4; "Greece, Political Prisoners, and Human Rights," Parliament Transcripts (House of Commons), May 8, 1974, http://hansard.millbanksystems.com/sittings/1974/may/98; "Liberty of the Citizen," Parliament Transcripts (House of Commons), June 14, 1974, htto://hansard.millbanksystems.com/sittings/1974/iun/14.

(٦٢) هارولد ويلسون: ولد في عام ١٩١٦ في مدينة يوركشاير الانكليزية، وحصل على شهادته الجامعية من جامعة أكسفورد وأصبح أستاذ الاقتصاد عام ١٩٣٧ وزميل الكلية الجامعية ١٩٣٨ ، ثم أصبح عضوا في البرلمان البريطاني عام ١٩٤٥ عن حزب العمال ورئيس هيئة التجارة (١٩٤٧ - ١٩٥١) استقال عام ١٩٥١ احتجاجاً على السياسة المالية في حزبه لكنه عاد ليصبح وزير للخزانة في حكومة الظل وللشؤون الخارجية ومن ثم تولى زعامة حزب العمال البريطاني عام ١٩٦٣ وتولى منصب رئاسة الوزراء البريطاني في عام ١٩٦٤، وتوفي عام ١٩٩٥. أنظر:

Ben Pimlott, Harold Wilson، London: Harper-Collins, 1993، p. 59, 63.

(63) USSR" Parliament Transcripts (House of Commons), June 43, 1974, http://hansard.millbanksystems.com/commons/1974/jun/13/ussr#S5CV0874P0 19740613 _HOÇ 202; "U.S.S.R. (Ethnic Minorities)," Parliament Transcripts (House of Commons), November 27, 1974, http://hansard.milibanksystems.com/commons/1974/noyv/27/ussr-ethnic-minorities,

(٦٤) مارجريت تاتشر: هي زعيمة بريطانية محافظة من حزب المحافظين ولدت عام ١٩٢٥م، درست القانون في جامعة أكسفورد. ومارست المحاماة منذ عام ١٩٥٩م. وانتخبت عام ١٩٦١م نائبة عن حزب المحافظين. وأصبحت وزيرة للتربية والعلوم بين عامي ١٩٧٠ - ١٩٧٩م. وانتخبت مرة أخرى زعيمة لحزب المحافظين في فبراير ١٩٧٥م، وفي مايو ١٩٧٩م أصبحت رئيسة وزراء البريطانيا فكانت أول أمرأة تتولى هذا المنصب في بريطانيا. لقبت بالمرأة الحديدية لقوة شخصيتها. انظر:علي عبد الواحد حسون الصائغ و أرشد حمزة حسن: مارغريت تاتشر أضواء على سريتها الشخصية وزعامتها لحزب المحافظين حتى عام ١٩٧٥، مجلة واسط للعلوم الأنسانية والاجتماعية المجلد ١٢، العدد ٣٤، ٢٠١٦، ص ص ٧٣-٧٥.

(65) "Prime Minister (Moscow Visit)," Parliament Transcripts (House of Commons), February 18, 1975, http://hansard.millbanksystems.com/sittings/1975/feb/18. https://www.margaretthatcher.org/document/102626

(66) "International Sport," Parliament Transcripts (House of Commons Transcripts), April 16, 1975. http://hansard.millbanksystems.com/commons/1975/apr/16/international-sport.

(67) "The Olympics Elephant Goes to Moscow**,"** Editorial**, *Times***, October 24, 1974, pg. 19.

(68) John Hennessy, "Moscow Earn Right to Play Host to the Rest of the World," Sports, ***Times***, October 24, 1974 pg. 12.

(69) "Address in Reply to Her Majesty's Most Gracious Speech," Parliament Transcripts (House of Lords), November 5, 1974. http://hansard.millbanksystems.com/lords/1974/nov/05/address-in-reply-to-her-majestys-most#S5LV0354P0_19741105_HOL_342

([70]) "Rowing Chief Warns this could be the End," ***Times,*** October 24, 1974, pg. 12.

([71]) Michael Clough, "Olympics in Moscow," Letters to the Editor, ***Times***, October 31, 1974, pg. 17.

([72]) "The Game goes Moscow's way," Editorial, *The Guardian*, October 24, 1974.

([73]) Greenwood, Op. Cit, p. 175,179.

([٧٤]) علاء عبدالحفيظ، التوظيف السياسي لقضايا حقوق الإنسان في السياسيات الخارجية للدول الكبرى، حالة الولايات

المتحدة الأمريكية ١٩٧٦ – ٢٠٠٢، المؤتمر العلمي الأول لشباب الباحثين، كلية التجارة جامعة أسيوط، ٢٠٠٨، ص ص ٨٦٩-٨٧٠؛ ، رغداء عباس كامل: إطفاء الطابع المؤسسي على حقوق الانسان في السياسة الخارجية الأمريكية ي عهد إدارة الرئيس كارتر، مجلة أبحاث البصرة للعلوم الإنسانية، مج،٤٤ ع٤، ٢٠١٩، ص ٥٣.

([٧٥]) افتتح مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا رسميًا في هلسنكي بفنلندا في يولية ١٩٧٣ م لمناقشة جداول الأعمال، وصياغة الاتفاقات، وتحديد سبل تحسين العلاقات بين الشرق والغرب، وتمخض عن تلك المناقشات تجمع لخمس وثلاثين دولة، بما في ذلك الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وبريطانيا، في العاصمة الفنلندية في يوليو وأغسطس ١٩٧٥، وتم التوقيع على الاتفاقية المعروفة باسم اتفاقيات "هلسنكي" أو وثيقة "هلسنكي" الختامية؛ إذ تقبل المشاركون في المؤتمر التقنين الرمزي للتغيرات الإقليمية التي فرضت على أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، وهو الهدف الذي طالما سعت موسكو إلى تحقيقه. وأظهرت الولايات المتحدة قدرًا أقل من الحماس لاتفاقات هلسنكي، ولسياسة التوافق مع الكتلة الشيوعية، وذلك مقارنة بالدول الأوروبية والاتحاد السوفيتي، وقد تضمنت الاتفاقات التي جرى التوصل إليها في هلسنكي ثلاثة عناصر أو "سلال"، منفصلة: أولها: كان الإعلان عن حرمة انتهاك الحدود الأوروبية القائمة والعنصر الثاني غطى التعاون الاقتصادي والتكنولوجي والعلمي والبيني أما السلة الثالثة التي عارضها الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة في البداية؛ فتعلقت بحقوق الإنسان الأساسية داخل الدول؛ إذ دعت ضمن أمور أخرى إلى ضمان حرية أكبر للتعبير والمعلومات وانتقال الأفراد، وقد تقبلت القيادة السوفيتية السلة الثالثة بوصفها تسوية مقبولة، وإن كانت بغيضة ما دامت ستحصل في الوقت ذاته على الاعتراف الرسمي بحدودها إلى جانب زيادة التدفق التجاري الذي تتوق إليه . انظر:

Rosemary Foot, 'The Cold War and Human Rights', in Melvyn P. Leffler and Odd Arne Westad (eds.), the Cambridge History of the Cold War, Vol. 3 (Cambridge, 2009), pp. 445–465; Mark Mazower, 'The Strange Triumph of Human Rights, 1933–1950', *Historical Journal*, Vol. 47, No. 2 (2004): pp. 379–389;

روبرت ماكمان: مرجع سابق، ص ص ١٢٧-١٢٨.

([76]) Weatherford, Reba, The Road to the Red Olympics: British Responses to Human Rights, Detente, and the 1980 Moscow Olympics, 1974-1979,

Bachelor of Arts in History and Departmental Honors, the faculty of Guilford College, 2017, p. 25.

(٧٧) كان العديد من هؤلاء المعارضين أعضاء في مجموعة مراقبة هلسنكي بموسكو، وهي منظمة سوفيتية لحقوق الإنسان تأسست عام ١٩٧٦ لمراقبة التقدم السوفيتي في السلة الثالثة من اتفاقيات هلسنكي. وقد حكم عليهم في محاكمات مغلقة، وتلقى العديد منهم أحكامًا طويلة في سجون العمل أو أُرسلوا إلى مستشفيات الأمراض النفسية.

Dr, Yuri Orlov's Trial," Parliament Transcripts [House of Commons), May 24, 1978, http://hansard.millbanksystems.com/lords/1978/may/24/dr-yurj-orlovs- trial#s5LV0392P0 19780524 HOL 26.

(٧٨) كان شارانسكي يهوديًا سوفيتيًا مُنع من مغادرة الاتحاد السوفيتي في عام ١٩٧٣ بدعوى أنه كان في وقت ما لديه إمكانية الوصول إلى معلومات سوفيتية سرية. ونتيجة لهذا، بدأ شارانسكي في الحديث علنًا عن انتهاكات حقوق الإنسان في الاتحاد السوفيتي. وكان أيضًا عضوًا في مجموعة مراقبة هلسنكي، وتمت محاكمته بتهمة الخيانة في عام ١٩٧٧ وحكم عليه بالسجن لمدة ١٣ عامًا في عام ١٩٧٨.

(٧٩) افهام احمد عباس وآخر: سياسة ادارة الرئيس كارتر ازاء حقوق االنسان في الاتحاد السوفيتي، ١٩٧٧-١٩٧٨، مجلة ديالى، العدد (٨٣)، ٢٠٢٠، ص٢٨١ .

(80) "Anatoly Shcharansky," Parliament Transcripts (House of Commons), January 25, 1978, http://hansard.millbanksystems.com/commons/1978/jan/25/anatoly-shcharansky; Weatherford, Op. Cit, p. 26.

(81) "Russia", Parliament Transcripts {House of Commons), May 5, 1975, http://hansard.millbanksystems.com/commons/1975/may/05/russia#S5CV0891P0 19750505 HOC 146.

(82) "Judo team from Iceland jailed by Soviet Police," Editorial, ***Times***, May 28, 1976, p. 8

(83) "Will the Russians control the five-ring circus?" Editorial, ***Guardian***, July 16, 1976, p. 15.

(٨٤) اشتكى مدير الفريق، فيرنون ستراتون، لدى عودته إلى بريطانيا من أن التواجد الأمني المتستمر في فندقهم، وكانت هناك ٥٠ سفينة بحرية روسية تدير سباق القوارب. وذكر ستراتون أن السوفيت تجاهلوا الإجراءات الأولمبية العادية التي تسمح بأربعة سباقات للقوارب على الأقل قبل الألعاب الأولمبية حتى يتمكن الرياضيين الاعتياد على هذه المياه، وأبلغوا الفرق أنه سيتم عقد سباق قوارب واحد فقط للفرق الغربية، وأن سباقات القوارب الأخرى ستقتصر على دول الكتلة الشرقية راجع:

"Olympic Misgivings," Sports, ***Guardian***, August 21, 1978, pg. 15,

(85) "Shcharansky, Disgust, and Olympics," Editorials, ***Guardian*** (Manchester), July 15, 1978, pg. 8; Tulli, Op. Cit, p. 5

(86) "Games in the Wrong Setting," Editorial, ***Guardian***, May 20, 1978, pg. 8.

([87]) Weatherford, Op. Cit, p. 29.
([88]) Torquil Norman, "Boycotting the Olympics," Letters to the Editor, ***The Times***, July 12, 1978, pg. 15.
([89]) "Shcharansky, Disgust, and Olympics", Editorials. ***Guardian***, July 15, 1978, pg. 8.
([90]) Mark Goldberg, "Dissidents Expose Moscow's Medieval Streak," Letters to the Editor, ***Guardian***, July 13, 1978, pg. 12.
([91]) Harry L. Davies, "Boycotting the Moscow Olympics," Letters to the Editor, ***The Times***, July 18, 1978, pg. 15
([92]) Beverely Nichols, "Boycotting the Moscow Olympics," Letters to the Editor, ***Times***, July 26, 1978, pg. 12.
([93]) "The Olympics and Russia," The Economist, September 23, 1978, p. 8.
([94]) Barry S. Hyman, "Boycotting the Moscow Olympics," Letters to the Editor, ***Times*** (London), July 18, 1978, pg. 15.
([95]) "Go and Show," ***The Economist***, September 9, 1978, pg. 17.
([96]) "Hormones for building Socialism", ***The Economist***, September 9, 1978, pg. 54.
([97]) George Cox, "Running a Risk," Letters to the Editor, ***Guardian***, July 7, 1978, pg. 12.
([98]) Nicolas Jarrett-Kerr, "Boycotting the Moscow Olympics," Letter to the Editor, ***the Times***, July 26, 1978, pg. 15.
([99]) Phillip Noel-Baker, "The Moscow Olympics," Letters to the Editor, ***Times***, July 28, 1978, pg. 15.
([100]) Andrew Boff, "Boycotting the Olympics," Letters to the Editor, ***Times***, July 12, 1978 {London Edition, pg. 15,
([101]) John Prideaux, "Boycotting the Moscow Olympics," Letters to the Editor, ***Times*** (London), July 18, 1978, pg. 15.
([102]) John Hennessy, "Why IOC Should Not Play the Black Ball," Sports, ***Times***, September 19, 1978, pg. 20.
([١٠٣])أطلقت الحملة النسائية من أجل اليهود السوفيت في يولية ١٩٧٨ حملة لنقل الأولمبياد من موسكو. انظر:

Ernie Trory, Munich, Montreal, and Moscow: A Political Tale of Three Olympic Cities (Hove: Crabtree, 1980), p. 33; Mark Hurst, British Human Rights Organizations, and Soviet Dissent, 1965-1989, (London: Bloomsbury Academic, 2016, pp. 95-96; Keys, Barbara J., Reframing Human Rights: Amnesty International, Human Rights Watch, and International Sport" in The

Ideals of Global Sport From Peace to Human Rights, University of Pennsylvania Press, 2019, p. 129.

([104]) "Dr, Orlov's Trial," Parliament Transcripts (House of Lords), May 24, 1978, http://hansard.millbanksystems.com/lords/1978/may/24/dr-yuri-orloys-trial#S5LV0392P0 19780524 HOL 24. ; Weatherford, Op. Cit, p. 33

([105]) Denis Healey (ed.), The Curtain Falls: The Story of Socialists in Eastern Europe with Foreword by Aneurin Bevan (London, 1951), pp. 212-213.

([106]) Suri, Jeremi 'Détente and Human Rights: American and West European Perspectives on International Change', *Cold War History*, Vol. 8, No. 4, 2008, p. 538.

([107]) Vickers, Rhiannon, The Labour Party and the World: Vol. 2: Labour's Foreign Policy since 1951 (Manchester, 2011), pp. 96–97.

([١٠٨]) جيمس كالاهان: رجل دولة بريطاني ولد في عام ١٩١٢، وأكمل دراسته الجامعية في أكسفورد عام ١٩٢٩ ، انضم إلى حزب العمال عام ١٩٣١ وأصبح عضواً في البرلمان عن حزب العمال عام ١٩٤٨، ووزيرًا للخزانة (١٩٦٤- ١٩٦٧) ثم عين وزيرًا للداخلية بين عامي ١٩٦٧و١٩٧٠. وأصبح وزيرًا للخارجية بين عامي ١٩٧٤ و١٩٧٦، ثم رئيسًا للوزراء بين عامي ١٩٧٦ و١٩٧٩ وخسر انتخابات عام ١٩٧٩ أمام المحافظين واستقال من زعامة الحزب عام ١٩٨٠. توفي عام ٢٠٠٥.للمزيد من أنظر: إحسان علي حسين: الحكومة العمالية والأزمة الاقتصادية ١٩٦٦-١٩٧٠، مجلة واسط للعلوم الإنسانية، المجلد (٥)، العدد (٩)، ٢٠٠٩، ص ٢٤٢

([109]) Corthorn, Op. Cit, p. 55; Tulli, Op. Cit, p. 7

([110]) "President Brezhnev," Parliament Transcripts (House of Commons), July 25, 1978,
http://hansard.millbanksystems.com/commons/1978/jul/25/president-brezhnev#S5CV0954P0 19780725 HOC 136.

([111]) Martin Wainwright, "Liberals want Olympics Games Moved," Editorials, ***Guardian*** (Manchester), August 2, 1978, p. 3, Weatherford, Op. Cit, p. 33.

([١١٢]) أضاف أوين "هذه ليست قضية أساسية بالنسبة للحكومات. فالحكومات لا تتنافس في الألعاب الأولمبية؛ إذا نما شعور الشعب البريطاني والناس في جميع أنحاء العالم بأن الاتحاد السوفياتي كان فقط يركب الخشونة الكاملة على نوع من الأخلاق والمبادئ التي لا تزال تكمن وراء الألعاب الأولمبية، فإنني أعتقد أن الألعاب الأولمبية ستكون موضع شك متزايد، ولن يكون مهما ما قالت الحكومة، وسوف يضطرنا ناخبونا إلى ذلك. عليهم أن يدركوا أننا حساسون تجاه ما يظنه الناس في هذا البلد. على سبيل المثال، عندما أتهم البروفسور أورلوف رفضت توقيع إتفاق رياضي ثنائي بين المملكة المتحدة والاتحاد السوفياتي... ولكن لا يجب بالتأكيد ان يعتبروا ذلك أمرا مسلما به.

"Dr, Owen Raises Query on Moscow Olympics", News, ***the Times*** (London), August 25, 1978, pg. 3; Tulli, Op. Cit, pp. 7-8.

[١١٣] كان مجلس الرياضة إدارة حكومية تتعامل مع الرياضة والترويج للرياضة في المملكة المتحدة.

John Rodda, "Howell Runs into Olympic Hurdle," News, ***the Guardian***, August 25, 1978, pg. 1.

(114) Nikki Knewstub, "Sports Council Dodges Olympic Boycott Issue" News, ***the Guardian***, October 4, 1978, pg. 3

(115) "Olympic Games 1980," Parliament Transcripts (House of Commons), December 15, 1978, http;//hansard.millbanksystems.com/commons/1978/dec/15/olympic-games-1980

(116) John Rodda, "Anxiety at Lake Placid and Moscow," News, ***Guardian***, January 26, 1979, p. 1

(117) "Moscow," Parliament Transcripts (House of Commons), October 341, 1979, httpo;//hansard.millbanksystems.com/commons/1979/0ct/31/moscow#S5CV0972PO 19791031 HOC 51.

(118) "Foreign Affairs", Parliament Transcripts (House of Commons), June 7, 1978, http;//hansard.millbanksystems.com/commons/1978/iun/07/forelgn-affairs. "Détente in Check," *The Economist*, February 7, 1976, pg. 7.

(119) Greenwood, Op. Cit, p. 180.

(١٢٠) هيكتور مونرو Hector Seymour Peter Monro (٤ أكتوبر ١٩٢٢ - ٣٠ أغسطس ٢٠٠٦)، سياسيًا اسكتلنديًا من حزب المحافظين والاتحاديين. كان عضوًا في البرلمان عن دائرة دمفريشير لأكثر من ٣٢ عامًا، من عام ١٩٦٤ إلى عام ١٩٩٧. بعد خسارة المحافظين للانتخابات العامة في فبراير ١٩٧٤، كان متحدثًا باسم المعارضة، في البداية بشأن الشؤون الاسكتلندية ثم في الرياضة، حتى عام ١٩٧٩. وبعد الانتخابات العامة لعام ١٩٧٩، تم تعيينه وزيرًا للرياضة في عهد مارجريت تاتشر، وكيل وزارة برلمانيًا في وزارة البيئة تحت قيادة مايكل هيسلتين حتى تم استبعاده من الحكومة في عام ١٩٨١ في أعقاب اقتراح تاتشر بانسحاب الفريق البريطاني من أولمبياد موسكو. وعاد إلى المكتب الاسكتلندي في ٩ أبريل ١٩٩٢، لكنه طُرد من هذا المنصب في ٥ يوليو ١٩٩٥. أصبح عضوًا في مجلس الملكة الخاص في عام ١٩٩٥، وبعد تقاعده من عضوية في البرلمان، تم تعيينه نبيلًا مدى الحياة باعتباره البارون مونرو من لانجهولم، من ويستركيرك في دومفريز وجالواي في ٦ نوفمبر ١٩٩٧.

https://en.wikipedia.org/wiki/Hector_Monro,_Baron_Monro_of_Langholm

(121) Jefferys, Kevin, Britain and the Boycott of the 1980 Moscow Olympics, Sport in History Vol. 32, No. 2, 2012, p. 282.

(122) Beck, '1948 London Olympics', p. 620, 622, 637; Hughes, Gerald & Rachel J. Owen, 'the Continuation of Politics by Other Means: Britain, the Two Germanys and the Olympic Games, 1949-1972, *Contemporary European History*, Vol. 18, No. 4 (Nov., 2009), p. 445.

(١٢٣) اللورد كاريجنتون: سياسي بريطاني محافظ برز في الحقل الدبلوماسي. يتحدر من أسرة أرستقراطية وتخرّج في معهد إيتون ، ثم التحق بالكلية العسكرية الملكية في ساندهيرست وتخرج منها برتبة ملازم ثان، خدم في الحرب العالمية الثانية ، وانضم إلى حزب المحافظين عام ١٩٤٠، وفي عام ١٩٥٩، عين مندوبًا ساميًا في أستراليا وفي ذلك العام أصبح قائداً للبحرية، وفي ١٩٧٠ أصبح وزيرًا للدفاع في حكومة ادوارد هيث، ووزيرًا للطاقة في ١٩٧٤ واختارته تاتشر وزيرًا للخارجية في الحكومة التي شكلتها في عام ١٩٧٩. وفي ١٩٨٤ عين اللورد كارينجتون أمينا لمنظمة حلف شمال الأطلسي (١٩٨٤- ١٩٨٨)، وتوفي عام ٢٠١٢ لمزيد أنظر:
رغد فيصل نفاوة وارشد حكمزة حسن: الأوضاع الاقتصادية والسياسية في بريطانيا ١٩٧٤-١٩٨٠ دراسة تاريخية، مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، ج١، العدد (٣٢)، ٢٠١٨، ص ٤٨٦.

(124) TNA, PREM19/135 f265, Carrington minute to MT, ("Soviet Intervention in Afghanistan"), 1980 Jan 8.

(125) TNA, PREM19/135 f270, No.10 record of conversation (MT-Carrington) [Soviet intervention in Afghanistan and the Olympic Games], 1980 Jan 8; Lahey, Daniel James, The Thatcher government's response to the Soviet invasion of Afghanistan, 1979–1980, *Cold War History*, Vol. 13, No. 1, 2013, p. 37.

(126) Hazan, B., Olympic Sports and the Propaganda Games, New Brunswick: Transaction
Books (1982), p. 124; Morrison, Op. Cit., p. 5

(127) TNA PREM19/135 f231 FCO letter to No.10 ("Why did the Soviet Union invade Afghanistan?", JAN 9, 1980; Lahey, Op. Cit, p. 37.

(128) Montreal Olympic Committee, Montreal 1976, Games of XI th Olympiad Official Report, 19, Vol. I, (1976): p. 79.

(129) Weatherford, Op. Cit, pp. 24-25.

(130) Clarke, Michael, 'The Soviet Union and Eastern Europe', in Peter Byrd (ed.), British Foreign Policy under Thatcher, (Oxford: Philip Allen, 1988), p. 61.

(131) TNA PREM19/135 f212, Afghanistan: UKMIS New York telegram 75 to FCO (2327Z) ("Afghanistan: General Assembly") Jan 10, 1980

(132) TNA, PREM19/135 f231, FCO letter to No.10 ("Why did the Soviet Union invade Afghanistan?"), JAN 9, 1980

(133) TNA, PREM19/135 f159, No.10 record of conversation (MT-US Deputy Secretary of State Warren Christopher), 'Call on the Prime Minister by Deputy US Secretary of State Mr Warren Christopher', 14 Jan, 1980.

(134) Jefferys, Britain and the Boycott of the 1980 Moscow Olympics, p. 282.

(135) TNA, PREM19/374 f182, Pattison minute to MT (Moscow Olympic Games), 1980, Jan 23.

(136) **Document No. 39**, Letter from Mr Heseltine (DoE) to Lord Carrington, 16 January 1980, Confidential (FCO 37/2244, FSA 020/1) in Smith, Richard & others, (eds.), Documents on British Policy Overseas, Se. III, Vol. VIII: The Invasion of Afghanistan and UK-Soviet Relations 1979–1982, Routledge, 2012, pp. 265-266.

(137) TNA, CAB 128/67/2, Minutes of Full Cabinet – CC (80) 2nd (Departmental Select Committees, etc) Cabinet Conclusions, 17 January 1980; Thatcher, Op. Cit, pp. 88.

(138) TNA, PREM19/136 f250, Armstrong briefing for MT ("OD: Afghanistan"), Jan 21, 1980

(139) Greenwood, Op. Cit, pp. 176–177.

(١٤٠) كان هذا يختلف عن الغزو السوفيتي لتشيكوسلوفاكيا في عام ١٩٦٨، عندما توقع السوفيت بألا يتخطى رد فعل الغرب حدود الادانة الشفوية.

TNA, REM19/135 f231, FCO letter to No.10 ("Why did the Soviet Union invade Afghanistan?") 7 January 1980; Hughes, Geraint 'British Policy towards Eastern Europe and the impact of the "Prague Spring", 1964–1968', *Cold War History* Vol. 4, No. 2 (2004): pp. 117–119.

(141) TNA, PREM19/135 f91 Fergusson minute to Lyne ("Prime Minister's Telephone Conversation with Chancellor Schmidt") January 15, 1980,

(142) TNA, CAB128/67/2, Minutes of Full Cabinet – CC (80) 2nd (Departmental Select Committees, etc), 1980 Jan 17.

(143) Sharp, Paul, Thatcher's Diplomacy: The Revival of British Foreign Policy (Basingstoke, 1997), pp. 44–45; Sarantakes, Nicholas, Dropping the Torch: Jimmy Carter, The Olympic Boycott، and the Cold War (Cambridge: Cambridge University Press, 2011), pp. 80–82.

(144) Cooper, James, 'the Foreign Politics of Opposition: Margaret Thatcher and the Transatlantic Relationship before Power', *Contemporary British History*, Vol. 24, No. 1 (2010): pp. 23–42.

(145) TNA, PREM19/136 f250, Robert Armstrong, 'Note on Afghanistan for PM', 21 January 1980,

(146) TNA, CAB128/66/25, Minutes of Full Cabinet - CC(79) 25th (Parliamentary Affairs, British Leyland, Foreign Affairs, etc), 1979 Dec 13; TNA, PREM19/76 f55, No.11 record of conversation (Chancellor of the Exchequer-US Deputy Secretary of the US Treasury, Robert Carswell) [US Embassy hostage crisis in Iran] 1979 Dec 6.

([147]) TNA, PREM19/77 f71, No.10 record of conversation (MT-Ministers-Governor of the Bank of England) [economic actions against Iran] 1979 Dec 20 ; TNA, PREM19/135 f71, No.10 record of conversation (MT-Ministers-Governor of the Bank of England) [actions against Iran and Afghanistan] 1980 Jan 16.

([148]) Parliamentary Debates,5th series, vol. 976 (Commons), 17 January 1980, col. 1864.

([149]) TNA PREM19/135 f153, Text of statement by Douglas Hurd to the House of Commons (Soviet intervention in Afghanistan), January 14, 1980.

([150]) TNA, PREM19/136 f198, FCO letter to No.10 (text of Carrington's statement to the House of Lords on Soviet intervention in Afghanistan) 1980 Jan 24; Parliamentary Debates,5th series, vol. 404 (Lords), 24 January 1980, cols 534–535.

([151]) TNA, PREM19/136 f219 (T17/80), MT letter to Prime Minister Fraser of Australia (Soviet intervention in Afghanistan) 23 January 1980,

([١٥٢]) كان روبرت جيري ويد Robert Gery-Wade ، نائب سكرتير مجلس الوزراء، واضحًا بشكل خاص في نصيحته بأن الحكومة يجب أن تتجنب إعطاء انطباع بقياة بريطانيا الدعوة للمقاطعة أو "التحرك قبل حلفائها الرئيسيين"

TNA, PREM19/135 f95, Wade-Gery briefing for MT ("Iran and Afghanistan") 15 January 1980; Sarantakes, Dropping the Torch, p. 90.

([153]) TNA, PREM19/135 f19, Carrington minute to MT ("Afghanistan") [Meetings with Foreign Governments to discuss Soviet intervention in Afghanistan], January 19, 1980.

([١٥٤]) والتر موندیل: سياسي أمريكي، شغل منصب نائب الرئيس في عهد جيمي كارتر بسبب مكانته المميزة داخل الحزب الديمقراطي، وهزم أمام رونالد ريجان في معركة الانتخابات الرئاسية التي خاضها في العام ١٩٨٤ بصفته مرشحاً عن الحزب الديمقراطي. ولد في مدينة سيلون، في ولاية مينسوتا الأمريكية في ديسمبر ١٩٢٨. تخرج عام ١٩٥١ في كلية الحقوق في جامعة مينسوتا وعمل بالمحاماة من ١٩٥٦ الى ١٩٦٠. عين وزيراً للعدل في حكومة ولايته في العام ١٩٦٠ ، ثم عين (ولم ينتخب) عضوا في مجلس الشيوخ خلفا لهومبرت همفري الذي اختاره الرئيس ليندن جونسون نائباً له. انتخب وأعيد انتخابه مراراً بعد ذلك عضواً في مجلس الشيوخ . انظر:

عبد الوهاب الكيالي: موسوعة السياسة، الجزء السادس، المؤسسة العربية للراسات والنشر، ١٩٨٥، ص ٤٨٨.

([155]) FRUS 1977–1980: Soviet Union, Vol. VI, Memorandum from Vice President Mondale to President Carter, Washington, January 3, 1980, p. 730

([١٥٦]) نشوى عبد ربه فتحي عمر: الموقف الدولي من الحرب السوفيتية الأفغانية ١٩٧٩-١٩٨٩، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة المنيا، ٢٠٢١، ص ٨٢.

([157]) FRUS 1977–1980: Soviet Union, Vol. VI, Telegram from the Department of State to All Diplomatic Posts, the Embassy in Pakistan, and the Embassy in Libya, 20 January 1980, p. 744.

([158]) Thatcher MSS, THCR 3/1/5 f64, Carter letter to MT (Afghanistan) [urges Olympic boycott], January 20, 1980

(١٥٩) كانت تلك النقطة أمرًا سارعت الحكومة البريطانية إلى إبلاغ واشنطن به.

TNA: PREM19/374 f247, FCO telegram 32 to UKMIS New York (1613Z) ("Afghanistan and the Moscow Olympics") [Carrington urges need to connect Soviet invasion of Afghanistan to Moscow Olympic Games] 10 January 1980.

(١٦٠) وافق البعض داخل مجلس الوزراء على قراءة كارينجتون للوضع، ومنهم أرمسترونج الذي تسأل: هل هناك فرصة -حتى لو ضعيفة- للحكومة في الممارسة العملية لتحقيق أي تقدم ملموس في هذه القضية؟، راجع:

TNA, PREM19/135 f270, No.10 record of conversation (MT-Carrington) [Soviet intervention in Afghanistan and the Olympic Games], 8 January 1980; PREM19/135 f19, Carrington minute to MT ("Afghanistan") [meetings with foreign governments to discuss Soviet intervention in Afghanistan], 19 January 1980; PREM19/136 f250, Armstrong briefing for MT ("OD: Afghanistan"), 21 January 1980.

(١٦١) أكدت تاتشر في حديثها مع المستشار الألماني هيلموت شميت، بأن تصرفات الاتحاد السوفيتي في أفغانستان تتعارض مع "الروح الأولمبية" ويجب نقل الألعاب الأولمبية إلى مونتريال. وكان رد شميت مراوغا وكان يؤكد على الدعم الفاتر بين الدول الغربية لمقاطعة ألعاب موسكو. راجع:

TNA, PREM19/135 f91, Fergusson minute to Lyne ("Prime Minister's Telephone Conversation with Chancellor Schmidt") January 15, 1980; **Document: No. 19**, Lord Carrington to Sir N. Henderson (Washington), 3 January 1980, 7.40 p.m. 1 Flash Tel. No. 17 Secret (FCO 28/3996, EN 021/1); **Document: No. 26**: Letter from Mr Alexander (No. 10) to Mr Lyne, 8 January 1980, Confidential (FCO 13/966, PC 295/1) in Smith, Richard, Op. Cit, pp. 161-164,198.

(١٦٢) كارينجتون أقنع تاتشر بدمج الجبهة الوطنية، بما في ذلك روبرت موجابي Robert Mugabe ، في المفاوضات التي أدت إلى استقلال زيمبابوي في أبريل ١٩٨٠.

TNA, PREM19/107 f379, No.10 record of conversation (MT-Carrington) [Harlech's proposed meeting with the Patriotic Front], 1979 Jun 1; Sharp, Paul, Thatcher's Diplomacy: The Revival of British Foreign Policy (Basingstoke: Macmillan, 1999), pp. 33–42; Green, E. H. H, Thatcher (London, 2006), pp. 146–149.

([163]) Robb, Op. Cit, p. 132

(١٦٤) أكد وزير الرياضة مونرو لهيزلتاين أن هذه المبادرة ستفشل، لأن تاتشر لم تضع في اعتبارها رغبات الشباب والشابات الذين تدربوا لسنوات من أجل المنافسة، ولم يتسببوا في هذا الوضع. لكن بخلاف الاستقالة والتحدث من مقاعد المعارضة، وهو خيار كان يفكر فيه وزير الرياضة لكنه تردد في اتخاذه، لم يكن بمقدور مونرو مقاومة موقف تاتشر. كما أدرك مونرو أن وجهة نظره تشكل أقلية بين النواب المحافظين الآخرين. راجع:

Jefferys, Britain and the Boycott of the 1980 Moscow Olympics, p. 284.

(١٦٥) السير دينيس فوليز (١٣ أبريل ١٩٠٨ - ١٧ سبتمبر ١٩٨٣) كان مسؤولاً رياضياً بريطانياً. بين عامي ١٩٦٢ و١٩٧٣ كان سكرتيراً لاتحاد كرة القدم (FA) ومنذ عام ١٩٧٧ كان رئيساً للجنة الأوليمبية البريطانية. تلقى تعليمه في جامعات لندن ونوتنجهام، وكان رئيسًا للاتحاد الوطني للطلاب بين عامي ١٩٣١ و١٩٣٣. وحصل على لقب فارس في تكريمات عيد الميلاد لعام ١٩٧٨ لخدماته للرياضة. وخلال عمله رئيسًا للاتحاد الأوليمبي البريطاني، تعرض لضغوط حكومية لمنع الفريق الأولمبي البريطاني من المشاركة في أولمبياد موسكو عام ١٩٨٠ احتجاجًا على الغزو السوفييتي لأفغانستان،:

https://en.wikipedia.org/wiki/Denis_Follows

(166) Lahey, Op. Cit, pp. 37-38.

(١٦٧) في محاولة منها لمغازلة الرئيس الأمريكي بشأن مقاطعة الألعاب في موسكو، بعثت تاتشر في اليوم نفسه برسالة إلى كارتر اكدت فيها دعمها للموقف الأمريكي، وأنها كانت تفكر كثيرًا على نفس المنوال الذي يفكر فيه كارتر. وارفقت نسخة من الرسالة التي أرسلتها إلى رئيس اللجنة الأولمبية البريطانية. وأكدت لكارتر أن دراسة أولية أجراها المسؤولون في بلادها تشير إلى وجود مرافق مناسبة لعدد من الألعاب الرياضية الـ ٢١ المشاركة في الألعاب الصيفية. ومع ذلك، لن تكون قادرة على استيعاب الأحداث الكبرى، وخاصة ألعاب القوى.

TNA, PREM19/374 f186, MT letter to Sir Denis Follows of the British Olympic Association (Moscow Olympic Games) [urges BOA to propose "that the Summer Games be moved from the Soviet Union"] 22 January 1980; THCR 3/1/5 f78, MT letter to Carter (Afghanistan) [supports Olympic boycott], Jan 22, 1980

(168) TNA, PREM19/374 f148, Sir Denis Follows of the British Olympic Association letter to MT (Moscow Olympic Games) ["There is little or no support for the suggestion that the Summer Games be moved from Moscow"] Feb 1, 1980

(169) TNA, PREM19/374 f179, Sir Denis Follows of the British Olympic Association letter to MT ("Moscow Olympics"), 23 January 1980

(170) Margaret Thatcher, the Downing Street Years (London: HarperCollins, 1993), p. 88.

(171) Sarantakes, Dropping the Torch, p. 86.

(172) Jefferys, Britain and the Boycott of the 1980 Moscow Olympics, p. 285.

([173]) Howell, Denis, Made in Birmingham (London: Queen Anne Press, 1990), p. 293.

([١٧٤]) أبلغ السير فوليز رئيسة الوزراء بأن اللجنة الأولمبية البريطانية لا تشعر بأن لديها أسبابا كافية للدعوة إلى نقل الألعاب بعيدا عن موسكو. ثانيا، أوضح فوليز أنه لن يدعو إلى مقاطعة الألعاب القادمة. وفي رسالة متابعة إلى رئيس الوزراء، كرر السير دينيس هذا الموقف مرة أخرى، انظر:

TNA, PREM19/374 f179, Sir Denis Follows of the British Olympic Association letter to MT ("Moscow Olympics") [difficulties in moving Games from Moscow] 1980 Jan 23; PREM19/374 f148, Sir Denis Follows of the British Olympic Association letter to MT (Moscow Olympic Games) ["There is little or no support for the suggestion that the Summer Games be moved from Moscow"] 1980 Feb 1; PREM19/374 f170, Department of Environment letter to No.10 (Moscow Olympic Games) [report of discussions with Sir Denis Follows of the British Olympic Association] 1980 Jan 28.

([175]) TNA, PREM19/376 f105, MT letter to the Central Council of Physical Recreation (Moscow Olympic Games) [MT refers CCPR's concerns to Monro] January 24, 1980;

Jefferys, Britain and the Boycott of the 1980 Moscow Olympics, p. 285.

([176]) Smith, Michael 'Britain and the United States: Beyond the 'Special Relationship'?,' in British Foreign Policy Under Thatcher, edited by Peter Byrd (London: P. Allan, 1988), p. 15; Ovendale, Ritchie, Anglo-American Relations in the Twentieth Century (New York: St. Martin's Press, 1998), p. 148.

([177]) TNA, PREM19/1675 f194, No.10 record of conversation (MT-Prime Minister Malcolm Fraser of Australia) [lunch conversation: Olympic Games], 4 February 1980; Thatcher MSS (Churchill Archive Centre): THCR 3/1/7 (20) (T46A/80), No.10 record of telephone conversation (MT-Prime Minister Fraser of Australia) [Moscow Olympic Games] 4 March 1980

([١٧٨]) مايكل موريس، بارون كيلانين الثالث (٣٠ يوليو ١٩١٤ - ٢٥ أبريل ١٩٩٩): كان صحفيًا أيرلنديًا ومسؤولًا رياضيًا. خلف عمه بصفته بارون كيلانين في طبقة النبلاء في المملكة المتحدة في عام ١٩٢٧، عندما كان عمره ١٢ عامًا، مما سمح له بالجلوس في مجلس اللوردات في قصر وستمنستر بصفته اللورد كيلانين عند بلوغه ٢١ عامًا. في عام ١٩٥٠، أصبح اللورد كيلانين رئيسًا للمجلس الأولمبي الأيرلندي (OCI)، وأصبح ممثل بلاده في اللجنة الأولمبية الدولية في عام ١٩٥٢. وأصبح نائبًا أول للرئيس في عام ١٩٦٨، وخلف أفيري بروندادج، وأصبح رئيسًا منتخبًا في الدورة الثالثة والسبعين للجنة الأولمبية الدولية التي عقدت في ميونخ قبل دورة الألعاب الأولمبية الصيفية لعام ١٩٧٢ ثم تولى منصبه بعد الدورة. تقاعد كيلانين بعد أولمبياد موسكو عام ١٩٨٠، وخلفه خوان أنطونيو سامارانش. تم انتخابه لاحقًا بالإجماع رئيسًا فخريًا مدى الحياة.

"Olympic Review", LA84 Foundation, N. 59: p. 355, October 1972; *Olympic Review* , Vol. N. 154. August 1980. pp. 410–412.

([179]) 'Athletes come first' for Olmpics chief", ***The Times***, Jan 3, 1980, pg. 5.

([180]) "Games Guardians: Crusty IOC Owns Olympics Crusty IOC Guards the Olympic Flame, *The Washington Post*, Feb 9, 1980, pg. D1; Sarantakes, Dropping the Torch, p. 114

([١٨١]) يذهب كيلانين في مذكراته أن دورة موسكو كانت مختلفة عن غيرها من الدورات؛ لأنه لو نجحت المقاطعة، لكانت قد حطمت الحركة الأولمبية إلى الأبد. ورغم أنه من الواضح أن كيلانين كان له مصلحة واضحة في نجاح الألعاب آنذاك، فقد حظيت وجهة نظره بدعم الكثير من أعضاء اللجنة الاولمبية الدولية، ومن المعلقين. راجع

حسن عبدالسلام محفوظ وآخر، أثر المتغيرات الدولية على الحركة الاولمبية الحديثة خلال النسق الدولي ثنائي القطبية (١٩٤٥-١٩٨٨) دراسة تحليلية، المجلة العلمية لعلوم وفنون الرياضة كلية التربية الرياضية للبنات، جامعة حلوان، مج ١٩، ٢٠٢٠، ص ٥. Killanin, Op. Cit, p. 3.

([182]) FRUS 1977–1980: Soviet Union, Vol. VI, Summary of Conclusions of a Special Coordination Committee Meeting, Washington, February 28, 1980, pp. 754, 757.

([183]) Howell, Op. Cit, p. 294; Morrison, Ray L., Government documents relating to the 1980 Olympic Games boycott: a contents analysis and bibliography, Series: ERIC reports, Educational Resources Information Center, 1982, p. 36, 37

([١٨٤]) توصل كارينجتون إلى قناعة بأن فولز سيظل على رأيه، لأنه "مصنوع من الأسمنت من طرف أصابع قدميه إلى قمة رأسه". كانت هذه هي الطريقة التي وصف بها كارينجتون رئيس اللجنة الأولمبية فولز لعضو الكونجرس الأمريكي ستيفن جيه سولارز في أبريل ١٩٨٠:

Solarz, Stephen J., *Journeys to War and Peace: A Congressional Memoir* (Waltham, Mass., 2011), 90; Lahey, Op. Cit, p. 39

([185]) Thatcher MSS, (Churchill Archive Centre): THCR 3/2/20 (149), MT letter to Sir Denis Follows (Moscow Olympic Games), February 19, 1980,

([186]) TNA, PREM19/383 f15, No.10 record of conversation (MT-US Secretary of State Vance) [Soviet intervention in Afghanistan, Saudi Arabia, Moscow Olympic Games, Turkey] 1980 Feb 21; Robb, Thomas K., Jimmy Carter and the Anglo-American Special Relationship, Edinburgh University Press, 2017, p. 134.

([187]) TNA, PREM19/375 f36, Anthony Tuke of the British Olympic Appeal letter to MT (Moscow Olympic Games) [MT's withdrawal of patronage from the Appeal] 1980 Apr 10; Jefferys, Britain and the Boycott, p. 286

(١٨٨) لم يوافق مجلس الرياضة على هذا التغيير في السياسة حتى ١٠ مارس ١٩٨٠م، وفي محاولة للحصول على نفوذ سياسي على اللجنة الأولمبية البريطانية، طلب رئيس الوزراء من شركة لاند روفر لصناعة السيارات سحب رعايتها من الفريق الأولمبي البريطاني، وقد أدى ذلك الإجراء إلى انخفاض كبير في مستوى الرعاية المقدمة للرياضيين البريطانيين، ولكنه لا يزال يشكل حافزًا ضئيلًا للغاية لتغيير قرار اللجنة بإرسال فريق إلى الألعاب الأولمبية، راجع

Sports Council: BOA urged to defer decision on Games, ***The Times***, 11 March 1980, pg. 11; Robb, Op. Cit, p. 136

(189) Dyer, Philip I., Race, Politics and Sports History: 1960-1980, MA Thesis in History, University of Central Oklahoma, 2023, p. 20

(190) Parliamentary Debates, 5 th series, vol. 980 (Commons), 13 March 1980, cols 1551–1552.

(191) Jefferys, Kevin, The British Olympic Association: A History, Macmillan, 2014, p. 95.

(192) Jefferys, Britain and the Boycott, p. 287.

(193) TNA, PREM19/375 f148, British Olympic Association letter to MPs (Moscow Olympic Games) [statement asserting resistance of BOA to "political pressures"], 1980 Mar 14; Howell, Op. Cit, pp. 29-٤6; Killanin, Op. Cit, p. 200.

(194) Howell, Op. Cit, p. 297.

(١٩٥) ألهم الخوف الكندي من مقاطعة الدول الأفريقية لدورة ألعاب الكومنولث في إدمونتون في عام ١٩٧٨ كما حدث خلال دورة الألعاب الأولمبية في مونتريال ١٩٧٦ إلى اتخاذ إجراء دبلوماسي سريع، والوصول إلى اتفاقية جلين إيجلز خلال قمة رؤساء الكومنولث في اسكتلنده في عام ١٩٧٧، وهو بيان أصدره قادة دول الكومنولث – ومن بينهم بريطانيا- يحث السلطات الوطنية على اتخاذ "كل خطوة عملية" لعزل الفرق الرياضية في جنوب أفريقيا لحين إنهاء الفصل العنصري داخل الفرق الرياضية في جنوب إفريقيا باعتباره شكلا من اشكال العقوبات ضد النظام.

Payne, Anthony, 'The International Politics of the Gleneagles Agreement', the Round Table, Vol. 80 (1991), p. 419.

(196) Jefferys, Britain and the Boycott, pp. 287-288.

(١٩٧) أوصت مذكرة صادرة عن وزارة الخارجية بشأن هذا الموضوع بأن يأخذ الوزراء حذرهم عند سؤالهم عن أوجه الشبه بين دورة ألعاب موسكو وجولة الأسود؛ ففي الوقت الذي كان فيه موقف الحكومة ضد المشاركة في كلتا الحالتين، فقد أقرت المذكرة بوجود اختلافات في حجم الإجراء المتخذ، مما قد يؤدي إلى مقارنات انتقادية محرجة للحكومة؛ ففي حين كانت هناك مبادرات مختلفة فيما يتعلق بموسكو، كانت المشورة المقدمة إلى فريق ليونز البريطاني تستند إلى رسالة واحدة من مونرو إلى رئيس لجنة اتحادات الرجبي الأربعة المحلية. انظر:

TNA, PREM19/377 f65, Pattison minute to MT ("British Lions' Tour of South Africa") [possible Government responses if British Lions accept

invitation to tour South Africa], 1979 Nov 23; Jefferys, Britain and the Boycott of the Moscow Olympics, p. 288.

([198]) "British delay Olympic decision for 20 days", ***The Guardian,*** Mar 5, 1980, pg. 26.

([١٩٩]) وافق مجلس الوزراء البريطاني على هذا الاقتراح في ١٤ فبراير ١٩٨٠م، وفي ١٩ فبراير ١٩٨٠م وافقت مجموعة دول الاتحاد الأوروبي خلال اجتماع للتعاون الاقتصادي عقد في روما على الاقتراح المقدم من كارينجتون ورئيس مجلس وزراء الاتحاد الأوروبي، وأشار "كارينجتون" إلى السوابق التاريخية لحياد أفغانستان، مشيرًا إلى عقد اتفاق في القرن التاسع عشر بين روسيا وبريطانيا باعتبار الأخيرة كانت حاكمة للهند تعهدا فيه الطرفان بعدم احتلال أفغانستان، واستمر العمل بذلك الاتفاق حتى حصلت الهند وباكستان على استقلالهما عام ١٩٤٧م. راجع:

محمد عزيز محمد: التدخل السوفيتي في أفغانستان وانعكاساته على السياسة البريطانية تجاه الاتحاد السوفيتي ١٩٧٩-١٩٨٩م) مجلة الدراسات التاريخية والحضارية المصرية، العدد (١١)، ج٣، أكتوبر ٢٠٢١، ص ص ٣٣٥-٣٣٦

([200]) TNA, PREM19/375 f186, Sir Denis Follows of the British Olympic Association letter to MT ("Olympic Games - Moscow") [BOA "confirms that it is its present intention to send a British team to the Olympic Games"] 1980 Mar 7.

([٢٠١]) ماجد عبد الزهرة عمران: الاحتلال السوفييتي لأفغانستان وموقف الدول الغربية (١٩٧٩-١٩٨٩)، مجلة واسط للعلوم الانسانية، المجلد ١٤، العدد ٤١، ٢٠١٨، ص ٥٧٤.

([202]) TNA, CAB 148/190, Carrington memo circulated to OD Committee - OD(80) 27 (Olympic Games), 1980 Mar 14 ; Jefferys, Britain and the Boycott, p. 289, Lahey, Op. Cit, p. 39.

([203]) Hansard, HC Deb., 5s., vol. 981, March 17, 1980, cols 31168; Coghlan, John F. & Ida M. Webb, Sport and British Politics since 1960 (London: The Falmer Press, 1990), pp. 246-24-7; Hill, Olympic Politics, pp. 1441-1451; Jefferys, The British Olympic Association, p. 96.

([204]) Dyer, Op. Cit, p. 22.

([٢٠٥]) أكد نيل ماكفارلين، عضو البرلمان عن حزب المحافظين عن مقاطعة ساتون وتشيم، والذي كان من المقرر أن يحل محل مونرو في عام ١٩٨١، أن سلفه كان على وشك الاستقالة في وقت مناقشة موسكو؛ بسبب الطريقة التي تم تهميشه وأيضا لأنه "اختلف أساسا مع موقف الحكومة" وأكد ماكفارلين بأن قضية الحكومة تم تقويضها في ظروف كان فيها وزير الرياضة "غير قادر على التحدث خلال أهم نقاش حول الرياضة في تاريخ مجلس العموم"، راجع:

Macfarlane, Neil & Michael Herd, Sport and Politics: A World Divided (London: Willow Books, 1986), p. 225.

([206]) Barry Lorge, "Europeans Oppose Olympic Boycott: 62 percent of British Favor Participaion", ***The Washington Post***, March 29, 1980, pg D1.

([207]) Jefferys, Britain and the Boycott, p. 290.

([208]) Thatcher MSS (Churchill Archive Centre), THCR 3/2/23 (118), MT letter to Sir Denis Follows (Moscow Olympic Games), Mar 19, 1980.

([٢٠٩]) أكد بيان صحفي صدر بعد ذلك أن اللجنة الأولمبية البريطانية قد وافقت على قبول الدعوة لإرسال فريق إلى موسكو، ولم تتوصل إلى ذلك القرار بسهولة، فقد حظي القرار بدعم 18 اتحادًا رياضيًا منفصلًا، وما زالت هناك أربعة أو خمسة اتحادات أخرى كانت لا تزال تدرس موقفها، لكنها لن تضغط على الرياضيين الذين يفضلون عدم المشاركة. انظر:

Jefferys, the British Olympic Association, p. 96

[(210)] Leonard Downie, 'British Olympic Body Will Accept Moscow Bid,' ***the Washington Post,*** 25 March 1980, A24; Reich, Kenneth, British Olympic Body Votes to Defy Boycott of Moscow: DEFIANCE ON OLYMPICS BOYCO, ***Los Angeles Times***, Mar 26, 1980, pg. B1; Lahe, Op. Cit, p. 39.

[(211)] Jefferys, Britain and the Boycott, p. 290.

([212]) FASCELL, DANTE B., the Good Fight in Russia: a Heavy Penalty: Human-Rights Activists Face Increasing Pressure as Olympic Games Near, *Los Angeles Times*, pg. C7.

Tulli, Op. Cit, p. 11.

([213]) Trevor Beeson, 'Religious Hurdles', ***Guardian***, 23 February 1980, pg. 13.

([214]) "Archbishop of Archbishop of Canterbury advises British athletes not to take part in the Moscow Olympics" ***The Times***, 12 March 1980, pg. 1, 4.

([215]) Hughes, Michael, Conscience and Conflict: Methodism, Peace and War in the Twentieth Century, Peterborough, 2008, pp. 145–146, 160.

([٢١٦]) جاء الاختلاف الأبرز من معارضة اللجنة التنفيذية لحزب العمال للمقاطعة من نيل كينوك Neil Kinnock الذي شارك في عام ١٩٧٨ ، في تشكيل "حملة نقل أولمبياد 1980 من موسكو، التي سلطت الضوء على الحاجة إلى الحرية الدينية

Corthorn, Op. Cit, p. 57.

([٢١٧]) أبلغت اللجنة الأولمبية فيما بعد المجلس العام لمؤتمر نقابات العمال بأنها لا تستطيع القيام بذلك بسبب الصعوبات المتعلقة بجمع الأموال.

Corthorn, Op. Cit, pp. 56-57.

([218]) Vickers, Op. Cit, pp. 96–97, 113–114, 129–130.

([219]) Editorial, ***Tribune***, 11 January 1980.

([220]) Editorial, Tribune, 11 January 1980; Andrews, Geoff, Endgames and New Times: The Final Years of British Communism 1964–1991 (London, 2004), pp. 92–95, 161–163.

([221]) Corthorn, Op. Cit, p.57.

([222]) White, Brian, Britain, Détente and Changing East-West Relations (London, 1992), p. 138.

(٢٢٣) أعربت صحيفة "سبيكتاتور" عن أسفها لقبول الغرب للتوسع الهائل في القوة العسكرية للاتحاد السوفييتي، ودعمت المقاطعة ، وإن لم تعتبرها ردا كافيا . وأكدت الصحيفة أنه ستكون فضيحة مخزية إذا تنافس الرياضيون البريطانيون في موسكو

Christopher Booker, 'Olympic Confusion', ***Spectator***, 26 January 1980, p. 8; F.C. Westley,Editorial, ***Spectator***, 19 January 1980, p. 3, 11; Christopher Booker, The Games War: A Moscow Journal (London, 1981), p. 32.

(224) Parliamentary Debates, 5th series, vol. 977 (Commons), 28 January 1980, cols 1008–1014; Frank Fazio, Nothing New under the Setting Sun: Patrick Wall, Julian Amery, and the Death and Afterlife of the British Empire, M. A Thesis, The Columbian College of Arts and Sciences of The George Washington University, 2020, p.56, 62.

(٢٢٥) أيد "وول" الحاجة إلى "إعادة النظر في الخيارات العسكرية التقليدية" ردًا على غزو أفغانستان في اجتماع لحلف شمال الأطلسي (الهيئة الاستشارية التي تربط الناتو والدول الأعضاء فيه) حيث كان رئيسًا للوفد البريطاني:

Corthorn, Op. Cit, p. 59, *note*. 109

(226) Parliamentary Debates, 5th Series, Vol. 981 (Commons), 17 March 1980, cols 32, 34, 43–46.

(227) Margar Thatcher MSS, THCR 3/1/5 f84, MT letter to President Carter (Afghanistan, etc) [measures against Soviets, etc], 26 January 1980; E. H. H. Green, Thatcher (London, 2006), p. 162.

(228) Editorial, ***Tribune***, 21 March 1980.

(229) Corthorn, Op. Cit, p. 60.

(230) Michael Hornsby, "EEC's attitude hardens over OlympicGames", The ***Times***, 6 February 1980, p. 1.

(231) TNA, PREM19/136 f117, Record of telephone conversation (Carrington-Prime Minister Fraser of Australia) [Soviet intervention in Afghanistan, Olympic Games, French/German relations with the US], 6 February 1980,

(232) Sarantakes, Dropping the Torch, p. 95.

(233) TNA, PREM19/137 f202, FCO to UKE Moscow ("Neutrality for Afghanistan") [report on discussion with Soviet Ambassador to the UK], 1980 Feb 28.

(٢٣٤) حاولت الولايات المتحدة حشد الدعم الإفريقي لمقاطعة أولمبياد موسكو، فقد كان من شأن انضمام الدول الإفريقية - بما كانت تحمله من ثقل عددي - أن يعطي مصداقية أكبر للمقاطعة الأمريكية بصورة تضر بسمعة موسكو ومكانتها الدولية، خاصة في ضوء ما كانت تتمتع به موسكو من مكانة كبيرة لمساندتها لحركات التحرر في أفريقيا، لا سيما في الجنوب الأفريقي وفي أنجولا وموزمبيق؛ لذلك قرر الرئيس كارتر الاستعانة بالرصيد السياسي الكبير للملاكم الأمريكي "محمد علي كلاى" لدفع أجندة أمريكية على المسرح العالمي، مستغلًا ما كان يحمله ملايين من الأفارقة من مشاعر الإعجاب

لأسطورة الملاكمة، وكان دور "كلاى" يتلخص في ترديد رأي "كارتر" بأن المشاركة في الألعاب بمنزلة موافقة على احتلال الاتحاد السوفيتي لأفغانستان؛ لكن لاقت مهمته فشلا ذريعًا، وعاد "عليّ" إلى بلاده، وذهب إلى البيت الأبيض بخفي حنين؛ إذ قال لـ"كارتر" ما كان يعرفه، وهو أن الأمور لم تسر كما يجب. للمزيد راجع:

Ivey, James Alexander, "Welcome, Ali, Please go Home": Muhammad Ali as Diplomat and African Debates on the 1980 Moscow Olympic Boycott", *African Studies Review*, Vol. 66, No. 2 (June 2023), pp. 495–505.

([235]) Olympic Games IOC ignore call for British ban", ***The Guardian***, Oct 25, 1979, pg. 25

([٢٣٦]) في ١٧ ديسمبر ١٩٧٩م صوت المجلس الأعلى للرياضة في أفريقيا (SCSA)، الجناح الرياضي لمنظمة الوحدة الأفريقية، على "قطع جميع العلاقات الرياضية مع بريطانيا احتجاجًا على استمرار العلاقات مع جنوب أفريقيا" و"دعا إلى العمل على منع بريطانيا وأيرلندا من المشاركة في دورة الألعاب الأولمبية في موسكو إذا تم إرسال فريق الأسود البريطانية إلى جنوب أفريقيا.

Llewellyn, Matthew and Toby Rider, 'Barbarians, Bridge Builders, and Boycott: The British Sports Council's Fact-Finding Mission to South Africa', *The International Journal of the History of Sport*, Vol. 36, Issue 1, 2019, p. 30.

([237])Ivey, James Alexander, Double Standards: South Africa, British Rugby, and the

Moscow Olympics, *The International Journal of the History of Sport*, Vol. 36, No. 1, 2019, p. 113-114.

([238]) TNA, PREM19/377 f8 (T38B/80), President Senghor of Senegal letter to MT (British Lions tour of South Africa) [in French] [Senghor objects to tour and asks MT to intervene] February 26, 1980; Archive (Thatcher MSS), THCR 3/1/7 (51) (T55/80), MT letter to President Tolbert of Liberia (British Lions Rugby tour of South Africa), March 13, 1980.

[(239)] TNA, PREM19/374 f84, No.10 record of conversation (MT-President Moi of Kenya) [extract] [Moscow Olympic Games] February 18, 1980,

[(240)] Sikes, Michelle M. , & Alfred Anangwe , "It is the principle behind the issue which is important and sacred": Kenyan rugby and the 1980 University of Nairobi Campaign to end British contact with apartheid sport, Safundi, Vol. 23, Issue 1-2: *Anti-Apartheid Movements on Campus*, 2022 , pp. 38-39

[(241)] Ivey, Double Standards, p. 114.

([242]) Ibid, p. 115.

([243]) Jefferys, Britain and the Boycott of the 1980, p. 290.

([244]) Smith, Thomas, The End of Détente: A Case Study of the 1980 Moscow Olympics, *Journal of Olympic History*, Vol. 23, No. 2, 2015, p.32

(٢٤٥) كانت هناك التكهنات حول موقف الأمير فيليب، رئيس الاتحاد الدولي للفروسية، إلا أنه قرر عدم الذهاب إلى موسكو. ويذهب كيلانين أن الموقف المؤيد للمقاطعة في اتحادي الفروسية واليخوت في بريطانيا يرجع إلى مستوى الدعم الدولي للمقاطعة بين تلك الرياضات، مما يعني تراجع قوة المنافسة سوف بشكل خطير، راجع:

'Yachtsmen of Britain not to join Olympics', ***The Times***, April 15, 1980, p. 10; Killanin, Op. Cit, p. 195, 209.

(٢٤٦) عقد دوجلاس هيرد Douglas Hurd المسئول الحكومي عن إجراء مفاوضات يومية اجتماعا سريًا مع "بيتر كو" والد ومدير أعمال عداء المسافات المتوسطة "سيباستيان كو"؛ الذي كان من المنتظر أن يفوز بالميدالية الذهبية الأولمبية من أجل مقاطعة دورة موسكو، وكتب "هيرد" إلى "مونرو" أن "بيتر كو" كان معارضًا بشدة للمقاطعة وتحدث عن درجة التضحية التي كانت تتوقعها الحكومة من الرياضيين مثل ابنه، وفشلت جهود حكومة "تاتشر" في تغيير وجهات نظر "كو"، وكُشف عن تلك الحادثة في عام ٢٠٠٦م. راجع:

'How Thatcher Tried to Stop Olympic Hero Coe from Winning Gold in Moscow', ***The Guardian***, 24 February 2006, https://www.theguardian.com/uk/2006/feb/24/past.Olympics2012

([247]) Thatcher MSS, THCR 3/2/27 (77), MT letter to Sir Dennis Follows (Moscow Olympic Games) May 20, 1980,

([248]) Howell, Op. Cit, p. 302; "Athletes from 81 Nations are Competing in Moscow"; "Nations for and against the Carter boycott", ***The Times***, May 24, 1980, pg. 1, 4.

([249]) Backing for British Olympic team is withdrawn, *The Times of India*, Jun 3, 1980, p. 7.

([250]) Guardian, 22 March 1980.

([251]) Corthorn, Op. Cit, p. 54.

([252]) John Coperland, "BBC priorities", ***the Times***, 6 June 1980, p. 15.

([253]) TNA, PREM19/376 f32, Tebbit letter to Hurd ("Charter Flights for the Olympic Games") [MT: "We shall look very silly if we give permission for these charter flights...Government advice on the Olympics must be consistent"], 1980 Jun 27

([254]) Thatcher Archive, Letter to Jeff Rooker MP (Moscow Olympics), 1980 Mar 6; Thatcher, Op. Cit, p. 88.

([255]) Mrs. Thatcher's Dissidents", ***the Times,*** 19 March 1980, p. 15; Michael Binllon, Russia gives British athletes credit for 'breach in Olympic boycott", ***the Times***, 26 May 1980, p. 4.

([256]) Howell, Op. Cit, pp. 305-306.

([257]) Kramareva, N and Grix, J., 'War and Peace' at the 1980 Moscow and 2014 Sochi Olympics: The Role of Hard and Soft Power in Russian Identity".

International Journal of the History of Sport, Vol. 35, No. 14, 2019, p.1417; Killanin, Op. Cit, p. 3.

([258]) Hansard, HC Deb., 5s, vol. 989, July 29, 1980, col. 1285.

([259]) Jefferys, Britain and the Boycott , p. 294

([260]) Smith, Op.Cit, p. 33.

([261]) Sarantakes, Dropping the Torch, p. 264.

([262]) **Documet No. 50**, Sir C. Keeble (Moscow) to Lord Carrington, 8 February 1980,
Confidential (FCO 28/3987, EN 020/7) in Smith, Richard, Op. Cit, pp.325-326.

([263]) Smith, Op. Cit, pp. 33

([264]) Riordan, James, Great Britain and the 1980 Olympics : Victory for Olympism,
Current Research on Peace and Violence, Vol. 5, No. 2/3, Sports Relations & International Understanding, 1982, 149; Smith, Op. Cit, pp. 33-34.

([٢٦٥]) Coghlan, Op. Cit, p. 244.

([266]) Jefferys, Britain and the Boycott of the 1980, pp. 295-296; Smith, Op. Cit, p.34.

([267]) Polley, Martin, Moving the Goalposts: A History of Sport and Society since 1945
(London: Routledge, 1998), p. 32. Hill, Jeffrey, Sport, Leisure and Culture in Twentieth-Century Britain, Red Globe Press, 2002, p. 161.

([268]) Macfarlane, Op. Cit, pp. 229-230.

([٢٦٩]) أكد هيرد أن التعليمات التي جاءته من أعلى كانت تطلب منه التعامل بشكل مباشر مع الرياضيين والإداريين في محاولة لتغيير آرائهم، وأضاف أنها كانت: "المهمة الأكثر حماقة التي تم تكليفي بها كوزير على الإطلاق"، واعترف "هيرد" بأنه لم يكن يعرف سوى القليل عن الألعاب الأولمبية ؛ لكنه كان كافيًا ليدرك منذ البداية أنه من غير المرجح أن يقاطع كبار الرياضيين مناسبة استثمروا فيها الكثير من العمل والطموح من أجل أسباب سياسية. راجع

Hurd, Douglas Memoirs (London: Abacus, 2004), p. 262, 291.

([270]) Wallechinsky, D., The Complete Book of the Olympics, New York, Little, Brown & Company, 1991, p. 7

([271]) Hulme, Derick L., The Political Olympics: Moscow, Afghanistan and the 1980 U.S. Boycott, New York, Praeger Publishers Ltd., 1990, p. 11

([272]) Thatcher MSS, THCR 3/1/5 f78, MT letter to Carter (Afghanistan) [supports Olympic boycott], 1980 Jan 22.

([273]) Smith, Op. Cit, p. 35.

(٢٧٤) اعتقد رئيس اللجنة الأولمبية الدولية في ذلك الوقت، اللورد كيلانين، أن قرار اللجنة الأولمبية الدولية بالتصويت لصالح موسكو قد اتُخِذَ في إطار روح الانفراج الدولي.
Killanin, Op. Cit, p. 18; Hulme, Op. Cit, p. 4

([275]) Kevin Klose, Olympics No Game To Soviet Planners, Soviets Push Hard In Olympic Effort", The Washington Post, Jun 12, 1979, pg. D1

([276]) Smith, Op. Cit, p. 36.

([277]) Thatcher, Op. Cit, p. 87

([278]) Random History, 'Going for Gold', 11 November 2009, http://www. randomhistory.com/history-of-olympic-controversies.html

([279]) **Documet No. 39**, Letter from Mr Heseltine (DoE) to Lord Carrington, 16 January 1980, Confidential (FCO 37/2244, FSA 020/1) in Smith, Richard, Op. Cit, pp. 265-266.

([280]) R. Harris, 'Margaret Thatcher death doesn't move Britain's sports world', The Washington Times, 8 April 2013, ttp://p.washingtontimes.com/news/2013/apr/8/margaret-thatcher-death-doesntmove-britains-sport

([281]) Coghlan, Op. Cit, p. 172

([282]) Killanin, Op. Cit, p. 203; Smith, Op. Cit, p. 37.

([283]) Jefferys, Kevin, Sport and Politics in Modern Britain, the Road to 2012, Palgrave Macmillan, 2012, p. 170.

([284]) Apple, R.W., British Olympic Committee, Rejecting Mrs. Thatcher's Pleas, Votes to Go to Moscow, ***New York Times***, Mar 26, 1980, pg. A10.

([285]) Hunn, David, "We want to go: British hopefuls train on towards their Olympic goal", ***The Observer***, Apr 20, 1980, pg. 30.

([286]) Coghlan, Op. Cit, p. x

"Utilizing Olympic Games in Cold War Politics: Britain's Attitude on the 1980 Summer Olympics in Moscow as a Model"

Abstract

Britain is one of only three nations to have competed at every summer Olympics since the revival of the modern games in 1896. But this proud tradition of association with the Olympics came close to being interrupted in the case of the 1980 Moscow games. This study addresses the call to boycott the 1980 Olympics in Moscow in Britain, which began since the Olympic Committee's decision in 1974 to grant the right to organize the 1980 Summer Games to Moscow, and the impact of this decision on the Cold War issues that formed the pivot of East-West Relations in the 1970s, such as détente and the human rights record in the Soviet Union, which nearly disappeared in 1979. The Soviet invasion of Afghanistan brought calls to boycott the Moscow Olympics back to the forefront in Britain once again after the United States led international efforts calling for a boycott of this session in the wake of the Soviet invasion of Afghanistan. Although Conservative Prime Minister Margaret Thatcher was a staunch advocate of supporting the boycott, she was unable to persuade the British Olympic Association or the majority of Olympic competitors to follow her lead. The iron woman emerges defeated from the first crisis she addresses alone.